الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

البناءات الاستراتيجية في المتوسط (دراسة حالة مجموعة 5+5 دفاع)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية

إعداد الطالبة:

إيمان مختاري

تحت إشراف:

الدكتور: محمد السعيد مكي

لجنة المناقشة:

أ.د- بشاني حسن.....رئيسا.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

د- مكي محمد السعيد..... مشرفا ومقررا.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

د- بن يحي نبيلة.....عضوا مناقشا.....جامعة الجزائر 3

د- شيخاوي سليم.....عضوا مناقشا.....جامعة الجزائر 3

د- حاج عامر ميلود.....عضوا مناقشا.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

د- تاحي طارق.....عضوا مناقشا.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2018-2019

بسم الله الرحمان الرحيم

دعاء

يا رب

إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي.

وإذا اعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي.

يا رب

لا يجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا أخفقت بل ذكرني دائما أن الإخفاق هو

النتيجة التي تسبق النجاح .

شكر وعرفان

الحمد لله الذي نستعين به ونشكره ونهتدي به ، من يهد الله فهو المهتد ومن يقلله فلن تجد له وليا مرشدا

ها انا أضع اللمسات الأخيرة على عملي المتواضع الذي تم بعون الله وتوفيقه ، ولولا هدي الله لنا ما كنا لنهتدي وما كنا لنتم العمل

ولولا فضل الله عز وجل

بعد شكر الله وحمده أتقدم بكلمة شكر وعرفان إلى الأستاذ المشرف " **مكي محمد السعيد** " ولو أني لا أستطيع أن أوفيه حقه والذي أمدني

بنصائحه وإرشاداته القيمة فلك مني كل الشكر والتقدير على صبرك وطول بالك أثناء إنجاز هذا العمل أستاذي الفاضل.

كما يسعني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ: **لقمان مغراوي** على مساعدته ودعمه لي.

شكر خاص للأستاذة **نبيلة بن يحي** على وقوفها معي ومساندتي

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل موظفي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

والى كل من شجعني.

إهداء:

سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله الذي قدر وشاء ان اهدي ثمرة دراستي:

الى من أشرقت حياتي بوجهه الباسم...

الى الذي طالما احببته وتفاخرت به بين الناس...

الى الذي طالما رعاني الى المبتسم الذي درست من اجله لأسعده وأفرحه إلى قمر البيت...

إلى **سيدي أبي الحبيب أبي العزيز**...

إلى من حملتني وهنا على وهن الى وردة عمري وريحانة قلبي وقنديل حياتي...

إلى من ضحت وبكت وأعطت وابتسمت وسهرت وغمرتني بحنانها كله...

إلى شجرتي التي لا تزيل ، إلى الظل الذي أوي إليه في كل حين إلى ذلك النبع الصافي...

إلى التي أخذها في حضني لأحس أني أمها رغم أني طفلتها...

إلى من أدعو الله أن يبقيني لأبقى إلى جوارها...

إلى قطعة السكر التي أستعين بها على مرار الأيام...

إلى **أبي وما أحلاك يا أبي**.

إلى من شاركني حنان والداي أخي العزيز **محمد إسلام**.

إلى زوجة أخي الفاضلة: **فريال** والتي كانت نعم الأخت والصديقة

إلى أختي وصديقة عمري: **بلقيس سلمي** وإلى كل عائلتها الكريمة.

إلى صديقتاي واللتان لم تبخلا علينا بمساعدتهما ودعمهما لي : **إيمان تمرابط** و **آمال بلعميتي**

إلى الشاغبتان **ياسمين ويسرى**.

إلى كل عائلتي.

إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب شكرا لكم جميعا.

الملخص:

كانت منطقة المتوسط ولا تزال -نظرا كونها رقعة ذات أهمية استراتيجية- محط أطماع الدول الكبرى، وهو ما يفسر تعدد الشراكات بين دول ضفتي المتوسط رغم الاختلافات الكبيرة في الرؤى والتصورات. وفي هذا السياق، يمثل التعاون الأورومتوسطي إطارا للعلاقات القائمة بين ضفتي المتوسط في محاولة لمعالجة العديد من المسائل المتعلقة بالمنطقة خاصة بعد ظهور تهديدات أمنية جديدة تختلف عن سابقتها من حيث طبيعة ومصدر التهديد وهو ما أدى إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الذي لقي توسيعا من أمن الدولة والقوة العسكرية إلى الأمن الشامل الذي يركز على تحقيق أمن الدولة جنبا إلى جنب مع تحقيق أمن الفرد. ومن بين الحوارات التي عرفتها منطقة المتوسط نجد الحوار 5+5، والذي هو موضوع دراستنا، حيث يسعى هذا الأخير إلى التعاون في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحضارية والثقافية من أجل تحقيق الأمن والتنمية في غرب المتوسط من خلال التنسيق والتعاون بهدف إيجاد آليات مشتركة للتصدي للتهديدات التي تعرفها المنطقة.

الكلمات المفتاحية: المتوسط، مجموعة 5+5، البناء الاستراتيجي، الأمن، التهديدات.

Résumé :

La région de la Méditerranée a été et continue à être -étant donné une zone d'importance stratégique- au centre des ambitions des grandes puissances, ce qui explique la multiplicité des partenariats entre les pays des deux rives de la Méditerranée, malgré les grandes différences de visions et de perceptions. Dans ce contexte, La coopération euro-méditerranéenne constitue un cadre pour les relations existantes entre les deux rives de la Méditerranée dans le but de résoudre de nombreux problèmes liés à la région, en particulier après l'émergence de nouvelles menaces sécuritaires qui se différent des précédentes en termes de nature et de source de menace, ce qui a conduit à reconsidérer le concept de sécurité qui est passé de la sécurité de l'État et de puissance militaire à une sécurité globale axée sur la réalisation de la sécurité de l'État, parallèlement à celle de l'individu. Parmi les dialogues qui ont été identifiés dans la région méditerranéenne, le dialogue 5 + 5, qui fait l'objet de notre étude, ce dernier cherche à coopérer dans divers domaines politiques, économiques, sociaux, culturels et civilisationnels afin d'assurer la sécurité et le développement de la Méditerranée occidentale par la coordination et la coopération en vue de trouver des mécanismes communs pour faire face aux menaces connues dans la région.

Les mots clefs : la méditerranée, groupe 5+5, construction stratégique, la sécurité, les menaces

Abstract:

The Mediterranean region has been and continues to be - given an area of strategic importance- at the center of great powers ambitions, which explains the multiplicity of partnerships between the countries of both shores of the Mediterranean, despite the great differences of visions and perceptions. In this context, Euro-Mediterranean cooperation provides a framework for existing relations between the two shores of the Mediterranean with the aim of solving many problems related to the region, particularly after the emergence of new security threats that are different in terms of its nature and source, which has led to a reconsideration of security concept that expanded from state security and military force to global security focused on the achievement of state security , parallel to the individual one. Among the dialogues that have been identified in the Mediterranean region. Among the dialogues of Mediterranean region we find dialogue 5 + 5, which is the subject of our study. This latter seeks to cooperate in various political, economic, social, cultural and civilizational fields in order to achieve security and development in the western Mediterranean through coordination and cooperation to address the threats identified by the region.

Key words: Mediterranean area, group 5+5, strategic construction, security, threats.

خطة البحث:

المقدمة

الفصل الأول: منطقة غرب المتوسط: دراسة جيوسياسية وجيو أمنية

المبحث الأول: دول شمال المتوسط: مقاربة أمنية

المطلب الأول: دراسة جغرافية واقتصادية

المطلب الثاني: دراسة أمنية

المبحث الثاني: دول جنوب المتوسط: مقاربة تنموية

المطلب الأول: دراسة جغرافية واقتصادية

المطلب الثاني: دراسة أمنية

المبحث الثالث: التصور الأمني في المتوسط

المطلب الأول: مقاربة الأمن

المطلب الثاني: مقاربة التنمية

استنتاجات الفصل الأول

الفصل الثاني: مبادرة 5+5 كإطار للتعاون الأمني المشترك في غرب المتوسط

المبحث الأول: البيئة الأمنية غرب المتوسط

المطلب الأول: خصوصية منطقة غرب المتوسط

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المشتركة في منطقة غرب المتوسط

المبحث الثاني: مبادرة 5+5: البداية والتطور

المطلب الأول: دوافع نشأة وإعادة بعث مبادرة 5+5

المطلب الثاني: محاور وميادين التعاون في إطار مبادرة 5+5

المبحث الثالث: التعاون الأمني المشترك في غرب المتوسط (مبادرة 5+5)

المطلب الأول: مسار التعاون في إطار مبادرة 5+5

المطلب الثاني: مستويات التعاون في إطار مبادرة 5+5

استنتاجات الفصل الثاني

الفصل الثالث: مبادرة 5+5 دفاع فضاء للتشاور والتعاون المشترك (الفعال)

المبحث الأول: مبادرة 5+5 دفاع: البداية والتطور

المطلب الأول: نشأة المبادرة 5+5 دفاع

المطلب الثاني: مجالات التعاون في إطار المبادرة 5+5 دفاع

المبحث الثاني: آليات التعاون في إطار المبادرة 5+5 دفاع

المطلب الأول: مسار التعاون في إطار مبادرة 5+5 دفاع

المطلب الثاني: حصيلة النشاطات المنجزة في إطار المبادرة 5+5 دفاع

المبحث الثالث: رهانات وعوائق نجاح مبادرة 5+5

المطلب الأول: رهانات النجاح

المطلب الثاني: عوائق النجاح

استنتاجات الفصل الثالث

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس المحتويات

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	تطور عدد السكان في المغرب العربي	ص.39
جدول رقم 02	وزن الاتحاد الأوربي في التجارة الخارجية لدول جنوب المتوسط 1995	ص.41
جدول رقم 03	المبادلات التجارية المغاربية البينية سنة 2000	ص.42
جدول رقم 04	جدول يوضح ترتيب دول ضفتي المتوسط دول مبادرة 5+5 حسب مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) للسنوات 2014-2015	ص. 153
جدول رقم 05	جدول يوضح نسبة الانفاق العسكري لدول غرب المتوسط (2016)	ص.156

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	الموارد بمنطقة المغرب العربي	ص.39
الشكل رقم 02	الموارد الاقتصادية لدول المغرب العربي	ص.70
الشكل رقم 03	التصدير والاستيراد لدى دول المغرب العربي الثلاث (تونس، المغرب، الجزائر)	ص.71
الشكل رقم 04	تجارة السلع والخدمات في المتوسط (2012)	ص,72
الشكل رقم 05	عدد سكان المتوسط في سنة 2030	ص.73
الشكل رقم 06	أهم مسارات تدفق"الكوكايين" خلال سنة 2008.	ص.79
الشكل رقم 07	الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل والمغرب منذ أحداث 11 سبتمبر	ص.82
الشكل رقم 08	تدفقات تهريب الكوكايين من غرب وشمال إفريقيا إلى أوروبا.	ص.83
الشكل رقم 09	المسارات البحرية لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا	ص.88
الشكل رقم 10	الدول الأعضاء في مجموعة 5+5	ص.92
الشكل رقم 11	شعار مبادرة 5+5 دفاع	ص.114
الشكل رقم 12	الشعار الذي يستخدم في الأنشطة المختلفة لمبادرة 5 + 5	ص.139
الشكل رقم 13	هيكل مستويات التدريب في "5 + 5 مدرسة الدفاع"	ص.143

المقدمة:

تقديم الموضوع:

إن أهم ما ميز فترة ما بعد الحرب الباردة هو حالة اللاأمن التي عرفها العالم ولقد دفع هذا التحول إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الذي كان يرتكز على الجانب العسكري فقط حكرا على الدولة القومية بمفردها دون الحاجة إلى التنسيق في سياسات أمنية مشتركة على أساس أنه جانب حساس ويمس بسيادتها، وبعد بروز تهديدات جديدة لاتماثلية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تغيرت نظرة المجتمع الدولي بخصوص قضية الإرهاب التي كان ينظر إليها شأن داخلي خاص ، مما أدى إلى توسيع دائرة الأمن لتشمل جوانب أخرى: اقتصادية ، اجتماعية، ثقافية، بيئية وحتى تقنية...وفي هذا الإطار طرحت الحاجة لدى الدول من أجل التكتل وتوحيد جهودها الأمنية لاحتواء هذه التهديدات.

ونظرا لما تعيشه الدول من تغيرات سريعة ألزمتها على إعادة النظر في استراتيجياتها، فبقاء الدول منفردة في ظل هذه المتغيرات مسألة لا يؤمن عواقبها، فالمخاطر الدولية الجديدة أكبر من أن تتحمله دولة بمفردها، ولذا نجد اشتداد التوجه الدولي نحو الإقليمية، بحيث نجد عدة تكتلات إقليمية منتشرة في كل منطقة من العالم، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. فنجد مثلا أمريكا أنشأت منطقة للتجارة الحرة لأمريك الشمالية NAFTA، ولم يقتصر هذا التوجه نحو أمريكا وحدها، فدول جنوب شرق آسيا بدورها سعت تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN، ونجد كذلك أن الاتحاد الأوربي أبدى رغبته في التوسع ليشمل أوربا كلها بدولها الغنية والفقيرة، المتقدمة والمتخلفة، كما وسعت دول الاتحاد الأوربي ونظرا لانتمائها إلى المجال المتوسطي لإنشاء تكتل بينها وبين دول جنوب المتوسط.

حيث عرف البعد الأمني تحولات هامة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبداية الحراك العربي مما يسمى" **بالربيع العربي** "فقد شهدت العلاقات بين ضفتي المتوسط تصاعد من حدة وتيرة التهديدات الأمنية، لذلك كان لزاما ضرورة الربط بين التطورات التي عرفتها المنطقة وأهمية فهم مضامين الأمن الإنساني، الأمن الشامل، التعاون الإقليمي وهو ما حتم ظهور وتصاعد التهديدات الأمنية على الدول المتجاورة والمحيطة بالمنطقة، وعلى رأسها الدول الخمس للضفة الشمالية لأوروبا والدول الخمس للضفة الجنوبية (دول اتحاد المغرب العربي) وتبني آليات للتصدي لهذه التهديدات والتي أصبح الانتشار سمة مميزة لها، دون أن ننسى ظهور تنافس دولي بين القوى الإقليمية والدولية في المنطقة وتداعيات ذلك على أمن المنطقة ككل.

فالتحولات الأمنية التي شهدها العالم، خاصة منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط ، بضفتيه الشمالية والجنوبية، ما جعل التعاون والحوار بشأن هذه المسائل ضرورة وأولوية في سياق دولي يتميز بتنامي

الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للأوطان، فهذا الجزء من المتوسط بقدر ما تجمع أطرافه من قيم وقواسم مشتركة، بقدر ما يسجل من التمايز والتناقضات، وعلى أصعدة متعددة، فهناك التقاء حول بعض مدركات التهديد كالإرهاب، الجريمة المنظمة،...

إذا كان هذا الاهتمام والحراك داخل المنطقة إلى جانب زيادة حدة التنافس الدولي يدفع بلا شك دول المنطقة للبحث عن آليات مناسبة للعمل بشكل موحد نحو تجسيد الأهداف المحددة بشكل ملموس والتي تدور في معظمها حول بناء أسس دولة القانون، تحقيق التنمية المستدامة، تشجيع التبادل الحر... ومن هنا جاءت المبادرات المتعددة في الفضاء الأورومتوسطي من مؤتمر برشلونة، سياسة الحوار الأوروبية، الاتحاد من أجل المتوسط، **حوار 5+5** والتي تدل على الإدراك الأوروبي لخطورة و تأثير التهديدات الأمنية على الأمن الأوروبي في المقابل نجد عدم وجود إدراك ومفهوم موحد مغاربي بل هناك اعتماد كلي على المفهوم الأوروبي للأمن والتهديد والخطر.

وبالمقابل تسجل المنطقة تباينا صارخا في بعض جوانب ومستويات التنمية والتطور السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي التي تشكل تهديدا لدول الجنوب كما لدول شمال غرب المتوسط لما ينجر عنها من تهديدات نذكر منها على سبيل المثال: الهجرة غير الشرعية فغياب أو ضعف مستويات التنمية في دول جنوب المتوسط يؤدي حتما لزيادة نسبة المهاجرين غير الشرعيين نحو الشمال طلبا لمستوى معيشي أفضل، هذا ما عجل بالحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة فيها لإحلال الأمن والرفاه والاستقرار، فهي قيم أضحى من الصعب أن يوفرها فاعل من الفواعل بمفرده، وعلى ضوء هذا المعطى جاءت العديد من المبادرات بين دول ضفتي المتوسط وهي في مجملها تسعى للحوار والتعاون والشراكة في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من أجل توحيد الجهود لمواجهة التحديات المشتركة خاصة في المجال الأمني، ولعل أبرز هذه المبادرات: مسار برشلونة، مجموعة 5+5، والاتحاد من أجل المتوسط حيث سندرس هذه المبادرات على أنها بناءات استراتيجية حيث أن البناء الاستراتيجي يضم العناصر الرئيسية التالية:

1. آلية واضحة لتحديد الأهداف والنتائج المرغوبة ومتابعة تحقيقها وتعديلها وتطويرها في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية.
2. آلية مرنة لإعداد وتفعيل مجموعة السياسات التي ترشد وتوجه العمل في مختلف المجالات، وتوفر قواعد اتخاذ القرارات، وتضمن حالة من التناسق والتناغم بين متخذي القرارات في جميع قطاعات المنظمة.
3. هيكل تنظيمي يتميز بالفعالية والتوافق ، يوضح الأدوار والمهام الأساسية ويرسم العلاقات التنظيمية

في ضوء تدفقات العمليات وتداخلاتها.

4. نظم وإجراءات تنفيذية لتوجيه الأداء في مختلف العمليات.

5. أفراد تم اختيارهم بعناية، يتمتعون بالصفات والقدرات المناسبة لأنواع العمل، وعلى استعداد لقبول أي تغيير من أهم صفاتهم المرونة. صلاحيات محددة جيدا، وموزعة بين الأفراد بما يتناسب ومسؤولياتهم مع وضوح معايير المحاسبة والمساءلة وتقييم الأداء.

6. نظم وإجراءات ومعايير لاتخاذ القرارات تتناسب مع المشاكل وتتطور مع تغير الأوضاع.

7. نظم المعلومات وقنوات للاتصال الفعال تحقق التواصل بين أجزاء المنظمة وفيما بينها وبين العالم الخارجي وتحقق المعرفة الآنية لمجريات الأداء والظروف المحيطة.

8. تجهيزات ومعدات وموارد مادية تم توظيفها بعناية لتحقيق أقصى عائد ممكن منها في ظل الظروف السائدة والمتوقعة.

9. تقنيات مناسبة في مجالات النشاط المختلفة: فكل ذلك في إطار من الفهم والإحاطة بظروف ومعطيات المناخ المحيط، ومن ثم التفاعل والتعامل مع عناصره ، والرؤية المستقبلية الواضحة والتصور الشامل لوضع المنظمة في حركة التطور المستقبلي.

المشكلة البحثية:

عرف المجال المتوسطي بعد نهاية الحرب الباردة تهديدات أمنية جديدة مشتركة بين ضفتي المتوسط أدت إلى ضرورة توحيد جهود دول الضفتين حيث اعتبرت دول الضفة الشمالية للمتوسط نفسها أولى بالتحكم في المنطقة والاستفادة منها من منطلق أن أمن أوربا مرتبط بأمن دول الضفة الجنوبية للمتوسط وهو ما يبرر تعدد البناءات الاستراتيجية في هذا الفضاء بهدف احتواء هذه التهديدات وبالتالي حماية أمن المتوسط، ولعل الحوار في إطار مجموعة 5+5 يعتبر حالة متميزة للحوار والتعاون غرب المتوسط، حيث يعد من أقدم حوارات المتوسط وأكثرها نشاطا وانتظاما، وذلك راجع لعدة عوامل جغرافية بحكم التقارب الجغرافي بين دول المجموعة، وأخرى تاريخية باعتبار معظم دول الضفة الجنوبية مستعمرات سابقة لدول الضفة الشمالية وبالتالي سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى مجموعة 5+5 الخاصة بغرب المتوسط (بصفة خاصة في شقها الدفاعي)، وهل يمكن اعتبارها صيغة جديدة أم مكملة للتعاون والشراكة الأورومتوسطية، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ✓ **ما موقع مجموعة 5+5 دفاع باعتبارها بناء استراتيجي في المتوسط في تكييف قدرات وتصورات الفواعل في تجسيد الأمن في المتوسط؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، تدور حول:

- ✓ ما هي مصادر وطبيعة التهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة غرب المتوسط ؟
- ✓ ما طبيعة التحديات الأمنية التي هي محل اهتمام رئيسي من دول 5+5 في منطقة غرب المتوسط؟
- ✓ هل مجموعة 5+5 تمثل صيغة جديدة أو مكملة للتعاون والشراكة الأورومتوسطية؟
- ✓ ما مدى نجاح مجموعة 5+5 دفاع في بناء الأمن في المتوسط؟ وهل يمكن اعتبارها أنموذجا لذلك؟

فرضيات الدراسة:

وكمحاولة للإجابة عن التساؤلات المطروحة وجب وضع جملة من الفرضيات ، وهي كالاتي:

- ✓ بناء الأمن في المتوسط يرتبط ويتماشى مع قدرات وأهداف دول المتوسط.
- ✓ نجاح مبادرة حوار 5+5 مرتبط بمدى قدرتها على توحيد التصورات حول مصادر التهديد وتحقيق المصلحة المشتركة المتوازنة لدول ضفتي غرب المتوسط.
- ✓ غياب تصور موحد حول التهديدات الأمنية الجديدة حاجزا أمام تحقيق تعاون امني أورومتوسطي من نوع كاسب – كاسب
- ✓ 5+5 دفاع مبادرة أوربية للتحكم في الأمن في المتوسط في ظل التنافس الأوربي الأمريكي على المنطقة.

أدبيات الدراسة:

تحظى الدراسات حول المتوسط عامة والمتوسط الغربي خاصة باهتمام متزايد خاصة لدى مراكز البحوث المتخصصة ومعاهد الدراسات الأمنية في الدول الأوروبية دون أن ننسى بعض المؤلفين والدارسين لهذا الموضوع، وفيما يلي نذكر أهم هذ الدراسات:

1. مقال للأستاذ عبد النور بن عنتر تحت عنوان: " l'initiative 5+5 défense :Etat de lieux"[1]، والذي تناول فيه مايلي:

- ✓ أهداف وأبعاد التعاون في إطار مبادرة 5+5 دفاع.
- ✓ مجالات العمل في إطار مبادرة 5+5 دفاع.

[1] Abdennour benantar, l'initiative 5+5 défense : état des lieux, paris :l'harmattan, 2015

- ✓ أمثلة عن مختلف العمليات العسكرية التي قامت بها الدول الأعضاء في المبادرة.

2. مقال للأستاذ عبد النور بن عنتر تحت عنوان: « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro-maghrébin[1]»، والذي تناول فيه مايلي:
   - ✓ التهديدات الأمنية المشتركة في منطقة غرب البحر المتوسط
   - ✓ مبادرات التعاون والشراكة في المنطقة
   - ✓ دوافع إعادة بعث المبادرة 5+5 كنواة صلبة للأمن في المتوسط
   - ✓ إجراءات بناء الثقة في المتوسط في إطار المبادرة 5+5 دفاع
3. كتاب **للأستاذ مصطفى بخوش** تحت عنوان" **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسته في الرهانات والأهداف** [2]"، وتطرق بالتحليل إلى:
   - ✓ التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة
   - ✓ المعطيات الجديدة في المتوسط بعد الحرب الباردة
   - ✓ اتساع فجوة الفوارق بين ضفتي المتوسط
   - ✓ دراسة المبادرات التي عرفتها المنطقة

4. كتاب للأستاذ **عبد النور بن عنتر** تحت عنوان: "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**[3]" ، وتطرق بالتحليل إلى:
   - ✓ ترتيبات الأمن والتعاون في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة
   - ✓ التصورات الأمنية الاوربية والأطلسية والمتوسط
   - ✓ المغرب العربي بين تنافس القوى الكبرى وإشكالية التوازن الإقليمي

5. مقال للأستاذ: **Yves Lacoste** تحت عنوان: " Originalité géopolitique du Maghreb[1]" والذي تناول فيه:

[1] Abdennour benantar, Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro-maghrébin, alger :cread,2010.

[2] –مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** ، الجزائر ، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2006

[3] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005.

- ✓ تعريف علم الجيوبوليتيك
- ✓ أهمية العامل اللغوي في علم الجيوبوليتيك عبر التطرق إلى مثالين أساسيين: أوربا والمغرب العربي واللذين هما أساس دراستنا.

الاطار المنهجي للدراسة:

الاقتراب التاريخي:

من أجل تتبع التغّيرات الدولية الحاصلة والتي ميّزت فترة ما بعد الحرب الباردة وتحليلها، وكذا التحوّل الذي طرأ على مفهوم الأمن ومتابعة تطوراته إقليميا ودوليا، وكذا من أجل تتبع أهم المحطات التي ميزت العلاقات بين دول ضفتي المتوسط ومسار مختلف البناءات الاستراتيجية.

منهج دراسة الحالة:

يستخدم منهج دراسة الحالة لجمع البيانات عن ظاهرة أو وحدة ما وتصنيفها وتحليلها والوصل إلى تعميمات (التعميم أكثر من التخصيص)، وتكمن أهمية هذا المنهج في تناوله التحليلي والتفصيلي للحالة أو العينة المراد دراستها، وفي هذا الموضوع استخدم لدراسة حالة منطقة جنوب المتوسط الغربي ، باعتبارها تحتل أهمية جيو استراتيجية هامة بالنسبة لأوروبا وقد ركزت هذه الدراسة أيضا على مجموعة 5+5 دفاع كحالة مميزة للحوارات والبناءات الاستراتيجية في غرب المتوسط، وكآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

منهج تحليل المضمون:

هو أسلوب يستخدم في جمع البيانات، ويقصد به التقدير والتقييم، والتفسير المنظم لمحتوى وهيكل وسائل الاتصال (خطاب، نص)، وقد تمت الاستعانة بهذا المنهج في دراسة الوثائق والتصريحات وإخضاعها للتفسير والتقييم.

[1] Yves Lacoste, Originalité géopolitique du Maghreb -**Des frontières très anciennes au sein d'un même ensemble culturel-,** http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers4/010017314.pdf.

الاطار النظري للدراسة:

✓ **المقاربة الجيوبوليتيكية:**

يمكن الاعتماد على التحليل الجيو –سياسي لدراسة موضوع بحثنا لتحديد العلاقة بين الظواهر الأمنية و المعطيات الجغرافية من موقع جغرافي، ثروات، تضاريس، التركيبة السكانية و علاقتها بسلوك الدول في تحديد الأهداف و السياسات الاستراتيجية ،المدركات و التوجهات التي يتبناها كل طرف من الأطراف إلى جانب تحديد الأطراف المتداخلة في بناء الواقع الامني في غرب المتوسط.

✓ **نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complexe Theory:**

يقدمها بشكل مفصل كل من"باري بوزان **Barry Buzan**" و "أول ويفر **Ole Woever**" في كتاب لهما بعنوان "أقاليم وقوى : بنية الأمن الدولي **Regions and Power : the structure of International Security**"، كإطار نظري يفسر البيئة الأمنية الجديدة، والتغييرات التي طرأت على النظام الدولي لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة.

وعليه يفترض الكتاب أنه في ظل نظام دولي يتميز بالفوضوية، تتفاوت فيه الوحدات المشكلة له جغرافيا، سياسيا، اقتصاديا... فإن مركب الأمن الإقليمي سيكون بنية فرعية في هذا النظام بحيث يمكن أن يؤثر على الديناميكية العالمية للأقطاب والقوى التي تتفاعل فيه، ومنه تتداخل هذه النظرية مع مفاهيم الواقعية الجديدة (فوضوية النظام الدولي) ولها قاعدة ليبرالية (التأسيس لبناء إقليمي)، إضافة إلى جذور وأفكار النظرية البنائية **Constructivist Roots**، على أساس أن نشاط وفاعلية مركب أمن إقليمي يرتبط بعلاقات الصداقة والعداوة بين الوحدات المشكلة له، حيث أن النظم الإقليمية تستمد قوتها وإستمراريتها من التفاعلات بين الأطراف المشكلة لها وليس مجرد انعكاس تلقائي أو آلي لتوزيع السلطة بينها.

وبالتالي وفقا لنظرية مركب الأمن الإقليمي فإن الإطار الإقليمي للأمن يتضمن وجود مجموعة من المشاكل الأمنية تتركز في منطقة جغرافية معينة، وتتأسس مقاربة الأمن الإقليمي على مفهوم الترابط بين المخاوف الأمنية **Interrelatedness of Security Concerns** بمعنى أن الأمن الوطني للدولة مرتبط بأمن الدول الأخرى التي تتواجد في نفس المنطقة[1] ومنه تعتبر هذه النظرية جوهر دراستنا، من خلال النظر في إمكانية بناء مركب أمن إقليمي بين دول ضفتي المتوسط في إطار المبادرة 5+5 دفاع في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة والتي تهدد الأمن الوطني والإقليمي لدول المنطقة.

[1] Barry Buzan and Ole Woever, ***Regions and Power : the structure of International Security*, (**New York: Cambridge University Press, 2003), pp.38-40.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

الأمن: يعد الأمن من أبرز القضايا الدولية أهمية في العلاقات الدولية لأنه مرتبط بوجود الفرد و واقعه، وهو مرتبط بالفرد والجماعة قبل الدولة والأمة.

ويشير مفهوم الأمن عموما إلى: "التحرر من فقدان شيء، أو الإضرار بشيء ضروري للبقاء والرفاه"، ويمكن أن يجد هذا التعريف تطبيقا واسعا أو ضيقا حسب المواضيع التي يراد أمننتها، وحسب عناصر النظام الاجتماعي المعني بالأمن.

وفي تعريفه الضيق، الذي لقي انتشارا واسعا، يشير الأمن إلى: "أمن الدولة القومية من هجوم مسلح"، وقد تبنت حكومات العالم هذا التفسير الضيق للأمن، وأحسن مثال على ذلك: الولايات المتحدة الأمريكية، التي أنفقت في سنة 2007 ما قيمته 1.39 تريليون دولار على الاستعدادات العسكرية، أي ما يعادل 25 %من إجمالي الناتج المحلي، أو 202 دولار لكل شخص في العالم[1].

ويعرف **باري بوزان** الأمن أنه: "العمل على التحرر من التهديدات بمعنى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، فالتهديدات تبرز في أي منطقة من العالم سواء كانت تهديدات عسكرية أو غير عسكرية".

لكن مفهوم الأمن عرف تطورا بعد فترة الحرب الباردة وذلك بسبب تطور مصادر التهديد حيث أصبحت التهديدات التي كانت في السابق عسكرية فقط تشمل مجالات عديدة: اقتصادية، ثقافية، بيئية...وأصبحت عابرة للقارات وهو ما أخرج الأمن من مفهومه الضيق ليشمل مجالات عديدة فأصبح الحديث اليوم عن أمن اقتصادي وأمن ثقافي وأمن بيئي....

ومما سبق يمكن استخلاص اتجاهين لتعريف الأمن نذكرهما فيما يلي:

- ✓ الاتجاه الأول: مفهوم عسكري يحصر الأمن في القوة العسكرية وهو اتجاه تقليدي.
- ✓ الاتجاه الثاني: مفهوم وظيفي يربط الأمن القومي والوظائف التي يؤديها بما يحقق رفاهية الدولة.

وهناك اتجاه يجمع بين الاتجاهين السابقين:

[1] : Richard A, Matthew & others, Global Environmental Change and Human Security, USA: MIT, 2010. pp. 5- 6.

الأمن هو القدرة على توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والاستقرار في كل المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية ضد كل أنواع التهديدات الداخلية والخارجية سواء إقليميا أو دوليا.

التهديدات:

- ✓ من الناحية اللغوية ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر.
- ✓ من الناحية الاصطلاحية فهو يعني بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر فيها إتحاد سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي، الاجتماعي والعسكري، مقابل تصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة للجوء إلى استخدام القوة العسكرية بغرض تعريض الأطراف الأخرى للتهديد.

أما في **مفهوم التهديد الاستراتيجي** فهو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري.

البناء الاستراتيجي: ماهي الشروط التي يجب أن تتوفر في مبادرة حتى نقول أنها بناء استراتيجي؟ وهل 5+5 دفاع تتوفر فيه الشروط لنقول عنه بناء استراتيجي؟.

مفهوم البناء:

جاء في تعريف ومعنى البناء في معجم المعاني الجامع كما يلي:
بنى المنزل: أقام جداره ونحوه، وما **بني كالدور** ونحوها أي بناية أو عمارة، ويقصد أيضا ب: **بنى نظرية** أي أوجدها وصاغها، أما **البناء الاجتماعي** فقصد به: الهيكل أو التنظيم الاجتماعي، و**البناء القومي أو البناء الفوقي** والذي يراد به المؤسسات ونظم الحكم[1].

مفهوم الاستراتيجية:

يرجع مصطلح الاستراتيجية في أصله إلى اللغة اليونانية، وتحديداً إلى كلمة (استراتيوجس) والتي تعني فن الحرب أو التخطيط العسكري، ومن هنا فإن هذا المصطلح ارتبط في بداياته بالعسكرية وفنونها، حيث كانت تدل على رغبة القائد في وضع خطة مستقبلية من أجل الحصول على المكاسب والانتصارات.

[1] :

وتعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح(Strategy) وهي مفهوم ذو دلالة عسكرية، إذ استُخدمت في الحروب القديمة من أجل وضع الخطط المناسبة للإعداد للحرب قبل وقوعها، أو من أجل حماية المعسكر، أو الدولة من أيّ هجوم محتمل، لذلك تمّ تصنيف الاستراتيجيّة كفن من الفنون العسكرية، والذي يساهم في التعامل مع كافة الظروف التي تؤدي إلى الاستعداد لحالة الحرب. ومن تعريفات الاستراتيجية بأنّها مجموعة من القواعد والمبادئ التي ترتبط بمجال معين، وتساعد الأفراد المرتبطين به من اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على مجموعة من الخطط الدقيقة، والتي تعتمد على وضع الاستراتيجيات الصحيحة للوصول إلى تحقيق نتائج ناجحة، وتعرف أيضاً، بأنها الأفعال، والأساليب التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المخطط لها، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على إمكانية حدوثها، أو تطبيقها بشكل فعلي، لذلك من المهم الحرص على تعديل الاستراتيجيات المتبعة في حال عدم مناسبتها للأحداث الواقعية المرتبطة بها، وحتى لا تؤثّر على مسار تَحقيق الأهداف بأسلوب صحيح.

مبادئ الاستراتيجية:

تعتمد الاستراتيجية على المبادئ التالية:

- ✓ وضع كافة الأهداف التي سيتم تحقيقها، وتُعتبر المبدأ الأول من مبادئ الاستراتيجية.
- ✓ الحرص على أن تتميّز الاستراتيجية بالمرونة، أي أن تكون سهلة التطبيق في بيئة العمل.
- ✓ تعدّ الاستراتيجية وسيلةً من الوسائل المساندة لوظيفة التخطيط الإداري.

البناء الاستراتيجي: تبني تعريف للعمل به في الدراسة بما أنه مصطلح جديد (غياب الدراسات حول الموضوع)

يعرف البناء الاستراتيجي على أنه التخطيط بعيد المدى والذي يأخذ في حسبانه مختلف العوامل والمتغيرات داخليةً كانت أم خارجية، بغية تحقيق الأهداف المرجوة. ويرتبط البناء الاستراتيجي عادة بسؤال مهم وهو: إلى أين سنذهب؟ حيث تكون الإجابة على هذا السؤال بمثابة توضيح لرؤية الشراكة المستقبلية، وأهدافها التي تطمح إليها، وطبيعة العلاقة التي ستربطها بمختلف المنظمات الأخرى سواء كانت من نفس مستواها، أو أعلى منها، أو أقل.

تفصيل الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: يرتكز هذا الفصل بالأساس على دراسة جيوسياسية وجيو أمنية لمنطقة غرب المتوسط والتي تجمع بين العديد من التناقضات ويقسم إلى ثلاثة مباحث يتفرع عنها مطلبين حيث خصص المبحث الأول لدراسة دول شمال المتوسط والتي تركز على المقاربة الأمنية من خلال وجوب التعامل مع التهديدات في مجالها أي توفير الأمن يؤدي إلى التقليل من حدة التهديدات لدى دول جنوب المتوسط ثم خصص المبحث الثاني لدراسة دول جنوب المتوسط والتي تتبنى المقاربة التنموية أي أن ارتفاع معدلات التنمية في دول جنوب المتوسط يؤدي إلى التقليل من حدة التهديدات وبالتي توفير الأمن، وأخيرا تم التطرق من خلال المبحث الثالث إلى التصور الأمني في المتوسط بين مقاربتي الأمن والتنمية.

الفصل الثاني: تم التعرض في هذا الفصل إلى مبادرة 5+5 كإطار للتعاون الأمني المشترك في غرب المتوسط وذلك بإبراز خصوصية منطقة غرب المتوسط والتهديدات الأمنية المشتركة التي تعرفها المنطقة كنقطة أولى، وبعدها تم الحديث عن بداية وتطور المبادرة من خلال ذكر دوافع نشأتها وكذا الميادين التي تهتم بها، وكذا مستويات التعاون في إطار مبادرة 5+5.

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل لدراسة مبادرة 5+5 دفاع كفضاء للتشاور والتعاون المشترك في المجال الأمني والدفاعي، وذلك من خلال التطرق لمختلف مجالات التعاون في إطار المبادرة، وكذا آليات التعاون كمحاولة لمعرفة مدى مساهمة هذه المبادرة في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة غرب المتوسط، ليتم الحديث في الأخير عن رهانات وعوائق نجاح هذه المبادرة.

الفصل الأول: منطقة غرب المتوسط: دراسة جيوسياسية وجيو أمنية

المبحث الأول: دول شمال المتوسط: مقاربة أمنية

المطلب الأول: دراسة جغرافية واقتصادية

المطلب الثاني: دراسة أمنية

المبحث الثاني: دول جنوب المتوسط: مقاربة تنموية

المطلب الأول: دراسة جغرافية واقتصادية

المطلب الثاني: دراسة أمنية

المبحث الثالث: التصور الأمني في المتوسط

المطلب الأول: مقاربة الأمن

المطلب الثاني: مقاربة التنمية

استنتاجات الفصل الأول

الفصل الأول: منطقة غرب المتوسط: دراسة جيوسياسية وجيو أمنية

بقدر ما يمثل حوض المتوسط منطقة جيواستراتيجية لمصالح الدول الكبرى بقدر ما يشكل منطقة جيو أمنية تنشط فيها التهديدات الأمنية اللاتماثلية بمختلف أشكالها ومستوياتها : الهجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة عبر القومية، عمليات القرصنة البحرية، الجريمة الإلكترونية... بالإضافة إلى أنه يجمع بين دول تعرف حاليا أوضاع أمنية وسياسية، مالية واقتصادية غير مستقرة (خاصة بالنسبة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط)، تتفاوت من حيث موازين قوتها تشترك في إرادتها في ضمان الأمن والاستقرار في حوض المتوسط بتبني مقاربة الأمن والتنمية والتي تتجسد فعليا من خلال مختلف مسارات بناء الأمن في المتوسط.

كل هذا أدى بالدول إلى ضرورة التواصل والتعاون من أجل تحقيق الأمن الذي بات من الصعب على كل دولة تحقيقه منفردة، وهو ما يفسر التعاون الأمني في المتوسط من أجل احتواء تهديدات المنطقة وتحقيق الاستقرار والأمن كضرورة ملحة نظرا للأهمية الإستراتيجية للمنطقة والعلاقات التاريخية بين شعوبها.

المبحث الأول: دول شمال المتوسط: مقاربة أمنية

المطلب الأول: دراسة جغرافية واقتصادية

يقع المتوسط ضمن الأقاليم ذات الأهمية البارزة في المحاور الجغرافية الحيوية، وبحكم هذا الموقع يعد المتوسط إقليم تنافس دولي حقيقي وهو ما أدى إلى تعدد الحوارات والسياسات الأمنية في المنطقة.

دراسة جغرافية:

البحر الأبيض المتوسط له دلالات تاريخية وحضارية؛ فهو البحر الذي يتوسط أراضي الإمبراطورية الرومانية عندما هيمنت على كل الأراضي المطلة على البحر المتوسط، كما عرف بتسميات اختلفت باختلاف الحضارات التي عرفتها المنطقة، فقد سماه المصريون: "الأخضر الكبير" وسماه الرومان "بحرنا **Mare nostrum** "، والبحر المقدس وبحر فلسطين عند العبرانيين والبحر الأبيض عند الأتراك[1]، فهو يتوسط ثلاث قارات: أوربا، إفريقيا، آسيا وينفتح على المحيط الأطلسي عبر "أعمدة هرقل"،

[1] Alessia Bursi, "la méditerranée horizons et enjeux de 21 ème siècle", ***Centre de Recherche en Sciences Humaines sur la Méditerranée***, 2009, p.15.

أو ما يعرف اليوم بمضيق جبل طارق، وعلى البحر الأسود عبر مضيق البوسفور والدردنيل وعلى المحيط الهندي عبر قناة السويس والبحر الأحمر،[1] يمتد البحر المتوسط جغرافيا من ساحل المغرب من جهة المحيط الأطلسي غربا إلى إيران شرقا، ومن آسيا الوسطى إلى القرن الإفريقي، والساحل العربي الإفريقي والصحراء.[2]

وحسب المعادلة الشهيرة لماكيندر "**من يحكم شرق أوربا يسيطر على قلب الأرض ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم**"، ولقد استطاعت منطقة الهلال الداخلي أن تفرض نفسها على التوازن العالمي بين قوى البحر والبر، وأن تخضع أحدهما أو كلاهما لسيطرتها، إلا أن هذا الدور لا يمكنه أن يكتمل تماما إلا بنوع من الجمع بين أجزائها سواء من الداخل (كما هو الحال بالنسبة لدول شمال المتوسط)، أو مفروضة من الخارج (كما هو الحال بالنسبة لدول جنوب المتوسط).[3]

تقدر مساحة المتوسط بـ: 2.5 مليون كيلومتر مربع (965000 ميل مربع)،[4] وسمي بالمتوسط نسبة إلى « **Mare Méditerranée** »، والتي تعني بالعربية "وسط الأرض"، وتطل على البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة ودولتين جزيرتين،[5] ولقد جعل الموقع الجغرافي للمتوسط ذي الامتداد الطبيعي الأفقي منه فاصلا بين العديد من العوالم في نفس الوقت؛ بين إفريقيا وأوروبا جغرافيا، وبين العالمين الإسلامي والغربي دينيا وحضاريا، وبين المستعمِر والمستعمَر تاريخيا وبين الشمال والجنوب اقتصاديا.[6]

وعليه يمثل حوض المتوسط وحدة حقيقية لأنه يربط بين العديد من العوالم المختلفة (جنوب أوربا وشمال إفريقيا)، وينفتح على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق فحوض المتوسط يتصل بما حوله من بحار ومحيطات عبر مجموعة من نقاط التحكم: مضيق جبل طارق، الممرات المائية التركية،

---

[1] Yves Lacoste, ***géopolitique de la méditerranée***, (Paris : Armand Colin, 2009), p.17.

[2] إبراهيم الدسوقي، "القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، ***السياسة الدولية***، (القاهرة، ع.188، 1994)، ص. 84.

[3] Jean Klein, « renaissance de la géopolitique -espaces, frontières, et peuples dans l'organisation de la sécurité européennes- », ***études internationales***, (Québec, n 02, , 1995), p. 355.

[4] Worldatlas.com

[5] Abis Sébastien, entre unité et diversité : La méditerranée plurielle, (FMES, 2004), p.03.

[6] منصور لخضاري، « التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط » ، ***فكر ومجتمع***، الجزائر، ص.03.

البوسفور، الدردنيل، بحر مرمرة، وكذا قناة السويس،[1] والتي زادت من أهمية البحر المتوسط لجعلها البحارة ينتقلون عبرها بدل من الدوران عبر رأس الرجاء الصالح.[2]

كما ووصفت الباحثة الأمريكية "إيلين لايبسون **Elen Lipson**" البحر المتوسط بما يلي:

"**إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوربا، إفريقيا، آسيا، وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما، ومع ذلك فإن البحر يوجد بالقدر الذي يفصل به، والدول التي تحيطه مرتبطة بعلاقة الجيرة، وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة، لها مبررات للتنافس على الموارد، ولها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعا**".[3]

وبالتالي من أجل دراسة المتوسط ينبغي التركيز عليه باعتباره وحدة كلية، وذلك على أساس أن سكان بلاد المتوسط، كانت تجمعهم السمات العامة للاقتصاد والجغرافيا، بالرغم من اختلاف عقائدهم ولغاتهم وتقاليدهم

ويمثل المتوسط منطقة استراتيجية جد هامة بالنسبة لأوروبا ليس فقط بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية كما سبق الذكر، وإنما يجمع دولا تعاني من تحديات وتهديدات أمنية مشتركة وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة خاصة في ظل ما وفرته العولمة من آليات للتفاعل.[4]

ومنه يمكن تحديد المجال الجغرافي لمنطقة حوض المتوسط إلى:

- منطقة شمال المتوسط: والتي تعرف أيضا بدول القوس اللاتيني؛
- منطقة جنوب المتوسط: والتي تعرف بدول المغرب العربي أو شمال افريقيا؛

دول شمال المتوسط:

تشمل دول القوس اللاتيني والمتمثلة في: فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، مالطا تتميز بانتمائها للقارة الأوربية، التي تتمتع بموقع جيواستراتيجي لما لها من موقع وإمكانيات تميزها عن غيرها من القارات،

---

[1] مراد ابراهيم الدسوقي، "القضايا الاستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، ***مجلة السياسة الدولية***، الجزء الثاني، العدد 118، أكتوبر 1994، ص. 84.

[2] أمحند برقوق، "الإشكالات الجديدة للأمن في المتوسط"، ***محاضرات بالمعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية***، الجزائر، وزارة الشؤون الخارجية، ص.02.

[3] السيد ياسين، "البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية"، ***مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية***، 2006، ص. 06.

[4] Joo Mira Gomas, "La présidence portugaise de l'U.E et la sécurité en méditerranée" , 21 ème ***séminaire sur la sécurité et la défense en méditerranée*** , p.15.

والجغرافيا أعطتها بعدا استراتيجيا ووزنا سياسيا، حيث تتوسط ثلاث قارات: آسيا، إفريقيا، أمريكا، مما أتاح للدول الأوربية خاصة الجنوبية منها سهولة الحصول على الموارد الأولية، ووفر لها ميزة المنافسة في الأسواق العالمية وإمكانية التواجد العسكري والقدرة على التأثير السياسي والثقافي.

تكمن مقومات الضفة الشمالية للمتوسط من أهمية انتمائها للاتحاد الأوربي خاصة من الناحية الاقتصادية، كما أن دول الاتحاد الأوربي تسعى كذلك لتطوير قدراتها العسكرية، وتطوير أهداف سياستها الخارجية وأمنها المشترك من أجل لعب دور مهم على الساحة الدولية واكتساب القدرة والمهارة للخروج من الأزمات دون مساعدة أي حليف خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

دراسة اقتصادية:

لطالما وصف البحر الأبيض المتوسط من الناحية الاقتصادية بأنه: "بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية"،[2] نظرا لاحتوائه على ثروات استراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية،[3] هذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة وإنما حازها البحر المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم[4]، حيث كان حلقة وصل بين منتجات الشرق الأوسط والجنوب، ومنتجات مصر، وشمال إفريقيا، وأوروبا مما نتج عنه من ازدهار عدة موانئ متوسطية، وتقوم التفاعلات في هذا الفضاء بين طرفين أساسيين هما:

- دول الضفة الشمالية للمتوسط متمثلة في المجموعة الأوربية أو الاتحاد الأوربي.
- دول الضفة الجنوبية للمتوسط ممثلة في دول المغرب العربي[5] وسنفصل كل طرف على حدا؛

وتعود الأهمية الاقتصادية للبحر المتوسط كذلك لكونه يفصل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، ويعتبر منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية حيث قدر في الثمانينات من القرن 20 أن المتوسط ينقل يوميا حوالي 4 مليون طن بنحو 2500 سفينة تجارية، دون أن ننسى حركة الملاحة التجارية والتي

---

[1] وليد عبد الحي وآخرون، ***آفاق التحولات الدولية المعاصرة***،(دار الشرق للنشر والتوزيع، 2002)، ص.215.

[2] امحند برقوق، ***المرجع نفسه***، ص. 02.

[3] Hanni Hareeb, "le partenariat euro-méditerranéen, le point de vue arabe", ***études published***, 2002, p.23-24.

[4] عبد الحميد ابراهيمي، ***المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996)، ص.125.

[5] سمير صارم، ***أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة***، (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص. 171.

تشمل المواد الطاقوية باتجاه الضفة الشمالية والمواد الغذائية باتجاه الضفة الجنوبية مرورا بقناة السويس والتي تستخدمها السفن للعبور بين البحرين المتوسط، والأحمر.[1]

وتشمل المبادلات الأوربية العربية نحو ثلث (3/1) تجارة حوض المتوسط، وتشمل في المقام الأول النفط والغاز، ويستقبل البحر المتوسط 30% من مجمل عمليات الشحن البحري الدولية مسببا تلوث نفطي يصل إلى نسب مرتفعة للغاية، وذلك لضعف مراقبة الأسطول المتوسطي والذي غالبا ما يستخدم لنقل مواد خطرة (20% إلى 25% من الشحن البحري للنفط فقط).[2]

وبما أن الاتحاد الأوربي يعتبر اكبر التكتلات الاقتصادية حيث يساهم بما يقارب 20% من الصادرات والواردات العالمية،[3] فهو تحتاج المواد الأولية لصناعاتها حيث سجل حوض المتوسط عام 2006 مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية من المجموع العالمي والذي يمثل 2600 مليون طن.[4]

---

[1] عبد القادر رزيق الخادمي، ***الاتحاد من أجل المتوسط (الأبعاد والآفاق)***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2009)، ص.21.

[2] ساندرين بوجان، "البحر الأبيض المتوسط في آفاق عام 2020"، إحصائيات باختصار، 15/ 2006، ص.21.

[3] كاثرين أشتون،" دول البحر الأبيض المتوسط أولوية مطلقة لأوربا"، (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010)، ص.13.

[4] Plan Bleu, "les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective 2025", Paris, ***centre d'activité régionales du PNUE/PAM***, Valbonne, 2010, p.07.

المطلب الثاني: دراسة أمنية

يعد البحر المتوسط ذا أهمية كبرى ليس فقط لأنه يمثل بحيرة جغرافية في قلب العالم بل لأنه مفترق طرق حضاري وتاريخي ومسرح مواجهات من الناحية الجيوسياسية* والاقتصادية والحضارية، إذ يعتبر الركن الساخن الأكثر تأثرا بالنزاعات الدولية وذلك راجع إلى عدة عوامل سنتطرق لدراستها بالتفصيل في الآتي.

لكن قبل ذلك يجب التطرق للمفهوم الأممي لأمن المتوسط، والذي نقصد به رؤية الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية المسؤولة عن السلم والأمن الدوليين لموضوع الأمن في هذه المنطقة الإستراتيجية، وقد تجلى موقفها في القرار الأممي **رقم 52 / 43** الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان: "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" بالجلسة العامة رقم 67 في التاسع من ديسمبر 1997؛ وهذا نصه:

"إن الجمعية العامة تشير إلى قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع، بما فيها القرار 51 / 50 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1996، وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تدعيم وتعزيز السلام والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإذ تضع في اعتبارها جميع الإعلانات والالتزامات السابقة وجميع المبادرات التي اتخذتها البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية والمنتديات المختلفة التي عقدت مؤخرا بشأن مسألة منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإذ تعترف بأن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يتجزأ وبأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان هذه المنطقة بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوبها سيسهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة"

وإذ تعترف أيضا بالجهود التي بُذلت حتى الآن، وبتصميم بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على تكثيف عملية الحوار والتشاور بغية حل المشاكل القائمة في المنطقة وإزالة أسباب التوتر وما ينجم

---

*__الجيوسياسة__ هو علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أضاف الى الجيوبوليتيك فرع الجيواستراتيجيا، وكان أول من استخدمه في الماضي المفكر السويدي **رودولف كجلين** مطلع القرن الميلادي الماضي وعرّفه بأنّه " البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي " بينما عرّفه مفكر آخر جاء بعده يدعى **كارل هوسهوفر** بأنه دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار للجيوبوليتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية ". ومن التعريفات المهمة لمصطلح الجيوسياسية عند الغربيين أنها عبارة عن " الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها " ومنها أيضاً دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.هذا ويمكن تبسيط مفهوم الجيوسياسية بلغة مبسطة بأنها تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه. إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعّالاً في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية.

عنه من تهديد للسلام والأمن، وبإدراكها المتزايد لضرورة بذل المزيد من الجهود المشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في المنطقة، وإذ تعترف كذلك بأن التطورات الإيجابية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أوروبا وفي المغرب العربي وفي الشرق الأوسط، يمكن أن تعزز احتمالات زيادة توثيق التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع المجالات.

وإذ تعيد تأكيد مسؤولية جميع الدول في الإسهام في استقرار وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتزام تلك الدول باحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن أحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، التي ينبغي أن تكون شاملة وأن تمثل إطارا ملائما لتسوية القضايا محل النزاع في المنطقة تسوية سلمية، وإذ تعرب عن قلقها إزاء التوتر المستمر والأعمال العسكرية المتواصلة في بعض أجزاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تعوق الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة، وتؤكد من جديد أن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الأوروبي وكذلك بالسلام والأمن الدوليين.[1]

ومنه نرى أن منظمة الأمم المتحدة ترى أن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط من أمن أوربا ومن أمن العالم، وتؤكد على ضرورة مواصلة الجهود المشتركة من أجل الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة، فالعالم اليوم يواجه مصادر جديدة للخطر وتهديدات أمنية جديدة تغيرت عن سابقتها من حيث الطبيعة ومصدر التهديد خاصة في منطقة حوض المتوسط، وما زاد من خطورة هذه التهديدات أنها تعمل ضمن شبكات تربط بينها علاقات ومصالح مشتركة، خاصة وأن تصورات دول ضفتي المتوسط تختلف عن ما يراه طرف شمالي تهديد لا يراه بالضرورة الطرف الجنوبي تهديد والغير صحيح.

فما هو التصور الأوربي للتهديدات الأمنية في حوض المتوسط؟ أو ما هي التهديدات الأمنية التي يعرفها حوض المتوسط حسب التصور الأوربي؟

[1] جاسم محمد زكرياء، "أمن المتوسط بين المفهوم الأوربي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008، ص. 03-04.

يقوم التصور الأوربي لأمن منطقة المتوسط كما سبق الذكر على أساس أن أمن أوربا مرتبط بأمن المتوسط، فلا يمكن أن تكون أوربا آمنة في ظل عدم استقرار الضفة الجنوبية للمتوسط، ومنه ترى ضرورة احتواء التهديدات العديدة والمعقدة التي تعرفها المنطقة والتي نجملها فيما يلي:

- ✓ **الإرهاب الدولي:**

لم يتبلور هذا التصور ولم تعطى هذه الصفة أي الدولية للإرهاب إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي كانت منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات الدولية لأنها مست دولة عظمى رغم ترسانتها القوية، حيث كان في السابق ينظر للإرهاب على أنه شأن داخلي (مثل الجزائر)، ثم بعد أحداث 11 سبتمبر توجهت أنظار المجتمع الدولي نحو مكافحة الإرهاب باعتباره تهديد عابر للقارات وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بـ: **الحرب على الإرهاب.**

ولقد ورد في وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوربية لعام [1] 2003 أن: الإرهاب يبقى تهديدا كبيرا لأوروبا وللعالم كله (نظرا لما حدث من هجمات في مدريد ولندن كما تم إفشال عدة هجمات أخرى).

ومنه يمثل الإرهاب الدولي نمطا من أنماط الإرهاب الجديد حيث كانت البداية مع عرفته أوروبا أواخر القرن التاسع عشر في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف، وتعتبر منطقة البحر الابيض المتوسط مرتعا خصبا لما يعرف " بالإرهاب الدولي "؛ حيث كانت هذه المنطقة من أولى المناطق تضررا به طيلة عشرية كاملة نظرا لما تشكله من ثقل اقتصادي و سياسي (الموقع الاستراتيجي و الثروات) و لا يختلف الأمر هنا بين الضفة الشمالية و الجنوبية من حيث التعرض للتهديد[2]، وانتقل الإرهاب من ارهاب داخل الدول إلى إرهاب عبر وطني[3]، ولا يوجد تعريف واحد للإرهاب متفق عليه بين المختصين من الناحية الاصطلاحية لاختلاف الآراء والاتجاهات بين من تناولوا هذا الموضوع من جهة، واختلاف

[1] تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوربية –توفير الأمن في عالم متغير، في:
***https://www.consilium.europa.eu/media/30826/qc7809568arc.pdf*.**

[2] عبد الرفيق كشوط، مقاربة الاتحاد الأوربي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008، ص. 03.

[3] Monika Haupel, "Adapting to transnational Terrorism: The UN Security council's evolving approach to Terrorism", ***Security dialogue***, vol 38, N 04, December 2007, p. 481.

مواقف الدول من جهة ثانية، حيث ما يعتبره البعض ارهابا ينظر إليه البعض الآخر على أنه عمل مشروع[1].

وتظهر ظاهرة الإرهاب في دول شمال المتوسط في إطار جماعات اليمين المتطرفة، والتي تعكس مفاهيم عنصرية مثل ما يعرف بكراهية الأجانب، كما نجد حوالي 80% من سكان أوربا يعتبرون الإرهاب مصدر خوفهم الأساسي نظرا للأعمال الإرهابية التي شهدتها المنطقة حيث تشكل هدفا وفي نفس الوقت قاعدة للعمليات الإرهابية[2]، وترى معظم الدول الأوربية أن الإرهاب يهدد الأمن والهوية الأوربية، ومن هنا تعتبر إرهابا كل عمل يهدد مكونات الهوية الأوربية الغربية ولا يمكن التعامل معه إلا بالقضاء عليه[3].

- ✓ **انتشار أسلحة الدمار الشامل:**

صنفت الاستراتيجية الأمنية الأوربية لعام 2003 انتشار أسلحة الدمار الشامل أكبر تهديد لأمن أوربا، حيث ترى أن العالم دخل فترة جديدة وخطيرة في سباق الحصول على أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة البيولوجية المتمثلة في المواد المشعة والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الخطر على أوربا، ورأت ذات الاستراتيجية أن السيناريو المخيف أكثر هو ذلك الذي تحصل فيه الجماعات الإرهابية على أسلحة دمار شامل، وفي هذه الحالة فإنه يمكن لمجموعة صغيرة أن تحدث أضرارا على مستوى كان في السابق ممكنا فقط إحداثه من قبل الدول والجيوش.

كما وزادت خطورة استعمال أسلحة الدمار الشامل خلال الخمس السنوات الأخيرة، ويحوز الاتحاد الأوربي على مكانة ومرتبة قيادية فيما يتعلق بالجهود الدولية للتعامل مع برنامج إيران النووي، وتركز استراتيجيته على الوقاية وتعزيز القدرات لمنع الانتشار وذلك في إطار اتفاقيات الأمم المتحدة متعددة الأطراف[4].

- ✓ **الفشل الدولاتي:**

الدول الفاشلة بحسب "نعوم تشومسكي" هي الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه، والتي تعتبر نفسها فوق القانون، محليا كان أم دوليا، وحتى إذا ما

---

[1] محمد فتحي عيد، ***الإرهاب والمخدرات***، ط1،(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005)، ص.112.

[2] مصطفى بخوش، ***حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة***، (القاهرة: دار الفجر، 2006)، ص.10.

[3] ساسي جمال، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008، ص. 06.

[4] تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوربية –توفير الأمن في عالم متغير، في:
https://www.consilium.europa.eu/media/30826/qc7809568arc.pdf.

كانت الدول الفاشلة تملك أشكالا ديمقراطية، إلا أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي،[1] أي بمعنى أن الدولة الفاشلة تصبح عاجزة عن تأدية دورها الوظيفي الذي من المفترض أن تلعبه، وتبعا لطرح "باري بوزان" عام 1991، فإن تقدير القوة والضعف راجع إلى قدرات النظام السياسي في المجالين العسكري والاقتصادي، وطرح بوزان ثلاث مؤشرات لضعف الدولة وهي:

- الافتقاد إلى مصادر الشرعية.
- العجز عن مراقبة الإقليم
- طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء.[2]

حيث تعاني بعض الدول في المتوسط من جملة من المشاكل لعل أبرزها: الإدارة السيئة، الفساد، استغلال السلطة، المؤسسات الضعيفة، كل هذا قد يؤدي إلى تآكل الدول من الداخل وهو ما يؤدي إلى انهيارها، كما ويؤدي فشل الدول إلى الزيادة من عدم الاستقرار الإقليمي.[3]

✓ **مشكلة الأقليات:**

إن التغير في طبيعة النزاعات في عالم ما بعد 11 سبتمبر، حيث أصبحت النزاعات داخل الدولة الواحدة بينما كانت بين دول وجيوش نظامية، فأصبحت النزاعات بطبيعتها الحديثة تمس بالوحدة السياسية والترابية للدولة من خلال مطالبة بعض القوميات والأقليات بالاستقلال والانفصال عن الدولة الأم، وبالتالي وتقسيم هذه الدول إلى دول متعددة الاثنيات، وهو ما يشكل تهديد آخر للأمن والسلم في العالم بما في ذلك منطقة المتوسط[4]

---

[1] نعوم تشومسكي، ***الدول الفاشلة –إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية–***، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2007)، ص.04.

[2] Luke van Lange Hove," Regionalizing Human Security in Africa", UNU, CRIS, ***occasional Papers***, 2004, p.07.

[3] تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوربية –توفير الأمن في عالم متغير، في:
https://www.consilium.europa.eu/media/30826/qc7809568arc.pdf.

[4] Azzouz Kerdoun, "Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Méditerranée", communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, Alger, Mai 2002, p.325.

✓ **الجريمة المنظمة:**

اعتبرتها الاستراتيجية الأمنية الأوربية تهديدا لأمن أوربا، وأجملت صورها في تهريب المخدرات، المهاجرين غير الشرعيين، الاتجار بالبشر والأسلحة العابرة للحدود.[1]

تعرف المنظمة العالمية للشرطة الجنائية (أنتربول) الجريمة المنظمة بأنها: "مجموعة من الأشخاص لها تركيب مؤسسي تمارس أنشطة غير مشروعة لهدف الحصول على الأموال، وتستخدم عادة التخويف والفساد".[2]

ويعرف الاتحاد الأوربي الجريمة المنظمة بأنها جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسدية عدة، طويلة، وغير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي وذلك بهدف الحصول على الأرباح.[3]

تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن هناك اتفاق دولي على تعريف الجريمة المنظمة إلى غاية سنة 2000 حيث تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة في اتفاقية باليرمو **La Convention De Palerme**، حيث عرفت الجريمة المنظمة على أنها:

"**جماعة محددة النسبة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن، وتقوم معا بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى...**"[4]

وفقا للاستراتيجية الأمنية الأوربية فأنه لمكافحة الجريمة المنظمة يجب تعميق الشراكات الموجودة مع دول الجوار، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة من خلال تطبيق أدواتها فيما يتعلق بالتعامل مع تحركات الناس، الشرطة والتعاون القضائي، وخاصة فيما يتعلق بتهريب المخدرات، الأسلحة، النساء، والمهاجرين غير الشرعيين[5].

---

[1] تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوربية –توفير الأمن في عالم متغير، في:
https://www.consilium.europa.eu/media/30826/qc7809568arc.pdf.

[2] شريف سيد كامل، ***الجريمة المنظمة في القانون المقارن***، (القاهرة: دار النهضة، 2001)، ص.43.

[3] مفيد نايف الدليمي، ***غسيل الأموال في القانون الجنائي – دراسة مقارنة***، (عمان: دار الثقافة، 2006)، ص.49.

[4] Alessendro Polili, "nouveau risque transnationaux et sécurité européen", ***revue cahiers de chariot***, octobre 1997, p.07, e, ligne sur :
www.iss-europa.en/uploads/media/cp029F.pdf, consulté le : (10/01/2017).

[5] تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوربية –توفير الأمن في عالم متغير، في:
https://www.consilium.europa.eu/media/30826/qc7809568arc.pdf.

كما وتعتبر منطقة المتوسط معبرا هاما لبعض المخدرات شديدة المفعول مثل: الكوكايين والهيروين الآتية من دول أمريكا اللاتينية، والموجهة إلى السوق الأوربية على وجه الخصوص، والتي تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق أو عبر الأراضي الجزائرية، والتي أصبحت معبرا أساسيا للتهريب نتيجة تضييق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق.

- ✓ **أمن الطاقة:**

إن الطاقة مورد اقتصادي حيوي بالنسبة لأوروبا، باعتبار هذه الأخيرة من أكبر الدول المستوردة للبترول والغاز في العالم، حيث من المتوقع استيراد ما يقارب 75% بحلول عام 2030، وتأتي معظم مستوردات الطاقة من الخليج وروسيا ودول إفريقيا الشمالية،[1] وهو ما يجعل من الإتحاد الأوروبي يتمسك بدوره كفاعل رئيسي في معادلة الأمن في المتوسط.

- ✓ **الهجرة غير الشرعية:**

لقد أصبح موضوع الهجرة يحظى في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف اللقاءات والدراسات الأكاديمية، ويشكل محورا أساسيا في السياسات الداخلية والخارجية للعديد من الدول مثل العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط، فقد أدت التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية الأكثر نموا،[2] حيث يستوطن أوربا عدد كبير من المهاجرين من شمال افريقيا، فعلى سبيل المثال تشير التقديرات إلى أن حوالي 15% من سكان المغرب يعيشون في أوربا.[3]

وينظر الإتحاد الأوروبي إلى ظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا للأمن الأوروبي، وهذا في الوقت الذي نجد بأن أحد أهم أهداف الشراكة الأورومتوسطية هو إقامة حوار بين الثقافات والحضارات وتبادل

---

[1] تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوربية –توفير الأمن في عالم متغير، ***المرجع نفسه***.

[2] غربي محمد، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط –الجزائر أنموذجا–"، ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، العدد 08، 2012، ص.54.

[3] طويل نسيمة، "سياسة الجوار الأوربي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، ***مجلة المفكر***، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص.218.

التجارب والخبرات وتوطيد العلاقة بين المجتمعات المدنية في المنطقة وهذا الهدف لن يتحقق إلا ضمان حرية تنقل الأشخاص بين ضفتي المتوسط.[1]

ولقد عرفت منطقة المتوسط حركات الهجرة منذ القديم حيث كانت البداية من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمارية، ثم سرعان ما أخذت اتجاها معاكسا حيث أصبحت تتم من الجنوب إلى الشمال بحثا عن حياة أفضل، لكن هذه الظاهرة أي الهجرة غير الشرعية زادت وتيرتها منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، كما أنها اتخذت أبعادا أخطر في الفترة الأخيرة كونها أصبحت:

- منطقة عبور إلى الدول الأوربية للأفارقة والقادمين من آسيا، وأمريكا اللاتينية؛
- المنطقة الجنوبية للمتوسط تعتبر منطقة للهجرة السرية في حد ذاتها؛[2]

المبحث الثاني: دول جنوب المتوسط: مقاربة تنموية

وكما تمت الإشارة إليه في المطلب الأول من المبحث الأول أن منطقة المتوسط تنقسم إلى شمال وجنوب المتوسط، سنتطرق في هذا المطلب لدراسة منطقة جنوب المتوسط دراسة جغرافية واقتصادية لمعرفة الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية للمنطقة كجزء من حوض المتوسط كوحدة كلية.

المطلب الأول: دراسة جغرافية واقتصادية

1. دراسة جغرافية:

تشمل دول الجنوب الغربي للمتوسط (وهي مجال دراستنا لحالة 5+5) في: الجزائر، المغرب الأقصى، تونس، موريطانيا، ليبيا (وهو الاعتبار الأساسي لدراستنا نظرا لاختلاف الباحثين في التحديد الجغرافي للمنطقة المغاربية) تعرف أيضا بدول المغرب العربي، وكذا دول شمال إفريقيا وسميت بدول المغرب العربي تمييزا لها عن المغرب الأقصى، ويرجع مصطلح المغرب العربي إلى التسمية العربية "جزيرة المغرب" وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى، ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية في الوقت نفسه، أما الجغرافيين الفرنسيين والمكتشفين والعسكريين يطلقون على المغرب العربي اسم: شمال إفريقيا، حيث أطلقت على المنطقة

---

[1] ساسي جمال، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، ***المرجع السابق الذكر***، ص.04.

[2] ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008، ص. 04.

العديد من التسميات ارتبطت بالحقب التاريخية التي مرت بها المنطقة فخلال حقبة الاستعمار الأوربي أطلق على المستعمرات الفرنسية في المنطقة تسمية: "الشمال الإفريقي الفرنسي"، وحتى وقت قريب كان يقصد بتسمية المغرب العربي: الدول المغاربية الوسطى الثلاث وهي: تونس والجزائر والمغرب الأقصى.[1]

في الواقع ترجع تسمية المغرب إلى العرب، حيث أطلقوا على المنطقة "جزيرة المغرب" ، جزيرة لأن المنطقة محدودة من الجهة الشمالية بالبحر الأبيض المتوسط ومن الجهة الجنوبية بالصحراء الكبرى، ومن الجهة الغربية بالمحيط الأطلسي، ومن الشرق بالصحراء التي تفصلها عن السودان ومصر، أما المغرب فلأن هذه المنطقة هي أرض غروب الشمس، مقابل المشرق العربي وهي أرض شروق الشمس.[2]

وعليه فإن مصطلح **المغرب العربي** يتكون من شقين؛ **المغرب** :مصطلح لغوي ذو دلالات جغرافية، قصد به الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى بالمشرق، أما لفظ **العربي** فانه امتداد لحيز الدول العربية ، وهو مفهوم حضاري إيديولوجي، لكن إذا كانت تسمية المغرب العربي هي المتداولة في الأوساط الرسمية، فان المنطقة عرفت عدة تسميات كالمغرب الكبير وهو مفهوم له قيمة مادية كمية وذو خلفية سياسية محضة ولا يرتبط بالقيم الإيديولوجية والحضارية[3]، و تسمية المغرب العربي تتم إضافة إلى ما سبق عن تميز هذا الفضاء، عربيا عن الغرب ومغربيا عن العربي.[4]

ومن ناحية التحديد الجغرافي لمنطقة المغرب العربي، فقد اختلف الجغرافيون في الأبعاد المستند إليها لتعريفها، فهناك من اعتمد على الحواجز الطبيعية وهي نهر النيل كحد فاصل بين بلاد الشرق والمغرب، وهناك من اعتبر مصر أولى بلاد المغرب والشام أولى بلاد المشرق.[5]

يمتد المغرب العربي جغرافيا من الشرق إلى الغرب بين خطي طول 25° شرقا أي الحدود الليبية المصرية إلى 17° غربا والتي تمثل الساحل الأطلسي لموريتانيا، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي عرض 37° شمالا أي من بنزرت إلى 18° جنوبا أي حدود الجزائر الصحراوية على مساحة إجمالية

---

[1] Lan, O.LESSER, ″Security in North Africa″, USA, RAND Corporation, 1993,p.2.

[2] Abdelkrim, KIBECH, "Conflict and cooperation in North Africa", ***University of Lankaster***, submitted for the degree of PHD,1985, p.98.

[3] إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص.147.

[4] محسن عوض، "محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت :م ركز دراسات الوحدة العربية، 1989، العدد:121، ص.75.

[5] Paul Balta , "Le Grand Maghreb, des indépendances à l an 2000" , Alger : Laphomic, 1990,p13

قدرها 5.997.326 كلم²، بنسبة 4% من مساحة اليابسة من الكرة الأرضية، 20% من مساحة إفريقيا، و40% من مساحة العالم العربي.

وبالتالي فإن الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية هي نتاج تفاعل مجموعة من الميزات، أولها القرب من القارة الأوربية، حيث لا تبعد كثيرا عن أوربا إلا بحوالي 16 كلم بين جبل طارق والسواحل الأوربية إضافة إلى إطلالتها على البحر المتوسط ذو الأهمية الجيواستراتيجية نظرا لأنه نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي[1]، وكذا باعتباره شريان التجارة العالمية، ولما له من أهمية كبرى أيضا بالنسبة لأوروبا بضمه مضائق مائية هامة كمضيق جبل طارق وقناة السويس والمضائق التركية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، حيث بدأ التنافس الأوروبي يبدو جليا على منطقة المغرب العربي، إذ قدمت الولايات المتحدة مشروعها الشرق أوسطي ومبادرة "إيزنستات" للشراكة، وفي المقابل قدم الاتحاد الأوروبي مشروع الشراكة المتوسطية، ولقد بلغت المنافسة ذروتها بعد تقديم هذين المشروعين اللذين يعتبرهما الكثير وجهين جديدين من وجوه الاستعمار بما ينطويان عليه من استغلال ونهب لخيرات المنطقة، وبهذين المشروعين أخذت المنافسة صبغة اقتصادية. وعليه أصبحت منطقة المغرب العربي مرشحة لاستقبال الكثير من تناقضات النظام العالمي الجديد على ساحتها.

تجدر الإشارة إلى أن الصراع على المنطقة ليس وليد الفترة الراهنة إنما يعود لعهود خلت، عندما كانت بريطانيا –وهي دولة أوروبية غير متوسطية– تحاول بسط هيمنتها على المتوسط من خلال سيطرتها على جبل طارق وقبرص ومالطا، ولطالما أبدت دول جنوب أوربا هي الأخرى اهتماما بمنطقة جنوب المتوسط[2]

لكن أمريكا ومنذ عام 1783 تولدت لديها الرغبة في السيطرة على المتوسط وذلك من خلال التوقيع على عدة معاهدات تجارية مع الدول المغاربية، وفي عام 1794 أرسلت لأول مرة في تاريخها باخرة حربية إلى البحر المتوسط والتي تعد الجد الأكبر للأسطول السادس، ولقد حاول الفرنسيون آنذاك منع الأمريكيين لكنهم لم ينجحوا، ومنذ عام 1963 أي منذ عهد "كيندي" كانت الجزائر بالنسبة للأمريكيين تمثل "مفتاح شمال إفريقيا" نظرا لموقعها الاستراتيجي على منطقة جنوب المتوسط وما تملكه من ثروة نفطية والتي تشكل شريان الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تصاعد المخاطر الأمنية في المنطقة.

---

[1] بشارة خضر، **منطقة البحر المتوسط بين التجارب الفردية والمشاريع التضامنية**، لبنان: دار الفارابي،1992، ص.75.

[2] كاظم هاشم نعمة، ***حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي***، (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2003)، ص. 254.

وبالتالي فموقع بلاد المغرب العربي جعل منها منطقة استقطاب حضاري وتنافس دولي، فلطالما كانت معرضة لضغوط خارجية بدءا بالرومان وانتهاء بالهيمنة الأمريكية المعاصرة، هذا ولعل نظرة متفحصة في خريطة العالم السياسية تحدد لنا مواصفات موقع بلاد المغرب، فهي تتوغل في إفريقيا قارة المستقبل، وتنفتح على أوروبا، حيث مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضاري المعاصر، وتتصل بالمشرق العربي وباقي الأقطار الإسلامية حيث تتوفر الثروات الطبيعية وتتركز حاليا الأطماع الاستعمارية والمخططات الصهيونية، ولا تنغلق عن باقي القوات الدولية الكبرى في العالم المعاصر كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا والصين واليابان ودول أمريكا اللاتينية، وهذا ما جعل بلاد المغرب العربي تكتسي أهمية قصوى وبعدا دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية[1].

تحتل منطقة المغرب العربي موقعا جغرافيا واستراتيجيا هاما، أهلها لتكون محطة مركزية في جميع التحولات التاريخية والحضارية التي شهدها العالم ماضيا وحاضرا، وذلك لاعتبارات جغرافية لعل أهمها انفتاح المنطقة على أوربا شمالا وعلى إفريقيا جنوبا ثم أنها المنطقة الأقرب إلى إحدى ممرات العالم الأكثر عبورا واستعمالا والمتمثل في حوض البحر الأبيض المتوسط[2]، وكذا المحيط الأطلسي من الناحية الغربية[3].

كما تعتبر منطقة المغرب العربي أيضا نقطة التقاء القارات الثلاث: أوروبا، إفريقيا، آسيا، ونقطة تواصل بين المحيط الأطلسي والهندي ومهد الحضارات الثلاث ويقدر سكان المنطقة بأكثر من 100 مليون نسمة، يتوزعون على رقعة جغرافية تزيد مساحتها عل ستة ملايين من الكيلومترات المربعة كلم[2].

هذا وتحتوي المنطقة على موارد وثروات باطنية هامة، خاصة النفط والغاز الطبيعي، إذ تضم 3/2 من الاحتياطات العالمية من النفط والمتواجد بالجزائر وليبيا، والفوسفات في الغرب، وتختزن الجزائر حوالي 3.7 تريليون م3 من احتياطي الغاز الطبيعي مما يضعها في المرتبة السادسة عالميا في هذا المجال وهو ما يوازي نحو 6% من مجموع احتياطي الأوبيك[4].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني،" وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش"، ***المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد03 ، 1986، ص 54.

[2] "اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية"، ***مركز زايد للتنسيق والمتابعة***، الإمارات العربية المتحدة، جوان، 2001، ص. 05.

[3] يسري الجوهري، ***جغرافية البحر المتوسط، منشأة المعارف***،(الاسكندرية: 1984)، ص.249.

[4] ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008)، ص. 05.

وعليه بمكن القول بأن المغرب العربي كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص مماثلة، لا توجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، وتتخللها الأقاليم الجغرافية عرضا، وقد هيأت هذه الأوضاع الجغرافية تشابها كبيرا في الظروف المناخية والاقتصادية والاجتماعية، ويسرت سبل التواصل بين أقطارها وعززت عبر العصور عوامل التبادل بينها.

وبخصوص المناخ فانه يتسم بالتنوع، ففي المناطق الساحلية نجد مناخا معتدل الحرارة في فصل الصيف وبارد ودافئ مصحوبا بأمطار خلال الشتاء، ويتغير هذا المناخ كلما توغلنا باتجاه المناطق الصحراوية أين تعرف درجة الحرارة ارتفاعا شديدا وأمطار تكاد تكون منعدمة.[1]

وكما يساهم الموقع الجغرافي في تقارب شعوب دول المغرب العربي هناك أيضا من المقومات المشتركة تكرس ترابطه نجملها فيما يلي:

- **اللغة:** تعد اللغة من أعظم الاكتشافات الإنسانية وأهم وسيلة اتصال تعبر عن النشاط الإنساني والفكري والعلمي والاجتماعي، وهذا الارتباط التام بين اللغة والإنسان يؤكد أن اللغة من كيان الإنسان فلا إنسانية بدون لغة[2]، وتعتبر اللغة العربية رابط قوي بين شعوب المغرب العربي، فهي لغة وافدة ارتبطت بالفتوحات الإسلامية في المنطقة ، وهي بذلك تشكل إرثا مشتركا لكل الشعوب المغاربية .وقد نصت على ذلك كل دساتير الدول المغاربية على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الدول المغاربية الخمس[3].
- **الدين:** يعتبر الإسلام من المبادئ الأساسية التي تنص عليها دساتير الدول المغاربية.
- **التاريخ:** توالت العديد من الحضارات على منطقة المغرب العربي جعلتها تملك تاريخ مشترك من الحضارة الفينيقية إلى الحضارة الرومانية وصولا إلى الحضارة الإسلامية التي تمثل قفزة في تاريخ المغرب العربي، دون أن ننسى التاريخ الاستعماري المشترك حيث تعد منطقة المغرب العربي ذات أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا، فإلى جانب البعد الاقتصادي و السياسي و بعد التنافس الدولي الذي يرتبط بخصوصية علاقة فرنسا هذه المنطقة هناك أيضا البعد أو العامل الجغرافي، بوضعه

---

[1] صبيحة بخوش، ***اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، 1989-2007***، (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص.77.

[2] عز الدين صحراوي، "اللغة بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، فيفري، 2004، ص.146.

[3] جميلة قسمون، "اللغة العربية وتشكيل الهوية في ظل العولمة"، ***دراسات المجلس الدولي للغة العربية***، في: ***www.arabiclanguageic.org/uploads/pdf-3369-جميلة قسمون.pdf,*** consulté le : (17/01/2017).

في سياق الإرث التاريخي المرتبط بالتاريخ الاستعماري الذي حكم علاقة فرنسا بدول المغرب العربي (الجزائر–تونس–المغرب الأقصى) طيلة أكثر من قرن.[1]

ومما سبق يمكن استخلاص نقاط القوة التي تتمتع بها دول الضفة الجنوبية للمتوسط أو دول المغرب العربي والتي من الممكن أن تؤهلها لتخرج من دائرة التخلف عبر توحيد جهودها وثرواتها من أجل الوصول إلى اتحاد مغاربي متطور وفعال، وكذا نقاط الضعف والتي تمثل عائقا أمام هذه الدول من أجل مواكبة التطور الذي تعرفه دول الضفة الشمالية (دول القوس اللاتيني).

نقاط القوة:

والتي من خلالها، إذا ما أحسنت استغلالها، يمكنهم أن يحققوا بعض التقدم والنجاح على مستويات عدة تساعدهم في الخروج من دائرة الفقر والتخلف الذي يتخبطون فيه منذ زمنا طويلا ، من بين هذه النقاط المهمة التي تعتبر في صالح هذه الدول نذكر:

- **الموقع الجغرافي:**

يعبر الموقع الجغرافي الذي تحتله هذه المجموعة من الدول هو موقعا ممتازا بكل المقاييس مما جعلهم في صدارة الاهتمام من طرف كل القوى الدولية بدون استثناء ، ومن بين أهم المؤشرات التي تبين مدى أهمية هذا الموقع نجد ، اشتراكهم العضوي في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم ، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينكر لهم أحدا هذا الحق. فهم موجودون فعلا في هذه المنطقة مما يحتم على الآخرين التعامل معهم بجدية وباستمرار ، وما عليهم كذلك سوى الاستماع إلى طلباتهم وانشغالاتهم وإدخالهم في كل الترتيبات و الخطط الإقليمية والدولية لبناء أي نظام دولي متوازنا ومستقرا .

- **الثروات الطبيعية :**

توجد لدى دول الضفة الجنوبية ثروات طبيعية هائلة و على رأسها البترول والغاز والدول الشمالية وكذلك القوى العالمية الأخرى هي في أشد الحاجة إلى هذه السلع الأولية مما يجعلها تحرص على إقامة علاقات مرضية مع هذه الدول الجنوبية .

[1]Jean-François Troin et autres, ***Le Grand Maghreb (Algérie, Libye, Maroc ,Mauritanie ,Tunisie) mondialisation et construction des territoires***, Paris: Armand Colin,2006,p05.

- **هذه المجموعة من الدول تمتلك سوقا اقتصاديا واسعا:**

يستقطب هذا السوق كل الشركات العالمية الكبرى وكذلك الدول الصناعية التي كثيرا ما تعاني من عملية تسويق لمنتجاتها الصناعية . لأن هذه الدول برمتها تعتبر دولا مستهلكة وتملك في نفس الوقت قاعدة شعبية واسعة تفوق 200 مليون ساكنا

- **المسافة القريبة من دول المركز :**

هذه المسافة القصيرة (ساعتين سفر على مثن الطائرة من معظم العواصم الأوروبية) وهذا يعتبر عاملا مشجعا سوءا فيما يخص عملية تسويق المنتجات وتكاليف نقل هذه السلع أو فيما يخص البحث عن فرص الاستثمار الغير مكلفة ولها عائدات مضمونة.

- **نسبة فئة الشباب:**

حيث تقارب نسبة الشباب لدى سكان هذه الدول الثلثين ، في حين نجد هذه النسبة عكسية لدى الدول الأوروبية ، مما يجعلهم في بحث دائم على يد عاملة مؤهلة تستغلها في احتياجاتهم المختلفة.

- **السياحة العالمية:**

تعتبر هذه المنطقة الأكثر جاذبية للسياحة العالمية ، حيث أن ثلث السياح في العالم يتدافعون للوصول إلى شواطئه[1]، وهذا راجع بالأساس إلى المناخ المتوسطي المعتدل وكذلك للمناظر الخلابة التي تتوفر عليها المنطقة.

نقاط الضعف:

هذه النقاط على تعددها وتنوعها يصعب ترتيبها والجزم بها ، مما يفتح الباب واسعا للنقاش حولها ، لكن تبقى مثل هذه النقاط هي التي تضعف صفهم وقوتهم التفاوضية مع بقية الأطراف الأخرى ، مما يجعل حصة مكتسباتهم هزيلة ولا تفي بالغرض المطلوب أبرزها:

- **حالة الانقسام والتفتت التي تعرفه هذه الدول:**

فهي لم تستطيع إلى حد الآن أن تبني جبهة موحدة أو تضع استراتيجية تفاوضية موحدة عكس الطرف الأوروبي ، وعليه نجد نتائج معظم اللقاءات و المفاوضات بين الطرفين تسير في اتجاه واحد حيث تصب في مصلحة الطرف الأوروبي .

[1] "أمواج المتوسط"، ***مجلة خطة عمل البحر المتوسط***، العدد 55، الاجتماع الرابع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، ص. 02.

- **معظم الدول الجنوبية هي دول تابعة إلى دول المركز:**

وهذا بالرجوع إلى نظرية التبعية حيث ظهر مفهوم التبعية في فترة الستينيات وبعد انقضاء فترة الاستعمار التقليدي، حيث ترى هذه النظرية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها وأنظمتها بمعزل عن المتغيرات الدولية، وللتبعية أشكال مختلفة ومنها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية وغيرها، وبالنسبة لأصحاب هذه النظرية فإنه يستحيل على بلدان الجنوب أن تنمو بدون أن تتحرر من علاقات التبعية التي تربطها إلى الشمال، إذ أن نمو دول الشمال يرتكز على تخلف دول الجنوب، فبالنسبة لأندري غوندر فرانك فإن تبعية دول الجنوب تفسر تاريخيا بالاستعمار وبالتبادل التجاري غير المتكافئ، أما بالنسبة لسمير أمين فيؤسس تحليله للتبعية على أساس التبادل غير متكافئ بين الدول الصناعية الرأسمالية (المركز) و بين دول العالم الثالث (المحيط)، حيث يرى سمير أمين أن المركز له رأسمال الأجنبي و هذا ما يظهر في الاستثمارات , و بالتالي فإن المركز من الطبيعي أنه سوف يقوم بتسيير العجلة المالية للمحيط على نحو معكوس , مما يؤدي إلى توقيف النمو و تصبح التنمية في المحيط تسير حسب مصالح المركز لأنه الممول الرئيسي لمشاريع المحيط و بالتالي فإن التنمية في المركز هي على حساب التخلف في المحيط

فمثلا دول جنوب المتوسط تعتمد كلية على الدول الأوروبية في مختلف تعاملاتها الاقتصادية ، وهذه النسبة قد تفوق 70% ، في حين نجد التبادل البيني فيبقى في حدود 4%، حيث تعرف تيارات التبادل التجاري بالمجال المتوسطي حالة عدم تكافؤ واضح بين قسميه الشمالي والجنوبي حيث تحتكر دول القسم الشمالي 55% من مجموع مبادلات القسم الجنوبي بينما لا يحتكر القسم الجنوبي سوى 5% من مجموع مبادلات القسم الشمالي. ويرجع ذلك الى اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية بين القسمين والى كون الاتحاد الأوربي يعد الشريك الرئيسي لدول جنوب المتوسط .ويتجلى عدم التكافؤ كذلك في كون القسم الشمالي يصدر للقسم الجنوبي مواد صناعية مرتفعة القيمة (معدات ميكانيكية، تجهيزات كهربائية، سيارات،...) ويستورد منه المحروقات والمعادن ومواد النسيج والمواد الفلاحية المنخفضة القيمة .ويترتب عن هذه البنية التجارية فائض في الميزان التجاري بالنسبة لدول الشمال وعجز تجاري بالنسبة لدول القسم الجنوبي (في المغرب سجل الميزان التجاري سنة 2005م عجزا قيمته 1.4 مليار دولار، بينما سجل في الجزائر فائضا قيمته 3.1 مليار دولار[1].

[1] تفاوت النمو بين الشمال والجنوب (المجال المتوسطي نموذجا)، في:
http://addoha.ibda3.org/t63-topic, consulté le : (20/01/2017)

- **دول تفتقر إلى قاعدة اقتصادية قوية:**

مما يؤثر سلبا على التنمية و الاستثمار المحلي و الأجنبي ، وهذا الوضع السيئ يساعد على تفشي مشاكل اقتصادية واجتماعية شتى .

- **حالة اللااستقرار السياسي والاقتصادي:**

الذي تعيشه معظم هذه الدول خلق جوا مضطربا وصراعا مستمرا على السلطة و الثروة في البلاد، بل خلق تزاوج غير طبيعي بين السلطة والثروة[1].

2. دراسة اقتصادية:

إلى جانب الموقع الاستراتيجي والجغرافي الهام الذي تكتسبه منطقة المغرب العربي، فهي تحتوي على ثروات استراتيجية حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي عامة واقتصاد الدول الغربية الصناعية خاصة، وهو الأمر الذي أنتج تعقيدا كبيرا بالنسبة للدارسين في حقل الدراسات المغاربية ، هذا التعقيد الذي يمكن رؤيته في الميدان الاقتصادي، حيث هناك دول يرتكز اقتصادها على عائدات النفط والغاز (الجزائر– ليبيا)، ودول أخرى ذات تنوع اقتصادي أكثر أي تلعب الفلاحة والصناعة والسياحة دورها في بناء الاقتصاد كتونس والمغرب، وهذا التنوع والاختلاف هو الذي خلق نوعا من التعقيد في تصور الواقع الاقتصادي الموحد للمنطقة ككل[2].

جاء إعلان مراكش في 17 فبراير 1989 ليعلن قيام اتحاد المغرب العربي ككتلة متجانسة تساهم في التوازن و الاستقرار و الأمن .أما في المجال الاقتصادي فقد كان يرمي الاتحاد إلى:

- إنشاء منطقة تبادل حر[3] قبل سنة 1992.
- اتحاد جمركي[4] قبل نهاية 1995.

---

[1] ينون مصطفى، ***مرجع سابق***، ص. 16–17,

[2] ركاح عميروش، "الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، ***المجلة الجزايرية للدراسات السياسية***، العدد 05، (جوان 2016)، ص. 28.

[3] منطقة تبادل حر Zone de libre–échange وهي نوع من التكتل التجاري بين دولتين أو أكثر، ببن مجموعة محددة من البلدان التي وافقت على إلغاء التعريفات الجمركية على معظم أو السلع والخدمات المتداولة بينهما. ويمكن اعتباره المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي، وتهدف منطقة التجارة الحرة للحد من الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بحيث يمكن أن ينمو التبادل البيني وبالتالي سيكون هناك زيادة في الدخل والثروة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في نهاية المطاف والرفاه للجميع في منطقة التجارة الحرة .

[4] اتحاد جمركي Union douanière هو نوع من التكتل التجاري الذي يتألف من منطقة تجارة حرة مع تعريفة جمركية وسياسات خارجية مشتركة لتكوين منطقة جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجي وتنمية التجارة الحرة على المستوى

- سوق موحد سنة 2000.
- اتحاد اقتصادي والذي يرمي إلى توحيد السياسات و برامج التنمية؛[1]

لدراسة الجانب الاقتصادي دول جنوب المتوسط أو دول المغرب العربي من خلال ثلاث متغيرات أساسية وهي:

✓ **العنصر البشري:**

تمتلك دول المغرب العربي من حيث العنصر البشري قوة هائلة تشكل سوقا لرؤوس الأموال الغربية واستثماراتها، حيث بلغ عدد السكان في المغرب العربي ما يفوق 24 مليون نسمة سنة 1950، و 82 مليون في 2004 ومن المتوقع أن يفوق 120 مليون نسمة مع حلول 2025 و125 مليون نسمة في 2050، إذا أضفنا معها مصر على سبيل المثال بقوة بشرية هائلة فستصل إلى 253 مليون نسمة في 2050، حيث تبلغ نسبة نمو السكان في المغرب العربي +1,2%. [2]

ومعظم السكان هم من الشباب (أقل من 24 سنة) حيث من المتوقع أن تنتقل النسبة من 57% في 2000 إلى 75% في 2050، وهو ما يؤدي إلى ضغط على سوق العمل حيث بلغت نسبة البطالة ثلث عدد الشباب، في الجزائر والمغرب 38% وفي تونس 30%[3]، وقد تؤدي الكثافة السكانية المتزايدة باستمرار إلى العجز الغذائي في بعض البلدان[4]، وهو ما يمثل تهديد للأمن الغذائي لتلك الدولة، حيث يوضح الجدول التالي تطور عدد السكان في المغرب العربي منذ سنة 2004 حيث نلاحظ تطور مستمر في عدد السكان في الدول المذكورة (الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، تونس، ومصر)، كما يوضح الجدول توقعات استمرار نمو السكان إلى غاية سنة 2050.

الإقليمي تعتبر كتمهيد الطريق للتجارة الحرة على المستوى العالمي. أي اتفاق لسوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي يتضمن اتحادا جمركيا.

[1] Radhi Mebbed, "les accords de coopération Europe-Maghreb : vision magrébine d'un bilan," Le Forum international de réalités : les relations Europe-Maghreb : bilan et perspectives, Avril 2000, p02.

[2] Khaled kaddour ,la sécurité au Maghreb a l'horizon 2030 : intérêts et défis communs, séminaire sur : (horizons de sécurité en méditerranée et au moyen-orient : communauté d'intérêts et défis communs, collège de défense de l'OTAN, Rome, 29-30 novembre 2004), p.17

[3] Khaled KADDOUR , ***op.cit***, p.18

[4] Rocío Méndez Aléman ,"La sécurité Méditerranéenne: L'OTAN est – elle la solution"**,** Bruxelles, 1998-2000, p.21.
en ligne sur : ***http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf*** , consulté le: (20/01/2017).

جدول رقم01 : تطور عدد السكان في المغرب العربي

PAYS*	Population en 2004 (millions)	Population en 2030 (millions)	Population en 2050 (millions)	Population maximum en	Population maximum (millions)
Algérie	32,3	44,1	48,7	2060	49,2
Libye	5,7	8,1	9,2	2065	9,5
Maroc	31,1	42,5	47,1	2070	48,4
Mauritanie	3,0	5,5	7,5	2100	9,7
Tunisie	9,9	12,3	12,9	2050	12,9
Total UMA	**82,0**	**112,5**	**125,4**		
Egypte	73.4	109.1	127,4	2075	136,3
Total Egypte incluse	**155,4**	**221,6**	**252,8**	-	-

Source : Khaled KADDOUR, "la sécurité au Maghreb a l'horizon 2030 : intérêts et défis communs", séminaire sur : (horizons de sécurité en méditerranée et au moyen-orient : communauté d'intérêts et défis communs, collège de défense de l'OTAN, Rome, 29-30 novembre 2004), p.25

✓ **الموارد:**

جانب ما تمتلكه دول المغرب العربي من قدرات بشرية هائلة تمتلك أيضا قدرات اقتصادية هامة ، إذ يعتبر العامل الاقتصادي هو العنصر المهيمن على العلاقات الأوروبية المغاربية و هو راجع إلى اكتشاف النفط و الغاز الطبيعي في المنطقة، خصوصا أن 50% من احتياطي النفط فيها يتركز في ليبيا و64% من احتياطي الغاز الطبيعي يتركز في الجزائر فضلا عن توافر كميات أقل من احتياطي الغاز و النفط في تونس .

فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوروبي و حوالي 10% من احتياجاته من الغاز الطبيعي التي تستورد أساسا من الجزائر، كما قد تعد الخطوط الملاحية في هذا البحر بالغة الأهمية في سياق إمداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة باعتبارها معبر إلى مصادر الطاقة الواقعة في شرق منطقة البحر المتوسط و جنوبها[1]، بالنسبة لنفط وغاز ليبيا والجزائر، فيمكن اعتبارهما متكاملين من حيث كون الأولى أغنى من الثانية في حجم الاحتياط من النفط، مع تقاربهما النسبي من حيث كمية

[1] آر.كيه.رامازاني " الشراكة الأوروبية–المتوسطية :إطار برشلونة " **سلسلة دراسات عالمية** ، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 22 ، ص.08 .

انتاجه حيث قدر الانتاج الليبي بـ: 1,5 مليون برميل وهذا حسب تقرير منظمة الأوبب لسنة 2012، في حين قدر الانتاج الجزائري بـ: 1.2 مليون برميل حسب نفس المصدر، أما بخصوص الغاز الطبيعي فإن الجزائر تعد أغنى من ليبيا انتاجا واحتياطا، حيث تعد المنتج رقم 8 للغاز عالميا، والمصدر رقم 4 له، دون الحديث عن الغاز الصخري والذي تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياط الفعلي القابل للاستغلال تقنيا بحجم 20 ألف مليار متر مكعب، بعد كل من الصين: 31.573 ألف مليار متر مكعب، والأرجنتين: 22.710 ألف مليار متر مكعب، وقبل الولايات المتحدة الأمريكية: 18.830 ألف مليار متر مكعب، وهذا بحسب التقرير الصادر عن الوكالة الأمريكية للطاقة AIE، التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية لعام 2013[1].

وتملك الجزائر خطان لتسويق الغاز نحو أوربا، الأول والمعروف بـ: عابر المتوسط **transmed**، عبر أراضي تونس باتجاه إيطاليا مرورا بالبحر المتوسط، والثاني والمعروف بـ: خط غاز المغرب العربي – المتوسط عبر أراضي المغرب باتجاه اسبانيا مرورا بالمتوسط.

حيث تعتبر الموارد الطاقوية رهان استراتيجي في العلاقات الدولية، حيث يرتكز الاقتصاد العالمي على ثلاث موارد طاقوية: البترول بنسبة 36%، الغاز الطبيعي بنسبة 22%، الفحم بنسبة 25%، مع تراجع نسبة الاعتماد على هذه الموارد في السنوات الأخيرة بظهور الطاقات المتجددة 11.2% والطاقة النووية 6.7%، وتعتبر دول جنوب المتوسط غنية بالموارد الطاقوية التي تحتاجها الدول الأوروبية في صناعاتها حيث تساهم دول المغرب العربي بنسبة 15% في الاقتصاد العالمي وبنسبة 57% في الاقتصاد الأوربي، وهذه الأخيرة مرشحة للارتفاع في حدود 70% بحلول عام 2030، وتعتبر الجزائر ثالث مصدر للاتحاد الأوربي بعد ليبيا ومصر[2].

وتمثل منطقة المتوسط طريق بحري جد هام لنقل السلع، حيث أن 35% من البترول في العالم يمر عبره[3]، كما ويعتبر أمن الطاقة أيضا مصدرا آخرا للقلق حيث أن 65 في المائة من واردات أوروبا من البترول والغاز الطبيعي تمر عبر البحر الأبيض المتوسط .إن ضمان مناخ من الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط يشكل أهمية، ليس فقط بالنسبة للدول الغربية المستوردة، بل وأيضاً لمنتجي الطاقة

---

[1] بوزيد أعمر، المرجع السابق الذكر، ص ص. 183-185.

[2] Nora MENIAOUI, **De l'obsession sécuritaire européenne au besoin de prospérité maghrébin : plaidoyer pour un réel dialogue Euro-Maghrébin**, Thèse en vue de l'obtention du Doctorat de Droit public, Institut de recherche en Droit Public, Faculté des sciences juridiques, politiques et sociales, Université LILLE 2, p.281-283.

[3] Gérard François Dumont, ***la méditerranée, source d'unité ou de diversité de la géographie économique ?***, paris : ellipses, 2001, p. 118.

في المنطقة والبلدان التي يمر بها البترول والغاز عبر أراضيها[1]،إضافة إلى أن الجزائر وليبيا تمد أوروبا بنسبة 36 % من صادراتها النفطية (تغطي الجزائر وحدها 20% من الحاجيات الغازية لأوربا) عبر البحر المتوسط الذي يعتبر طريق المواصلات، ونقطة عبور العديد من سفن نقل البضائع والسلع الاستراتيجية كالنفط وبعض المعادن، بالرغم أن مساحة البحر الأبيض المتوسط لا تمثل سوى 0,6 % من المساحة الإجمالية للمسطحات المائية كلها، إلا أن حوالي 5000 باخرة تعبره، جزء منها يحمل 350 مليون طن من النفط وحوالي 13 مليون طن من الفوسفات[2].

كما وتشكل الصحراء غالبية أراضي المغرب العربي خاصة بالنسبة لكل من ليبيا وموريتانيا، حيث تشكل الصحراء حوالي 6/5 من المساحة الكلية لليبيا، وتشكل حوالي 5/4 من مساحة موريتانيا، هذه المساحات الشاسعة من الصحراء تعد نقطة الارتكاز في اقتصاديات دول المنطقة، ذلك أنها مصدر لكميات هائلة من المحروقات والمعادن والتي تعد أساس مداخيل الدول المغاربية[3].

ويوضح الشكل التالي الموارد بمنطقة المغرب العربي حيث نلاحظ أن هذه المنطقة جد غنية بالموارد الطبيعية والتي تحتاجها الدول الأوربية في صناعاتها وهو ما يبرر اعتماد هذه الأخيرة على استيراد المواد الأولية من دول جنوب المتوسط.

---

[1] التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع، في:

www.otan.nato.int.

[2] مصطفى بخوش، حوض ***البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، القاهرة***، (دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 63.

[3] Jean François, TROIN et autres, "**Le grand Maghreb**, Paris, Armand Colin, 2006, p.6.

الشكل رقم 01: الموارد بمنطقة المغرب العربي

Ressources au Maghreb – 2004

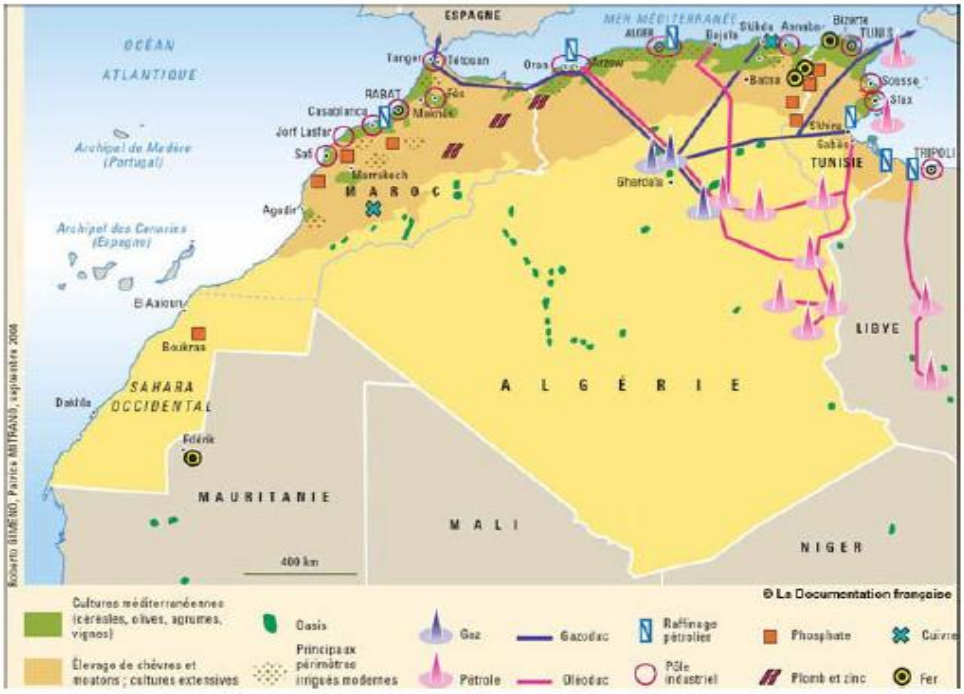

source : Le Maghreb, Questions internationales, n° 10 novembre-décembre 2004

بالنسبة للجانب التعاوني مع دول الضفة الشمالية للمتوسط، فإنه تبرز مجالات التعاون بين الدول المغاربية و الاتحاد الأوروبي من خلال العديد من أوجه التعاون في البيئة، الطاقة، الهجرة، التجارة ، الاستثمار و الهدف منها العمل على تحقيق شراكة تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة*، تدعمها مساعدات مالية و إجراءات عملية لإقامتها، إضافة إلى التأكيد على الدول المغاربية لتحرير تجارتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي في إطار القوانين التي تحكم المنظمة العالمية للتجارة.

ترى معظم الدول المغاربية في الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول في العالم[1]، حيث تسيطر دول الاتحاد الأوربي على التعاملات التجارية مع دول الوطن العربي بشكل عام ومع دول المغرب العربي بشكل خاص، فهي تأتي كشريك تجاري رئيسي وفي المركز الأول للدول المغاربية في تعاملاتها التجارية، ففي عام 1996 تمكن الاتحاد الأوربي من تصدير حوالي 45% من إجمالي واردات الدول

---

* منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية، إزاء الدول خارج المنطقة، و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج و حجم التجارة بين دول المنطقة.

[1] Khaled KADDOUR, ***Op.cit***, p. 23.

العربية، كما تستحوذ أوربا على 40% من الأسطول البحري العالمي، وعلى 25% من الإنتاج العالمي للسيارات عام 2009، إضافة إلى صناعة الطائرات مثل شركة **AIRBUS** .

وشكلت واردات الاتحاد الأوربي جزءا مهما حيث لم تنزل عن سقف 33% من إجمالي الواردات الأوربية، وترجع هذه العلاقات التجارية بين دول الاتحاد الأوربي ودول المغرب العربي إلى كون هذه الأخيرة كانت في السابق مستعمرة من طرف الأولى، غير أنه وبالرغم من هذه الصلة بين دول ضفتي المتوسط يمكن أن نلاحظ أن الاتحاد الأوربي في الآونة الأخيرة اتجه نحو تعاون اقتصادي صيني وأيضا أمريكي، إضافة إلى بعض الدول بنسبة أقل مثل: الهند والبرازيل وكوريا الجنوبية[1].

وبالتالي فإن عامل التفاوت في جميع المستويات بين ضفتي المتوسط يجعل علاقة التبعية هي الصفة التي تربط دول الجنوب بنظيرتها في الشمال على أساس أن الاتحاد الأوروبي هو المؤهل لمساعدة دول جنوب المتوسط على تنمية اقتصادياتها وتطويرها بحكم التقارب التاريخي والجغرافي بينها ثم المصالح الاقتصادية المشتركة ، وتظهر حاجة الدول الجنوبية لأوروبا من خلال الاستفادة من المساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبة واستراتيجيات تسيير المؤسسات والرغبة في الارتباط بقوة اقتصادية إقليمية لها مكانتها على المستوى الدولي، وهو ما يفرض على دول جنوب المتوسط إما عدم الاستغناء عن أوربا حاضرا أو مستقبلا ، أو الاتجاه نحو خيار الاندماج المغاربي الذي أضحى حاجة اقتصادية ملحة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية حيث أن حجم المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي الخمس أضحت لا تتجاوز % 2 من إجمالي مبادلاتها التجارية الخارجية، بينما بل حجم مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي نحو72 % .[2]

ويوضح الجدول الذي امامنا التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوربي وبعض دول البحر المتوسط، حيث نستنتج أن دول الاتحاد الأوربي تتعامل بنسب عالية مع دول المتوسط في المجال التجاري.

---

[1] بشارة خضر، ***أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995- 2008)***، ترجمة: د.سليمان الرياش،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2010)، ص. 44.

[2] السيد ياسين،" البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية". محاضرة لمؤتمر استراتيجيات متوسطية، مركز البحوث البحر الأبيض المتوسط ، في:
http//www.ramse s2.mmsl vinn-aix.fr, consulté le : (20/01/2017).

جدول رقم 02 : وزن الاتحاد الأوربي في التجارة الخارجية لدول جنوب المتوسط 1995 (%)

العمليات / الدول	الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي	الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي
الجزائر	56	63.5
قبرص	51.7	34.7
مصر	38.9	45.8
إسرائيل	52.4	32.3
الأردن	31.3	5
لبنان	43.6	15.8
مالطا	72.8	71.4
المغرب	53.1	61.4
سوريا	31.7	56.7
تونس	69.1	79.0
تركيا	47.2	51.2

المصدر: سكينة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية –دول المغرب العربي–، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، 2012)، ص. 129.

أما الجدول الموضح أدناه فيوضح المبادلات التجارية لدول المغرب العربي فيما بينها حيث تشير الإحصائيات أن هذه الدول لا تتعامل فيما بينها مثل ما تتعامل مع دول الاتحاد الأوربي (الجدول السابق)

جدول رقم 03 : المبادلات التجارية المغاربية البينية سنة 2000 (مليون دولار أمريكي)

البلد	الجزائر	ليبيا	المغرب الأقصى	موريتانيا	تونس
الجزائر	-	2	8.5	2	64
ليبيا	0.1	-	121.5	1	277.5
المغرب الأقصى	124	30	-	0.2	26.5
موريتانيا	23	0	0	-	2
تونس	83	301.5	60.5	1.8	-

المصدر: سكينة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية –دول المغرب العربي–، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، 2012)، ص. 181.

المطلب الثاني: دراسة أمنية

اختلفت مصادر التهديدات الأمنية التي يعرفها إقليم المغرب العربي الواقع شمال إفريقيا وجنوب المتوسط بسبب الجغرافيا السياسية لهذا الإقليم ودورها في ظهور مثل هذه التهديدات، هذه الجغرافيا التي جعلت للعديد من الجماعات في بلاد المغرب العربي خصوصيتهم، فالجبال والصحارى الشاسعة خلقت لهم مجالا واسعا للحركة والمناورة والاختباء، والقرب الجغرافي من أوروبا جعل جماعات المغرب العربي المسلحة أكثر قدرة على التواصل مع جماعات أخرى متطرفة في أوروبا ينتمي إليها الكثير من ذوي الأصول المغاربية، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية التي هددت جغرافيتها من وإلى هذه البلدان، و قد ساعد الإقليم أيضا في ظهور العديد من العمليات كالتهريب والمخدرات وانتقال بعض الأوبئة ومشاكل التلوث التي أصبحت تهدد هذا الإقليم بعد نهاية الحرب الباردة.[1]

يعتبر المتوسط هو منطقة نفوذ تاريخي وامتداد جغرافي طبيعي لأوروبا من جهة نظر أوروبية وهو قفل استراتيجي لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي ونظرا للمطامع الدولية في هذه المنطقة، فإن أوروبا ترى نفسها المدافع الوحيد عن هذه المنطقة وتقدم نفسها على أساس أنها بر الأمان التي تسعى إليه دول المتوسط .ونظرا لهذه المطامع أصبح المتوسط عبارة عن حوض غير مستقر قابل للتغيير من

[1] نصيب عتيقة، "التهديدات الأمنية في المغرب العربي"، بحث نظري مقدم في مقياس: تحليل سياسي، سنة أولى ماجستير، دفعة: سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2007–2008. ص 17.

وقت لآخر، وبالتالي هو حوض المشاكل اللامتناهية أو قوس الأزمات التي دائما ما يقلق أوروبا ويهدد مكانتها في ميزان القوى العالمي، وبالتالي فإن حوض المتوسط قبل أن يكون مجال ومكان هو مشكل في حد ذاته نظرا للعلاقات المركبة والمعقدة، بالإضافة إلى الرهانات الأمنية الكثيرة في هذه المنطقة، وهو ما تحدث عنه ' **Pascal Boniface** "بقوله إن" الرهانات الأمنية تخفي الرهانات الاجتماعية[1].

الأمن على المدى البعيد لدول المغرب العربي يتوقف على قدراتها على مواجهة التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتهديدات الأمنية الجديدة وكذا اجتماع تهديدين أو أكثر، في بيئة تعرف العديد من المشاكل أهمها اللااستقرار، وهو ما يفرض على دول المغرب العربي تعزيز وتقوية الحوار مع جيرانها وشركائها الجهويين، وذلك لواجهة التهديدات خاصة الأمنية منها[2]، ومن هذا المنظور يتضح لنا أن دول المتوسط هي الأخرى تعاني جملة من التحديات والتهديدات الأمنية والتي سنتطرق لها من خلال ما يلي:

- ✓ **تنامي ظاهرة الإرهاب:**

الحرب في ليبيا هي بالتأكيد الأزمة الأكثر تطورا وخطورة في المنطقة منذ الثورة التونسية .وهما الحدثان اللذان مثّلا أهم تحول سياسي مغاربي منذ الاستقلال .مع هاتين الأزمتين ارتفعت مسببات التوتر في المنطقة بأسرها، ولا يمكن أن ننكر أن عناصر عديدة تمثل تهديدات للاستقرار، إن لم يكن على المدى المتوسط و البعيد فعلى الأقل على المدى القصير.

ويحتضن المغرب العربي عمل العديد من الجماعات المتشددة ، ففي الجزائر هناك الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي ركزت على البعد الخارجي بعدما كانت تركز على الأهداف المحلية فقط، حيث تعتبر اليوم جزء من تنظيم القاعدة بعد تأييدها لأسامة بن لادن .أما في المغرب الأقصى فقد حوكم أكثر من ألف شخص من المطلوبين في تهم تتعلق بالإرهاب خاصة بعد هجمات الدار البيضاء في عام 2003، تلك الهجمات التي كشفت عن وجود جماعتين هما : الجماعة السلفية الجهادية، الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية .لذلك أصبحت تطلق تسمية " تنظيم القاعدة في المغرب العربي "، هذا بالإضافة إلى

[1] محمد الأمين بن عيشة، "حوض المتوسط، أوروبا ...والقوى العالمية"، في:
https://www.djazairess.com/djazairnews/25678 , consulté le : (20/01/2017).

[2] Khaled KADDOUR ," la sécurité au Maghreb a l'horizon 2030 : intérêts et défis communs, séminaire ", ***op.cit*** , p.15

محاذاة المغرب العربي لمنطقة الساحل الإفريقي ، والتي تعتبر من أخطر معاقل الجماعات الإرهابية في العالم ، مما جعل منطقة المغرب تصنف كمنظمة خلفية لأنصار السلفية[1].

ما من شك إذن أن الأزمة الليبية تسببت في الهشاشة الأمنية في المنطقة ؛ فضعف الرقابة على الحدود الجغرافية وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق في مرحلة أولى، عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك. فأصبح من الواضح أن التنظيم بحث عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب العربي عموما .ثم في مرحلة ثانية، وبعد استقرار ما بات يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش) في الرقة، وسقوط مدينة الموصل، أصبحت عديد المجموعات الإرهابية تتبنى علامة داعش وتعلن ولاءها لها كمحاولة للاستفادة من بشاعة صورتها وقوة صيتها.

ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر مختلف التنظيمات الإرهابية سواء القاعدة في المغرب الإسلامي أو داعش، دخلت مؤخرا في ما وصفوه ب» مرحلة متقدّمة من التسليح السريع جراء تداعيات الأزمة الليبية التي أفضت إلى هشاشة الدولة وشبه غيابها، وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة . حيث نشهد مرحلة تسليح عسكري جدي لكل من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، المجموعات الموالية لداعش ومجموعة أنصار الشريعة، انطلاقا من ليبيا .الشيء الذي جعل هذه المجموعات المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل، إلى الطابع الحربي التقليدي الأكثر استقرارا، والمسيطر حتى على أجزاء من إقليم الدولة، وذلك على ضوء الإمدادات العسكرية الثقيلة المتوفرة .إنّ هذه المجموعات المسلحة التي لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كالرشاشات، أصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ ومن المعدات العسكرية، والتي كان من السهل الحصول عليها من خلال السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي، تشكل اليوم أكبر تهديد على أمن المنطقة بشكل عام، وأمن تونس المباشر بشكل أخص.

إضافة إلى تنامي تواجد عناصر المجموعة الإرهابية المغاربية في ليبيا وحولها، كان وراء المخاوف التي عبرت عنها السلطات الجزائرية منذ البداية، والتي كانت ربّما، إلى جانب أسباب أخرى، وراء موقفها العام من الثورات الدائرة في المنطقة ككل.

[1] "l'enracinement du terrorisme au Maghreb, une menace majeur pour l'Europe" , en ligne sur:
http://www.lefigaro.fr/debats.enracinement_du_terrorisme_au_maghreb_une_menace_majeure_pour_l_europe.htm. , Consulté le : (22/01/2017).

وبالتالي أصبح واضحا أن المخاوف والتحذيرات التي أطلقتها بعض الدول، و من بينها الجزائر، بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال محاولات مفترضة متصاعدة لتهريب أسلحة خارج ليبيا، باتت مؤكدة. وكانت الجزائر ترجح أن تقع هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنّ عمليات تهريب الأسلحة المفترضة إلى فرع القاعدة في المنطقة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة، وعلى الجزائر وتونس بصفة خاصة باعتبارهما دولتين مجاورتين.

كما تأكدت المخاوف بشأن تعدد التنظيمات الإرهابية وأن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بات لا يمثل التنظيم المسلح الوحيد الذي يستفيد من حرية الحركة التي أتاحها الصراع في ليبيا.

على كل حال، بات جليا أن تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال إفريقيا يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا .إنه من الواضح اليوم أن الأمر يتطلب المزيد من اليقظة والتعاون الأمني، في ظل تنامي النشاط الإرهابي وتعدد عملياته.

وهو ما يعتبر تحولا نوعيا خطيرا، فإذا كان هدف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي هو "إقامة إمارة إسلامية في الصحراء"، فإن هدف داعش "هو السيطرة على مناطق آهلة وإخراجها عن سيطرة الدولة، وإنه سوف يكون مستعدا لزعزعة استقرار المنطقة بكل الوسائل من أجل تحقيق هذه الغاية"، فمهما كان مآل الأزمة في ليبيا فإن فترة عدم الاستقرار فيها و في دول الجوار ستستمر لفترة من الزمن .ففي بلد فكك فيه النظام كل عناصر الدولة، لم تبق إلا القبيلة تمثل الرابط الاجتماعي الأقوى، ومن المرجح أن يطول صراع الأطراف المتنافرة على السلطة وعلى مصادر القوة ، فتشهد المنطقة تحول ليبيا إلى أفغانستان أو عراق جديد، وإن كانت الاختلافات بين الحالة الليبية والحالات الأخرى جليا وواضحا، فليس من المستبعد مع ذلك أن تشهد ليبيا تطورا في هذا الاتجاه[1].

- ✓ **تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية:**

كانت الهجرة في بداية النصف الثاني من القرن العشرين محل تشجيع من قبل الدول الأوربية التي كانت ترحب بقدوم العمالة الأجنبية تلبية لحاجات ازدهارها الاقتصادي، مما مكن آلاف المغاربة من

[1] أحمد إدريس، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ص. 1-2، في : ***http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-ar-1-.pdf.*** consulté le : (24/01/2017).

التوجه إلى أوربا الغربية والاستقرار بها، سرعان ما غيرت تلك الدول سياساتها تجاه تدفقات المهاجرين عندما عرفت اقتصادياتها الأزمات والركود، وسارعت تدافع عن مناصب عمل مواطنيها، وصارت تنظر للهجرة اليوم كمصدر قلق وتهديد لاستقرار مجتمعاتها، في حين تمثل الهجرة الحل الأفضل والوحيد أحيانا في ظل عدم التوازن الاقتصادي بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، لضمان مستقبل أحسن لآلاف الأشخاص الذين يتطلعون لتحسين ظروفهم وظروف عائلاتهم في بلدانهم الأصلية[1]. (الهجرة المختارة).

ويشكل هذا التغيير في الاستراتيجية الأوربية محاولة لإبعاد الهجرة عن إطارها الاجتماعي والاقتصادي وربطها بمشاريع ذات أبعاد أمنية صرفة، والعمل على معالجتها في إطار القضايا الأمنية التي باتت الهاجس الأكبر الذي يشغل دول المنطقة.

هذا ويعتبر المؤشر الديموغرافي من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث و الموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية **التدفقات الهجرية** من الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا، و تمثل دول المغرب العربي –بما فيها الجزائر– نموذجا واضحا للحركية الديموغرافية النشطة ، فالخوف الأوروبي ينبع من: الاختلال في التوازن الديموغرافي و عدم القدرة على الحفاظ عليه في الجهة المتوسطية بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين و البنية السكانية لهما و ما يعكسه هذا التباين من تزايد و انخفاض قوة العمل ، أي ازدياد نسب البطالة في الجنوب و ارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال، فتصبح عوامل التهديد و الصراع ذات الطبيعة "عبر– الوطنية " تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية المتميزة بضعف القدرة التجديدية و شيخوخة البنية السكانية

كما تهدد ظاهرة الهجرة الأمن الأوروبي من خلال تمركز الأقليات و التجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوروبية الكبرى و تكوين ما يسمى بـ: "المدن الأكواخ Bidonvilles " التي تعتبر مصدر كل الأمراض و الأخطار الاجتماعية ، إضافة إلى خلق البطالة في المجتمع الأوروبي ، كون اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين و أبنائهم تنافس بشدة اليد العاملة الأوروبية في سوق العمل.

وتفرز ظاهرة الهجرة شريحة اجتماعية تسعى إلى الحفاظ على هويتها، حقوقها و مصالحها المختلفة و هي مطالب تصعد من حدة التوتر و الصراع داخل المجتمع الأوروبي ، و تعتبر الطبقات الاجتماعية

---

[1] أحمد إدريس،" الهجرة في العلاقات الأورومغاربية المغرب العربي واشكاليات الهجرة"، ***مركز الدراسات المتوسطية والدولية***، العدد03، ص.1.

غير الأوروبية و المغاربية خاصة المشكلة لنسبة أكثر من (40%) من مجموع المهاجرين الأوروبيين(ما تمثل الشريحة الجزائرية من نسبة كبيرة فيها) الأكثر حركية و بالتالي المصدر الأساسي للتهديد ضد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني

ولهذا تعتبر ظاهرة الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال إحدى القضايا الأكثر مركزية في المسائل الأمنية الجديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلى جانب ما تعتبره الدول الأوروبية – ظاهرة الإسلام السياسي– و التي حسبهم تؤثر بأشكال و بطرق مختلفة على أمن دول و مجتمعات الاتحاد الأوروبي و الاستقرار الإقليمي في المتوسط بشكل عام.

فمن منظور هذه الدول، يبرز هذا التهديد بسبب تنامي دور الحركات السياسية الدينية الأكثر راديكالية ، و ينظر إلى الجزائر على أنها المثال الحي لذلك ، فعدم استقرار دولة في حجم الجزائر بموقعها المركزي في المتوسط ودورها المحوري، سوف يؤدي دون شك إلى اتساع مجال اللاإستقرار إذا ما استمر تسارع المد الأصولي إلى الدول المجاورة، كما أن وصول مثل هذه التيارات إلى الحكم سوف تهدد المسار السلمي للعلاقات "الأورو–متوسطية" خاصة إذا فقدت أهم دول الجنوب المتوسطية أي الجزائر في مثل هذه الحالات قيمتها الاستراتيجية بعدم تحكمها في الأمن الداخلي والمجتمعي، فيصبح بذلك التهديد الإسلاموي يدرك من زاوية نقل هذه الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي نحو المجتمعات الأوروبية عبر القنوات الهجرية[1]، هذا وقد عادت موجة الهجرة بقوة بعد الربيع العربي بسبب هشاشة الدولة، أو حتى غيابها أحيانا، كما هو الحال في ليبيا .إذ تشير التقديرات في 2015 أن حوالي 50.000مهاجر دخلوا أوروبا منهم30.000 دخلوا عبر الشواطئ الايطالية، ليرتفع معدل نمو الهجرة السرية بحوالي 250% .

يستعمل المهاجرون ثلاث ممرات في البحر الأبيض المتوسط، الممر الغربي(بين المغرب وإسبانيا)، والممران الأوسط والشرقي، وثبت أن الممر الغربي هو الوحيد المحمي من محاولات الهجرة السرية بحسب الوكالة الأوربية ." FRONTEX " ومع كل اهتزاز سياسي واقتصادي في المنطقة العربية يركب عدد من المهاجرين (عرب وأفارقة)البحر .فمنذ سنة 2000 إلى غاية 2011 ، وعشية الربيع

[1] منيرة بلعيد، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، الجزائر، 29–30 أفريل 2008، ص. 7–6.

العربي تشير الإحصائيات إلى وفاة أكثر من 20.000 شخص غرقا في عرض البحر الأبيض المتوسط، أغلبهم من جنسيات عربية أو إفريقية .وتشهد الدول الأوروبية الجنوبية مشاكل كبيرة بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، وخصوصا إيطاليا التي يصلها يوميا عبر البحر حوالي 500 مهاجر كمتوسط، بينما شهد الاتحاد الأوروبي عام 2014 تدفق 170 ألفا .وفي هذا الوقت يقدر عدد الهالكين خلال محاولات الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط بالآلاف، حيث غرق هذا العام وحده أكثر من ألف و 500 مهاجر وطالب لجوء .وتعتبر ليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية للمهاجرين إلى أوروبا.

وبالتالي فإن البحر المتوسط الطريق الأخطر في العالم، كما وصفته المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث غرق به أكثر من 3400 مهاجر سنة 2014 بمعدل غرق شخص كل 4 ساعات حسب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان والهجرة .والمعطى الجديد في الهجرة السرية هو دخول الجنسية السورية، كجنسية **جديدة في عرض المتوسط بين ليبيا وايطاليا**، على الخط بعدما كانت مقتصرة على شعوب المنطقة المغاربية والإفريقية، إذ تشير المعطيات إلى وفاة 2157 مهاجر سوري غرقا طيلة الأربع سنوات الماضية منذ اندلاع الثورة السورية، في حين أوقفت السلطات التركية عددا من السوريين الذين ملّوا المخيمات باحثين عن فرص أفضل للحياة.

مع هذا المعطى الجديد المتمثل في توافد أعداد كبيرة من السوريين طالبي النجاة، باتت خطوط التهريب أكثر نشاطا وحيوية، فحوالي 8500 مهاجر وصلوا ايطاليا منذ بداية السنة، أي بمتوسط 116 مهاجرا كل يوم، ربعهم من السوريين والفلسطينيين .وتشير المعطيات إلى أنه كان يوجد 250 ألف لاجئ سوري في مصر، لكن في وقت ما أضطر هؤلاء إلى البحث عن ملاذ آخر، الشيء الذي دفعهم إلى المخاطرة بركوب البحر باتجاه أوروبا، وهلاك المئات منهم غرقا في عرض المتوسط.

فحاليا، يطرح على بلدان الاتحاد الأوروبي ما يقارب 260 ألف طلب لجوء للإقامة، وتفكر المجموعة الأوروبية في ضم 20 ألف آخرين يوجدون بمناطق خارج الاتحاد، لكن فقط المصنفين من قبل الأمم المتحدة على أنهم لاجئين .ولكن بعد العمليات الإرهابية الخطيرة التي عاشتها بعض الدول الأوروبية وأمام التهديدات الجدية، قررت دول غربية التحرك بالبوارج البحرية والتعامل مع المهاجرين كإرهابيين حسب منظمات حقوقية .ومن أهم قرارات الاتحاد الأوروبي كانت خلال شهر ماي 2015 حين اجتمع المختصون في مجال الهجرة لوضع خطة أمنية لملاحقة الشبكات التي ترسل آلاف المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا، فيما أعرب الحلف الأطلسي» الناتو « عن استعداده التام

للمساعدة .في الوقت نفسه، فإن المسؤولين في الاتحاد الأوروبي يواصلون البحث عن تفويض أممي للحصول على الشرعية الكاملة لملاحقة المهربين وتجار البشر وتدمير قواربهم .الاتحاد الأوروبي متردد بين التدمير لسفن مهربي البشر وبين تجنب الحل العسكري والحذر من الجوانب القانونية لمثل هذه العملية، ومنها آلية مساءلة المتورطين في إرسال سفن التهريب وأفراد طواقمها، ومصير ركاب السفن بعد تدميرها، وسط انتقادات منظمات غير حكومية حقوقية ترى في العملية أخطارا جديدة إذ أن المهربين سيغيرون مسالك العبور مما يزيد من أعداد الغرقى في المتوسط[1].

أولوية أوربا إذن هي تحصين حدودها وضمان أمن مجتمعاتها، وهو ما جعلها تتعامل مع قضية الهجرة كقضية أمنية صرفة، وهي لم تتوصل إلى اليوم إلى صياغة سياسة أوربية موحدة وشاملة، تتناول مسألة الهجرة في كل أبعادها وتعالجها كمسألة اجتماعية، كما يظل الاتحاد الأوربي، رافضا الانخراط في مشروع صياغة ميثاق أورومتوسطي حول الهجرة وفق ما تقترحه دول الضفة الجنوبية للمتوسط[2].

إن محاولات التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية واستراتيجيات مكافحتها تعتبر اليوم من أعقد الإشكالات التي تواجه علاقات التعاون الأورومغاربية، تطرح بشأنها أسئلة كثيرة تتعلق بالمقتربات المعتمدة لتناول هذه المسألة ومدى استعداد الحكومات لاسيما في الدول الأوربية لاعتماد آليات تنظيمية لاستيعاب تدفقات المهاجرين بالشكل الذي يكفل لهم كرامتهم ويضمن لهم حقوقهم كبشر، فعمليات الاعتراض البحري التي تقوم بتنسيقها الوكالة الأوربية لمراقبة الحدود **فرونتاكس** بين الشواطئ الإفريقية وجزر الكناري وفي مضيق صقلية، والتي ساهمت بتقليص عدد الوافدين غير الشرعيين لا تمكن من ضمان أدنى حد من الحقوق الأساسية وخاصة فيما يتعلق بطالبي اللجوء.

من جهة ثانية ورغم النجاح النسبي لوكالة فرونتاكس فإن أوربا تعترف بأنها غير قادرة على مراقبة حدودها على الوجه الأفضل بدون تعاون دول الضفة الجنوبية، لذلك وبمقتضى اتفاقيات ثنائية مع دول الجوار المغاربي ألقى الاتحاد الأوربي بجزء من مهمة المراقبة على عاتق هذه الدول التي تعتبر في نفس الوقت دول منشأ ودول عبور، ويصف الاتحاد الأوربي ذلك **البعد الخارجي لسياسة الهجرة واللجوء** تلك السياسة التي كرستها المعاهدة الأوربية للجوء والهجرة والتي أبرمت سنة 2008، هذه المعاهدة كرست

---

[1] أحمد إدريس، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية، ***المرجع السابق الذكر***، ص.3-4.

[2] أحمد إدريس، "المغرب العربي في الإستراتيجية الأوربية المغرب العربي في الاستراتيجيات الدولية"، ***المرجع السابق الذكر*** ، ص. 03.

ما يسميه البعض **المناولة الخارجية** أي تكليف أطراف غير أوربية يأتي منها أو يمر عبرها المهاجرون في طريقهم للاتحاد الأوربي والحالة هنا دول المغرب العربي بلعب دور حراس الحدود الأوربية تحت غطاء الشراكة.

كما أقام الاتحاد الأوربي فوق الأراضي المغاربية ما يسمى مراكز الاستبقاء لأعداد هامة من طالبي الهجرة القادمين من الدول الافريقية جنوب الصحراء، وهي بمثابة معسكرات الاحتجاز لمن تتولى سلطات الدول الأوربية طردهم وترحيلهم أوردهم إلى السواحل المغاربية بعد اعتراض المراكب التي تقلهم في عرض البحر.

في مقابل هذا التوجه هناك عدة آراء في دول الضفتين تؤكد على أهمية ودور الهجرة في إثراء مجتمعات دول الاستقبال وفعالية تنقل الأفراد في تعزيز قيم التعايش وفهم كل طرف للطرف الآخر وترسيخ القواعد المتينة للتكامل بين الدول المغاربية والأوربية على أساس استراتيجية شاملة ومتكاملة تتناول مسألة الهجرة بكل أبعادها في إطار شراكة متكافئة[1].

كما أن انتشار النزاعات وتوسع بؤرها شكل هو الآخر تحديا رئيسيا لاستراتيجية الأمم المتحدة في القضاء على الفقر، حيث كشفت المفوضية العليا للاجئين (UNHCR)، التابعة للأمم المتحدة في تقريرها السنوي أن النزاعات في بؤر التوتر عبر العالم أجبرت 60 مليون شخص على الهجرة في العام 2014 نصفهم من فئة الأطفال[2] (وهو أكبر رقم سجل بعد الحرب العالمية الثانية).

هذا التوتر السياسي انعكس على النمو الاقتصادي، وتصاعد حركة الهجرة نحو الشمال، فأمام الواقع الاقتصادي الصعب وانعدام الفرص أمام مختلف فئات المجتمع وخاصة الشباب، يكون اللجوء إلى الهجرة محاولة أخيرة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين وذويهم، ففي مالي مثلا يبلغ دخل حوالي 7% من السكان أقل من دولار واحد يوميا، ويسيطر أقل من 20% من السكان على أكثر من نصف الثروات، ويعيش 80% من السكان على الزراعة التي تعتمد على الأمطار، وفي أوقات الجفاف يعانون من المجاعة وانخفاض الدخل.

---

[1] أحمد إدريس، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية، ***المرجع السابق الذكر***، ص. 2.

[2] هوشات رؤوف، مشكلة الفقر من منظور البرنامج الإنمائي للألفية، ***مجلة السياسة العالمية***، العدد 01، يناير 2017، ص.122.

وفي النيجر لا يتجاوز دخل أكثر من 63% من السكان دولار واحد يوميا، ومعدل العمر المحتمل أقل من 47 سنة، واحتلت المركز 173 من بين 174 دولة من حيث مؤشرات التنمية البشرية[1].

وما يمكن ملاحظته هو تباين المواقف بخصوص الهجرة غير الشرعية وتباعد السياسات بين بلدان المنشأ في الجنوب وبلدان المقصد في الشمال حول طرق التعامل مع هذه الظاهرة، و أن السياسات الإقليمية الموجودة هي وبشكل يكاد يكون حصريا سياسات أوربية، حيث لا تساهم دول جنوب المتوسط لا في صياغتها ولا حتى في الإعداد لها، بينما هي مدعوة لوضعها حيز التنفيذ[2].

✓ **تدهور الأوضاع الاقتصادية:**

يعتبر البعد الاقتصادي أحد أهم مصادر التهديدات والمؤشرات الصراعية في العلاقات "الأورو-متوسطية" وذلك من خلال :

- التبعية الاقتصادية وخاصة منها الغذائية التي تعاني منها دول الجنوب، إذ تبرز معظم الأرقام تناقضات كبيرة من منظور الاحتياجات الغذائية، فالقسم الأعظم من واردات الدول المغاربية هي أغذية ضرورية لتغطية الاحتياجات الأساسية لشعوبها.
- التناقضات الموجودة ضمن العلاقات الاقتصادية "الأورو-متوسطية" من خلال طبيعة بنية هذه العلاقات، فالدول الأوروبية تسيطر على إنتاج ما نسبته 80% من الدخل الوطني الخام للجهة المتوسطية و85 % من مجموع التجارة، 89% من مجموع الصادرات 80% من مجموع الواردات، كما تعتبر الأسواق الأوروبية جد ضرورية وحيوية بالنسبة لاقتصاديات الدول المغاربية مما يصعد من علاقات التبعية: جنوب-شمال.
- التبعية الطاقوية التي تعيشها دول الشمال لدول الجنوب؛ مع أن الوضع العام يتميز باللاتناظر واللاتكافؤ مقارنة بتبعية الجنوب للشمال، الشيء الذي جعل أوروبا تفكر بجدية في إعادة صياغة علاقاتها الاقتصادية، خاصة الطاقوية منها نظرا لارتباطها الشديد بأمنها الطاقوي، فدول الاتحاد الأوروبي خاصة المتوسطية منها تتزود بنسبة 65 % من البترول والغاز عبر المتوسط (من مصادره ليبيا والجزائر)، فأوروبا تستهلك 8 % من إجمالي الطاقة العالمي، لذا فإن هذا الاعتماد الشديد على المصادر الطاقوية الموجودة في الضفة

[1] دندن عبد القادر، "انعكاسات الهجرة غير الشرعية على استقرار الدول المغاربية"، ***مجلة دفاتر المتوسط***، العدد الأول، جوان 2014، ص.25.

[2] أحمد إدريس أحمد إدريس، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية، ***المرجع السابق الذكر***، ص.1

الجنوبية تجعل الدول الأوروبية أكثر حرصا على حماية أمن مصادر وقنوات تدفق ونقل هذه المادة الاستراتيجية لضمان حماية أمن أفرادها ورفاهية مجتمعها.

وتحتل الجزائر موقعا متميزا في إطار العلاقات الطاقوية "الأورو–متوسطية"، فالجزائر هي الشريك الأول للاتحاد الأوروبي، إذ تمثل سوقه 70% من صادرات الجزائر و 59 % من وارداتها. فشدة الاعتماد المتبادل الاقْتصادي عموما والطاقوي خصوصا بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر جعل هذه الأخيرة طرفا أساسيا في معادلة الأمن الجهوي في المتوسط[1].

وتشترك الدول المغاربية (المغرب، الجزائر، ليبيا، موريتانيا، تونس) في الكثير من المعطيات المشجعة على توسع دائرة المطالبة بالتغيير ولكن اختلفت البلاد المغاربية من حيث معدلات النمو، أو نوعية الإصلاحات، أو طبيعة الاختلالات الاجتماعية والثقافية، فهي تشترك جميعها في عناصر أساسية، أبرزها ضعف الناتج الداخلي الإجمالي، حيث لا يمثل على صعيد الدول مجتمعة رقما كافيا لامتلاك القوة اللازمة على صعيد التجمعات الإقليمية والدولية.

فاستنادا لمجموعة من المعطيات الإحصائية الواردة في تقرير البنك الدولي للعام 2010، لم يتجاوز متوسط معدل نمو الدول الخمس سنة 2010 5%، في حين يتوقع أن ينخفض العام الموالي 2011 إلى 4.6%، بعدما كان عام 2009 2.4%، وهو ما يعكسه حجم الناتج الخام الداخلي الذي ظل ضعيفا مقارنة مع غيره في مناطق كثيرة من العالم، فإجمالي متوسط الناتج الخام الداخلي للمنطقة المغربية لعامي 2008–2009 لم يتجاوز حسب التقرير نفسه ما يعادل 380 مليار دولار، وهو رقم بسيط قياسا مع دول صغيرة الحجم الجغرافي والسكاني مثل كوريا الجنوبية التي تعدى ناتجها الخام الداخلي خلال الفترة نفسها 1100 مليار دولار، ونشير أيضا أن الناتج الخام الداخلي للبلاد المغاربية يمثل 80% من الناتج الخام الداخلي لدولة صغيرة مثل بلجيكا لا يتجاوز عدد سكانها عشرة ملايين نسمة، أي ما يتناسب تقريبا مع سكان تونس، أو دولة مثل اليابان يفوق سكانها 127 مليون ، حيث وصل ناتجها الخام الداخلي 4900 مليار دولار دون أن نشير إلى العملاقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي يصل ناتجها الخام الداخلي 14545 مليار دولار، أو الاتحاد الأوربي 18825 مليار دولار.

---

[1] منيرة بلعيد، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، ***المرجع السابق الذكر*** ، ص.8.

تبين المعطيات الإحصائية أعلاه طبيعة الضعف الذي يميز الاقتصاديات المغاربية، كما تؤكد ضرورة تكاثف بلدانها من أجل رفع قدراتها الجماعية لخلق شروط الرفاه لمجتمعاتها، والحال أننا إذا أضفنا إلى محدودية النواتج الخامة الداخلية قضية أخرى لا تقل أهمية وخطورة في الآن معا، ندرك مدى الحاجة الماسة إلى التغيير في البلاد المغاربية، ويتعلق الأمر بتوقف مشروع الاندماج المغاربي، حيث تعتبر المنطقة المغاربية أضعف المناطق في خارطة المبادلات البينية الإقليمية في العالم، لذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى تنشيط الاندماج المغاربي، وفتح دينامية جديدة لمؤسساته[1].

- ✓ **الجريمة المنظمة و المخدرات:**

تعرف الجريمة المنظمة انتشارا في منطقة المغرب العربي، على مستويات تبييض الأموال، التهريب، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، على كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية و الاجتماعية لدول المغرب العربي خاصة و أن هنالك تداخل و تلاحق بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية أي بين دول المغرب العربي مع إفريقيا أو العالمية وتعد المتاجرة بالمخدرات أيضا من التهديدات التي تواجه المنطقة، حيث يعتبر المغرب الأقصى من بين كبار البلدان المنتجة و المصدرة لمختلف أنواع المخدرات كإنتاج القنب الهندي، كما أن بعض موانئ و مطارات وحدود هذه الدول منفذا لهذه المواد السامة القادمة من آسيا و أمريكا اللاتينية نحو أوربا وتمثل إنتاج وتجارة المخدرات أحد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان الأوربية والمتوسطية) خاصة المغرب العربي على حد السواء، وهذا الموضوع يخص بالذات المغرب الأقصى، حيث يعتبر من بين أكبر البلدان المنتجة لمختلف أنواع المخدرات ، إضافة كونه مصدرا ومعبر لبعض المخدرات شديدة المفعول كالكوكايين والهروين الآتية من أمريكا اللاتينية والموجهة إلى السوق الأوربية، إذ تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق أو عبر الأراضي الجزائرية الشاسعة التي أصبحت معبرا رئيسيا للتهريب إلى أوربا[2].

من الملاحظ تفاقم الظاهرة وانتشار إنتاج وتهريب المخدرات من المنطقة المغاربية، ويمكن حصر هذا التفاقم في سببين:

---

[1] أحمد إدريس، "التغيير في تونس: واقع المرحلة الانتقالية، الثورة التونسية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، ***مركز الدراسات المتوسطية والدولية***، العدد 5، فبراير 2011، ص. 4-5.

[2] زغدار عبد الحق، "واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"، ***مجلة المفكر***، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص. 260.

- الأول :هو وجود طلب فعلي متزايد حدته داخل المجتمعات الأوربية سواء كان الطلب تجاريا أو استهلاكيا.
- الثاني :الأرباح التي يحققها هذا النوع من التجارة في ظل غياب فرص العمل خاصة بانعدام شروط انتعاش أنشطة إنتاجية بديلة، إذ أن شمال المغرب الأقصى يعاني من تهميش اقتصادي كلي.

ومشكلة المخدرات لا تؤثر في الموارد الطبيعية فقط، وإنما التعاطي والإدمان على المخدرات أصبح مكلفا من الناحية الاقتصادية والمالية، إذ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي في سنة 1998 أن حوالي 2 %من الناتج الإجمالي العالمي يستعمل في أعمال غير مشروعة كالنشاط في الإنتاج والاتجار بالمخدرات ، وهذا ما يعني أن مشكلة المخدرات لا تقتصر على تكاليف الإنفاق على الإدمان فقط وإنما تشمل أيضا برامج التوعية وغيرها من البرامج الرامية إلى الوقاية من هذه المشكلة، وتكاليف العلاج في المستشفيات وهي مكلفة جدا إذا أخذنا بعين الاعتبار طول مدة العلاج، ناهيك عن ثمة تكلفة أيضا تتعلق بالمكافحة الأمنية للإدمان والتعاطي والاتجار بهذه السموم سواء على المستوى الوطني، أو على المستوى الدولي[1].

✓ **ظاهرة الدولة الفاشلة و هشاشة الأنظمة السياسية:**

إن أخطر ما يواجه عالم اليوم هو ظاهرة الدولة الفاشلة العاجزة على توفير الأمن وإدارة عملية التنمية ومن ثم المولدة للهجرة أو الإرهاب أو كليهما معا، ولا يمكن اعتبار أحداث11 سبتمبر 2001بافتراض مسؤولية تنظيم القاعدة وحركة طالبان عنها سوى الإفراز الكارثي للدولة الأفغانية الفاشلة، وعلى العكس لم يكن تأثير الموجة الإرهابية في التسعينيات على مصر، مثل تأثيرها العميق على الجزائر، وهو ما يرجع لفارق جوهري في قوة استمرارية الدولة وعمقها التاريخي، وتغلغلها الاجتماعي بينهما، وهو ما يضع على المنظومة الدولية القائمة الآن وفي المستقبل عبء القيام بدور فعال في تدعيم قوة الدولة القومية مهما تعددت التنظيمات الفوقية العابرة لها.[2]

---

[1] زغدار عبد الحق، "واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"، ***المرجع السابق الذكر***، ص. 261.

[2] صلاح سالم، ***المستقبلات البديلة للنظام العالمي***، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2003،)، ص 103.

✓ **إشكالية التفاوت بين الضفتين.**

ما يعرقل التعاون على المستوى الجهوي هو التفاوت بين دول الضفتين وما لذلك من تأثير وانعكاسات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي فضلا عن اتساع الفجوة الاقتصادية بين الطرفين، وما يدعم ويزيد الوضع سوءا تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والاتجاه نحو عالمية الاقتصاد، مما يبرر أيضا مشكل الخلل الديمغرافي والتكنولوجي على ضفتي المتوسط إن مشكلة التفاوت في عدة مجالات والفقر ليست بين البلدان المتوسطية فقط بل تطرح أيضا داخل بلدان المنطقة المغاربية، حيث تتراوح بين1 و 20 حسب مؤشرات الأمم المتحدة والتي تزداد تباينا في ظل عالم يبلغ استقطاب دول شمال المتوسط لموارد المنطقة بنسبة 87%ما يزيد فجوة التفاوت بين دول الضفتين[1].

لذلك فإن الاختلافات المتنامية بين دول الضفة الشمالية ودول الضفة الجنوبية للمتوسط يمكن أن تفسر بلعبة القوى الدافعة للمركز، حيث يمكن اعتبار الدول الأوروبية بمثابة المركز ودول المنطقة المغاربية بمثابة الدول المحيطة على اعتبار وجود نظام مبادلات مرتبطة بالطبيعة الاستعمارية (الهيمنة على الطرف الأضعف)، ومستوى تكاليف الصفقات بين دول الضفتين يختلف بسبب آثار التجمعات ما يؤدي لاقتصاديات يهيمن عليها طرف واحد، ما يزيد من فجوة الفقر وتراجع معدلات التنمية .ما يستدعي إقامة نظام تجاري اقتصادي عالمي أكثر عدلا يسمح بتوزيع الثروة بمعقولية نسبية، وإعادة الاعتبار لمبدأ السيادة الذي أسس لها، والكف عن محاولة تجاوزها والنحر في أساسها بدعم متطلبات الاندماج الاقتصادي العالمي أو تحقيق الديمقراطية ، ذلك أن العلاقة بين قوة الدولة و الديمقراطية ليست عكسية كما يتصور البعض، حيث استمرار قوة الدولة لا ينطوي بالضرورة على عنصر سلبي بشأن التطور الديمقراطي ومستقبله[2].

إن المقاربة الأمنية بالنسبة لأغلب بلدان المغرب العربي لا زالت حبيسة العلاقة مع القوى الغربية كموازن وكرادع للجار الشقيق المشكوك فيه دائما، حيث تعتبر الدول المغاربية اتحاد المغرب العربي "خيارا استراتيجيا"، إلا أنها تتصرف عكس ذلك تماما، ولا يزال سلوكها السياسي الاقتصادي حبيس رؤى ضيقة وتصورات تقليدية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسيادة الممنوع الاقتراب منها عندما يتعلق الأمر بالعمل المشترك فيما بينها، بينما تتغاضى عنها في تعاملها مع القوى الغربية، ورغم الخطر الاقتصادي المحدق

---

[1] "أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوربي"، ***الدورة الأولى***، المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، ص. 175.

[2] صلاح سالم، ***المستقبلات البديلة للنظام العالمي*** ، ***المرجع السابق الذكر***، ص.26.

بها فإن دول المغرب العربي تفاوضت وتتفاوض بصفة فردية مع دول الاتحاد الأوربي، ولم تحاول الحصول عل اتفاقيات إقليمية[1]

- ✓ **غياب رؤية أمنية موحدة في المتوسط:**

تفتقر الدول العربية إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط ولم تصل بعد إلى وضع من يمارس التأثير على الأطراف الأخرى، وصار العنصر الخارجي يؤثر بشدة في صياغة علاقات العرب فيما بينهم ومع العالم الخارجي، وهذا ما يتضح في المشهد المتوسطي حيث يحول العامل الخارجي دون تنسيق عربي فعلي، وثمة اختلاف بل وحتى تناقض في مدركات التهديد على جانبي المتوسط، فالهجرة مثلا تشكل هاجسا أمنيا بالنسبة لدول أوروبا الجنوبية بينما تمثل مصد را ماليا مهما بالنسبة لبلدان الضفة الجنوبية خاصة المغرب وتونس.

من المنظور الغربي، فإن الأمن بالنسبة للعديد من دول المتوسط لازال قضية أمن داخلي، وأن العديد من مسائل سياسات الأمن تستمد أهميتها من حيث قدرتها على التأثير على استقرار الأنظمة القائمة، ففي العديد من دول الضفة الجنوبية السياسات المستقبلية لم يحسم فيها بعد، والعديد من الأنظمة تواجه تحديات هامة لشرعيتها[2].

- ✓ **العامل الديمغرافي وإشكالية التنمية:**

إذ أن مجموع سكان شمال إفريقيا –من مصر إلى موريتانيا– ارتفع من 90 مليون نسمة عام 1980إلى 153 مليون عام 2000 وهو مرشح لبلوغ عتبة 241 مليون نسمة عام 2025 وهو خطر يرتبط بمجموعة من الأبعاد، كالهوة الكبيرة بين ضفتي المتوسط من حيث الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية، ومشاكل الهجرة السرية وارتباطها بقنوات تجارة الأسلحة والمخدرات ، مما يشكل مصدر قلق لدول شمال حوض المتوسط حول مستقبل أمنها الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي، وحتى الثقافي في حالة بروز منحى حاد للهجرة التدريجية أو الشاملة من الجنوب نحو الشمال[3].

---

[1] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص. 93.

[2] عبد النور بن عنتر، ***المرجع السابق الذكر***، ص. 115.

[3] مصطفى بخوش، ***حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة***، (القاهرة: دار الفجر، 2006)، ص.123.

✓ **مشكلة الأقليات:**

تعد مشكلة الأقليات من بين التهديدات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، والتي غالبا ما تكون سببا في نشوب نزاعات داخلية تؤدي إلى الاستقلال داخل الدولة الواحدة، لكن مشكل الأقليات لا يطرح بحدة في المغرب العربي، فلم تهتم بها المنطقة لعدة اعتبارات أهمها يتمثل في امتلاك المجتمع المغاربي لأغلبية متجانسة، فالأقليات الموجودة بالمنطقة لا تشكل تهديدا مباشرا على هذه الدول، ولا تطالب بالاستقلال، فمطالبها تتلخص في إدراج لغتها في الدولة كالأمازيغية في الجزائر و المغرب، و هو ما يعرف بالتطرف اللغوي الذي من شأنه إنتاج أزمات على مستوى الهوية مثل أزمات الريف في المغرب.كما أنه توجد أكثر من فئة من الأقليات في الدولة الواحدة لكن خاملة و لا تقوم بأي نشاط لإخلال الاستقرار الداخلي كما هو الحال بالنسبة للطوارق في الجزائر ، و الفضل في ذلك راجع إلى تجاهل النخبة لهده الأقليات و عدم إدراجها ضمن أولوياتها بمنطق أن هذه الأقليات يجب أن تخضع لإرادة الأغلبية العربية والمسلمة.

✓ **قضايا البيئة:**

كما اعتبرت قضايا البيئة كبعد من أبعاد الأمن من أحدث وأبرز المشاكل المهددة له وفي المغرب العربي ظهرت العديد من هذه العوائق المتمثلة في التلوث، الكوارث الطبيعية، الأمراض المتنقلة...الخ.

ففي الجزائر ظهرت العديد من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الفيضانات والزلازل فقد شهدت فيضانات باب الواد التي أحدثت كارثة بيئية كبير تسببت في وجود العديد من الأمراض المتنقلة كالسل وكذلك زلزال بومرداس الذي احدث كوارث إنسانية نتيجة تعفن الجثث الشيء الذي احدث مخلفات أخرى، حيث يؤثر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه ، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أو الجوي وانقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها والمائية، تدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة و تدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديموغرافي السريع في العالم الثالث و إفرازاته المختلفة في تغذية

حقل البطالة ، اللاجئين و الهجرة ، تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد و حياته و رفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الإيكولوجية / البيئة بمفهوم الأمن الإنساني[1]

حيث يصف الأستاذ "ابن أشنهو" الطاقة **بالخير الشرير**، فهي تقدم و الرفاهية المعيشية ولكنها تؤثر بالسلب على البيئة مثل البترول الذي له أخطار جسيمة فيما يتعلق بإنتاجه ونقله في حالة التصدير.

وقد خلصت العديد من مراكز البحث الأوروبية إلى اعتبار التهديد البيئي ينحصر أساسا في:

- إن الخطر الديموغرافي الذي يشكله جنوب المتوسط في نظر الأوروبيين سيزداد حدة إذا ما فسر من زاوية تأثيره على النظام البيئي الإقليمي المتوسطي، خاصة الجهة الفرعية الغربية منه، إذ أن الكثافة السكانية أدت إلى اتساع المناطق الحضرية والتجمعات الصناعية الكثيفة في المدن الكبرى في الدول الأوروبية، الأمر الذي أفرز تلوث الفضاء المتوسطي والضغط المركز لهذه التجمعات الحضرية على المصادر الطبيعية.
- ندرة الموارد الطبيعية ويأتي في مقدمتها الماء كأحد الرهانات الأمنية في الجهة المتوسطية؛ بازدياد الضغط على المصادر المائية الطبيعية مع تراجعها في آن واحد، مع عدم التساوي في هذه المصادر بين الشمال والجنوب المتوسطيين (86% في الشمال و14% في الجنوب). إضافة إلى الأهمية الحيوية للماء باعتباره عاملا أساسيا للتنمية، الأمر الذي يضع احتمال نشوب نزاعات بين هذه المجتمعات.
- إشكالية التلوث البيئي سواء المائي منه أو الجوي وما تسببه مراكز البترول والغاز المتواجدة على طول السواحل المتوسطية وحركة ناقلات البترول العملاقة التي تتسبب في تسرب حوالي 650000 طنا سنويا من البترول ، من خلق مشاكل بيئية خطيرة تؤثر على استمرارية الثروة السمكية وعلى النشاط السياحي لبلدان المتوسط وارتفاع نسبة كمية Co2 التي تلوث الأجواء المتوسطية.

[1] منيرة بلعيد، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، ***المرجع السابق الذكر*** ، ص ص. 4 – 5 .

المبحث الثالث: التصور الأمني في المتوسط

المطلب الأول: مقاربة الأمن

إن المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط قد توسع بتوسع مفهوم الأمن بشكل عام، حيث انتقل من المفهوم التقليدي للتهديدات التماثلية والمبنية على الدولة والجانب العسكري إلى التهديدات اللاتماثلية متمثلة في الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، تبييض الأموال والمخدرات، الاتجار بالبشر، كل هذه التهديدات وما يتقاطع معها تصنف من أولويات الدول الأوروبية في الجانب الأمني، والتي يعتبر مصدرها الضفة الجنوبية حسب الرؤى الأوروبية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه :ما هو سبب الهجرة؟ ما هو سبب الإرهاب، ما سبب انتشار الجريمة؟ بتقديم قراءة معمقة حول الواقع التنموي في دول الجنوب، نجد أن انخفاض مستوى التنمية هو السبب الأول في حدوث تدفقات الهجرة من دول الجنوب نحو دول الشمال، إضافة إلى وجود تدني في الظروف المعيشية التي أدت بدورها إلى حدوث نزاعات داخلية مع تغذية خارجية أدت إلى اللاستقرار الداخلي.

فالنظرة الأوروبية للأمن في المتوسط لها ما يغذيها ويطورها على الرغم من أصالتها وقدمها، فنهاية الخطر الشيوعي كانت إلا مرحلة في نظر الأوروبيين من الانتقال من التقسيم الأفقي (شرق/غرب) إلى التقسيم العمودي (شمال/جنوب) وهذا له أثره طبعا على التوترات بين الشرق والغرب، وذلك بإحداث ت وترات أخرى بين الشمال والجنوب، وهي مرتبطة بالتكتلات الجيوستراتيجية، بالمقابل محاولة الدول الأوروبية من خلال خطابها السياسي والإعلامي الظهور بالحرص على الاقتصاد والأمن الإنساني أكثر من العلاقات العسكرية.

فحسب النظرة الأوروبية دائما ، فإن إعادة تقسيم العالم إلى شمال /جنوب وبوضعها في إطارها الفلسفي والتاريخي والثقافي، نجدها تضع دول الشمال في قمة الحضارة وأنها مستهدفة من القوى المتخلفة في الجنوب والتي تختلف حضاريا وثقافيا عن العدو السابق أو التهديد الشيوعي[1]، وقد أثرت أحداث 11 /2001/09 على التصور الغربي للأمن عامة، والأوروبي خاصة، حيث تؤكد على مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم، وعلى اختلاف مصادر التهديد، والذي أنتج مصطلح الحرب على الإرهاب ، الذي تتبناه الو.م.أ كاستراتيجية كونية، وباعتبارها حليف وشريك أمني لأمريكا؛ تقوم أوروبا بتجسيد هذا

[1] عمور دعاس صالح" التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري :التحدي والاستجابة"، عن أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008 ، ص69

المعيار في المتوسط، خاصة بعد أحداث مدريد ولندن، وما زاد تعقيدا في مفهوم الأمن هو ربطه فكرة دول الضفة الجنوبية كمصدر للإرهاب.

ومن هنا فالإشكالية الأمنية متوسطيا تعاني خللا كبيرا لصالح الضفة الشمالية، خلل مرشح للاستمرار مستقبلا وستزداد حدته خاصة مع السعي الغربي للإبقاء على قدرات الدول العربية محدودة جدا مستخدما في ذلك كل الوسائل بما فيها القوة إن اقتضى الأمر، هذه المعضلة تقودنا إلى معضلة أخرى وهي أن الإشكالية الأمنية تعاني من غياب موضوعي لتصور مشترك للأمن في المنطقة، بين دول الضفتين من جهة وبين دول الضفة الجنوبية من جهة أخرى، وثمة اختلاف بل وحتى تناقض في مدركات التهديد على جانبي المتوسط، فالهجرة مثلا تمثل هاجس أمني بالنسبة لدول أوربا الجنوبية، بينما تمثل مصدرا ماليا بالنسبة لبلدان الضفة الجنوبية خاصة المغرب وتونس.

من المنظور الغربي فإن الأمن بالنسبة للعديد من دول المتوسط لازال قضية أمن داخلي، وأن العديد من مسائل سياسات الأمن تستمد أهميتها من حيث قدرتها على التأثير على استقرار الأنظمة القائمة، فبعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وجد الغرب، الذي تعود أن يحدد نفسه مقابل عدو معروف، بدون عدو محدد، فقد بوصلته الاستراتيجية، لكن بعد فترة قصيرة من البحث عن العدو الضائع أو التهديد الضائع تمكن من اصطناع عدو جديد، الجنوب يضمن له الإبقاء على المركب العسكري الصناعي وتفادي مشاكل تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية، أو إغلاق مصانع الأسلحة متفاديا بذلك زيادة معدلات البطالة التي هي هاجس المجتمعات الغربية، تحديد الجنوب كتهديد يسمح إذن بإعادة توجيه التصور الاستراتيجي الغربي دون تغيير جوهره وبتبرير النفقات العسكرية الضخمة.

إلا أن الجنوب المنقسم والذي يعاني صعوبات جمة وعلى كل الأصعدة لم يكن وليس بمقدوره تهديد أحد، لذا كان خطاب التهديد يعاني أزمة مصداقية فالجنوب لا يرقي إطلاقا إلى مقام التهديد الاستراتيجي والإيديولوجي الذي كان يمثله الاتحاد السوفييتي، ولتغذية هذا الخطاب وإعطائه شرعية، شرع في حملة إعلامية ضد الدول المغاربية باتهامها بحيازة أو السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، مثل الجزائر(حول مفاعل عين وسارة النووي) وليبيا (الملفين النووي والكيميائي)، وأصبح المتوسط بحكم الجغرافيا مصدر تهديد بالنسبة للدوائر الاستراتيجية الغربية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

في هذا السياق جاءت أطروحة "صامويل هنتنغتون"، مقترحة قراءة حضارية وأمنية لنجدة الغرب لأن التهديد أصبح شاملا وبالتالي فالنمو السكاني وتداعياته، الهجرة خصوصا وهو ما شكل أحد محاور

خطاب التهديد، وفي هذا السياق أصيحت الهجرة في أوربا مرجعية لتحليل المسائل الأمنية، ولم يعد ممكنا الحديث عن الأمن دون الإشارة إليها في إحدى دلالاتها، فأصبحت الهجرة تحمل كل المشاكل الاجتماعية السياسية.[1]

إن الربط بين الأمن والهجرة وكيف تصبح هذه الأخيرة مسألة أمنية قضية هامة يحللها "ديدييه بيغو" كتهديد رئيسي للأمن الأوربي من وجهة نظر الدول الأوربية لما يقول:

"الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لدول أوربا" l'immigration est un grand problème de sécurité "majeur pour les états européens[2].

ومن أجل احتواء هذه التهديدات تبنت الدول الأوروبية استراتيجية مرنة يمكنها أن تتفاعل وتتكيف مع أي متغير من أي نوع وعلى أي مستوى كان وفي نفس الوقت تحاول الحفاظ على المكتسبات الأوروبية التقليدية في علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية، ومن أهم سمات هذه الاستراتيجية نذكر:

- **عملية تفتيت قوة دول الضفة الجنوبية:**

هذا التضعيف المقصود ينتج من خلال عملية تقسيم صف هذه الدول وبث فيهم روح ألا تفاهم وألا اتحاد ، مما يجعل منهم طرفا ضعيفا أثناء أي عملية تفاوضية لأنهم لا يستطيعون مجاراة الطرف الأوروبي الموحد فيخضع لمساومته واختياراته . هذا التكتيك الأوروبي يمكن أن نقول عليه أنه قديم ، وأنه صيغة جديدة لما كان يعرف بسياسة فرق تسد ، لكن في نفس الوقت فإنه يمكننا القول أن هذا التكتيك أتى أكله من جديد ، لأن دول الضفة الجنوبية قبلت بالملعوب ومازالت تتعامل مع الدول الأوروبية فرادى رغم علمهم بأن هذا الانقسام فيما بينهم لا يفيد أبدا .

- **استراتيجية الشراكة :**

انتقلت الدول الأوروبية من سياسة التعاون الاقتصادي إلى استراتيجية الشراكة ، هذه الاستراتيجية الجديدة تجمع بين التعاون الاقتصادي والتعاون السياسي والأمني . من وراء هذه الاستراتيجية الجديدة تحاول الدول الأوروبية أن تفهم وتتعمق أكثر في تحليل أسباب التغيرات والتوترات التي تجري في المنطقة والتي أصبحت خطرا عليهم في نفس الوقت . فالإشكال العويص الذي يخيم على كل المنطقة ويهدد الجميع بنتائج سلبية وغير منتظرة يكمن في ألا استقرار و الاضطرابات المستمرة التي تعرفها المنطقة

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، ***المرجع السابق الذكر***، ص ص. 114-120.

[2] Didier Bigo, "L'immigration A La Croisée Des Chemins Sécuritaires", ***Revue Européenne Des Migrations Internationales***, Vol14 N°1, 1998 , P 33.

وخاصة دول الضفة الجنوبية ، ثم نمو الحركات الإسلامية المتطرفة و الإعمال الإرهابية المتصاعدة وكذلك الهجرة السرية وفوق كل ذلك الاهتمام المتزايد للدول الكبرى بالمنطقة وخيراتها . التحدي الكبير بالنسبة للدول الأوروبية يدفعهم على البحث عن إجابات مقنعة لجملة من الأسئلة منها: كيف يمكن المحافظة على الوضع القائم الذي يخدم مصالحهم بالدرجة الأولى ؟ كيف يمكن الحد من الإرهاب المتنامي والقادم من الضفة الجنوبية ؟ كيف يمكن التعامل مع الاهتمام المتزايد للدول الكبرى بالمنطقة ؟...الخ. الاستراتيجية الأوروبية الجديدة ومنذ منتصف التسعينيات سيطر عليها مفهوم الشراكة حيث كللت هذه المجهودات بما أصبح يعرف بمشروع برشلونة أو الشراكة الأورو/متوسطية والتي كانت قد بدأت بما سميه (5+5) أي الدول المغاربية و الدول الأوروبية الساحلية (اسبانيا ،فرنسا، ايطاليا، البرتغال ومالطا) ثم بعد عدة لقاءات ارتأى الجميع إلى توسيع العملية لتشمل كل الدول التي لها شواطئ على البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي.

حاولت الدول الأوروبية بأن تقنع دول الضفة الجنوبية بأنها جادة في تبني سياسة شراكة حقيقية، وأنها تريد بجد مساعدتهم على تنمية أوطانهم والتحكم في الاضطرابات وألا أمن الذي أصبح يعم المنطقة هذا التوجه الجديد في السياسة الأوروبية منبثق من قناعة أساسية أن الإرهاب الذي أصبح يهدد مجتمعاتهم سببه الأساسي الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة التي تعيشه معظم دول الضفة الجنوبية ، وإذا استمر الوضع كذلك فإن ظاهرتي الإرهاب وألا استقرار سوف تزداد ويصبح من الصعب التحكم فيها ، وسوف ينتقل هذا الداء لا محالة إلى المجتمعات الأوروبية مما يستلزم التصدي له بحزم دون تأخير . لتحقيق هذا التوجه الجديد أوروبا تضع جملة من الشروط للدول التي تريد الاستفادة من دعمها ، من بين هذه الشروط نجد :

- أن تحاكي دول الضفة الجنوبية الدول الغربية في إتباع سياسة تفتح وسياسة علمانية .
- أن تندمج في الاقتصاد العالمي ومنه المنظمة العالية للتجارة .
- أن تقوم بإصلاحات سياسية و دمقرطة مؤسساتها السياسية .
- أن تفتح مجالها الإعلامي وتطبق حرية الصحافة والإعلام .
- أن تطبق سياسة حقوق إنسان كما تنص عليه المواثيق الدولية .
- أن تتكتل في سوق مشتركة حتى تسهل عليهم حركية التبادل الاقتصادي .

الملاحظ لمثل هذه المآخذ و المطالب أنها تبدو موضوعية وضرورية في نفس الوقت ومن الصعب على أي عاقل أن يتعارض معها ، لكن التاريخ والواقع يؤكدان أن الدول الأوروبية لم يسبق لها

أن طبقت سياسة تخدم المصالح الحقيقية لشعوب ودول هذه المنطقة . وكذلك أن لا ننسى بأن من أبرز مسلمات العلاقات الدولية التي لم تتغير قط هي أن الدول كل الدول لا تقوم بأي سلوك أو فعل إلا من أجل مصلحتها الخاصة ، والتغير يقع بالأساس في البحث عن التكتيك المناسب الذي يتماشى مع الظروف والمعطيات الجديدة .

وبالتالي فإن الإشكال يبقى كبيرا ويحتاج إلى دراسات علمية معمقة لنعرف متى وكيف تتقاطع مصالح دول الضفة الجنوبية و الدول الأوروبية ؟ هل حقيقة أوروبا تقبل بأن تكون دول الجنوب متقدمة وقوية ؟

فإذا كانت الدول الأوروبية تؤمن بالفرضية التي تقول أنه كلما زادت دائرة التخلف ودائرة الفقر في هذه المجتمعات الجنوبية كلما أنتجت لنا ألا استقرار وعنف قابل للتصدير إليهم . وفي نفس الوقت يمكن القول أنه كلما تقدمت وتطورت وأصبحت قوية وغير تابعة كلما أصبحت منافسا حقيقيا لهم مما يعني القبول بتغيير الوضع القائم بوضع جديد قد تفقد فيه الدول الأوروبية الكثير من المزايا التقليدية التي تستحوذ عليها كنتائج لهدا الوضع القائم .

لكن في تقديرنا يجب أن نقر بأن السبيل الوحيد للنجاة أو الخروج من دائرة الفقر والتخلف والعنف واللااستقرار في جميع الدول المتخلفة يكمن في بناء نظام ديمقراطي حقيقي وحرية وعدالة حقيقية ، من خلال ذلك فقط يمكن تصور الإقلاع الحقيقي للنمو والتطور لأن مثل هذا الجو يساعد على بروز القيادات المؤهلة فعلا كما يمكن أن يصبح للعمل والعلم والحرية والعدالة الاجتماعية أن تعرف طريقها للتجسيد الفعلي ، أي أننا سوف نخرج شيئا فشيئا من ديمقراطية الواجهة وسياسة الكيل بمكيالين و الرشوة والمحسوبية...الخ. لتؤسس خريطة طريق النجاح و التقدم .

- **من سياسة الشراكة إلى سياسة الجوار :**

في السنوات الأخيرة حاولت الدول الأوروبية أن تدخل أفكار جديدة على سياستها في المنطقة وهذا دون أن تلغي ما كان موجودا ، أي أنها حافظت على سياسة الشراكة وأضافت ما يعرف بسياسة الجوار وقد إنبثقت هذه السياسة من الوثيقة الاستراتيجية للأمن الأوروبي التي أقترحها المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية (خفير سولانا) سنة2003 م. لتدخل هذه السياسة الجديدة حيز التطبيق من طرف دول الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2004.

هذه الاستراتيجية الجديدة لا تختلف في الأساس عن سابقاتها بل هي استمرار لما بدل من مجهود لتحقيق نفس الأهداف . فهي تنطلق على اعتبار أن البحر الأبيض المتوسط هو فضاء أوروبي يحتاج إلى العناية

و السلم و دول الجنوب يدخلون في هذا الإطار و أن التخلف الاقتصادي و سوء التسيير أديا إلى نتائج وخيمة كانتشار الفقر وتفشي الأمراض الفتاكة و الصراعات القبلية و انتشار بعض الظواهر كالعنف والإرهاب و الهجرة السرية ...الخ.

إن الدول الأوروبية ومن خلال تبنيهم لهذه الاستراتيجية الجديدة يريدون إقناع دول الضفة الجنوبية بمدى اهتمامهم بهذه الأوضاع السيئة التي يعيشونها وهم في نفس الوقت مصممون على مساعدتهم على تجاوز هذه الصعاب ، لأنهم ينتمون إلى نفس المنطقة وأن استمرار تردي الأوضاع سوف يضر بالجميع . الدول الأوروبية تسعى هذه المرة أن تكون أكثر جدية وتريد أن تفوز بصدق وود دول الضفة الجنوبية وهذا حتى لا يطلبون مساعدة دول أخرى من خارج المنطقة . فالمشاكل تبقى مشاكل شعوب ودول هذه المنطقة والحل يجب أن يكون من طرف دول المنطقة لا غير.[1]

المطلب الثاني: مقاربة التنمية

أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره سنة 2005: "أن الدول ومؤسساتها الجماعية يتعين عليها في القرن الحادي والعشرين أن تناصر قضية إتاحة جو من الحرية والتحرر من الخوف والتمتع بحرية العيش الكريم، وفي هذا العالم الذي يتزايد ترابطا، يتعين التقدم في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، فلا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية"، كما وأكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمنعقد بفيينا على أن حق الشعوب في بيئة سليمة والحق في التنمية مترابطان[2].

ويرتبط تحقيق التنمية بالتمكين، أي تطوير قدرات المواطنين والحرية والعدالة في التوزيع الذي يشمل الإمكانات والفرص المتاحة، والتعاون والأمن الشخصي المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات، وأخيرا الاستدامة التي تضمن متطلبات الجيل الحالي دون التأثير على مستقبل الأجيال القادمة[3]. وبالتالي يمكن اعتبار مبدأ لا تنمية بلا أمن يجب أن يستقر في الأذهان فرأس المال لا يعمل إلا حيث يجد الأمن والاستقرار، ولا ينطبق ذلك على رأس المال الأجنبي فحسب وإنما ينطبق على رأس المال الوطني الذي قد يهرب من بلده الأصلي إلى بلد آخر بحثا عن الأمان.

---

[1] ينون مصطفى، ***المرجع السابق الذكر***، ص ص. 7- 9.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، ***الأمن والتنمية***، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2011)، ص.151.

[3] محسن بن العجمي بن عيسى، ***المرجع السابق الذكر***، ص. 152.

ولعل أبرز الأمثلة ما حدث في السودان في أوائل عام 1974 من هجوم المتمردين على مشروعي حفر قناة جونجلي واستخراج البترول وتدميرهم للمعدات واختطافهم للعاملين من الفرنسيين والأمريكيين مما ترتب عليه توقف العمل في هذين المشروعين التنمويين لمدة طويلة حتى تمكنت الدولة من توفير الأمن في المنطقة[1]. دون أن ننسى أهمية الاستثمار في الأمن والتي يقصد بها الاستثمار في العنصر البشري ليكون على كفاءة عالية من أجل تأديته للمهام المسداة إليه، وكذا الاستثمار في المعدات من أسلحة حديثة وأدوات متطورة من أجل المحافظة على الأمن.

أبعاد مقاربتي الأمن الشامل و التنمية المستدامة و غايتهما

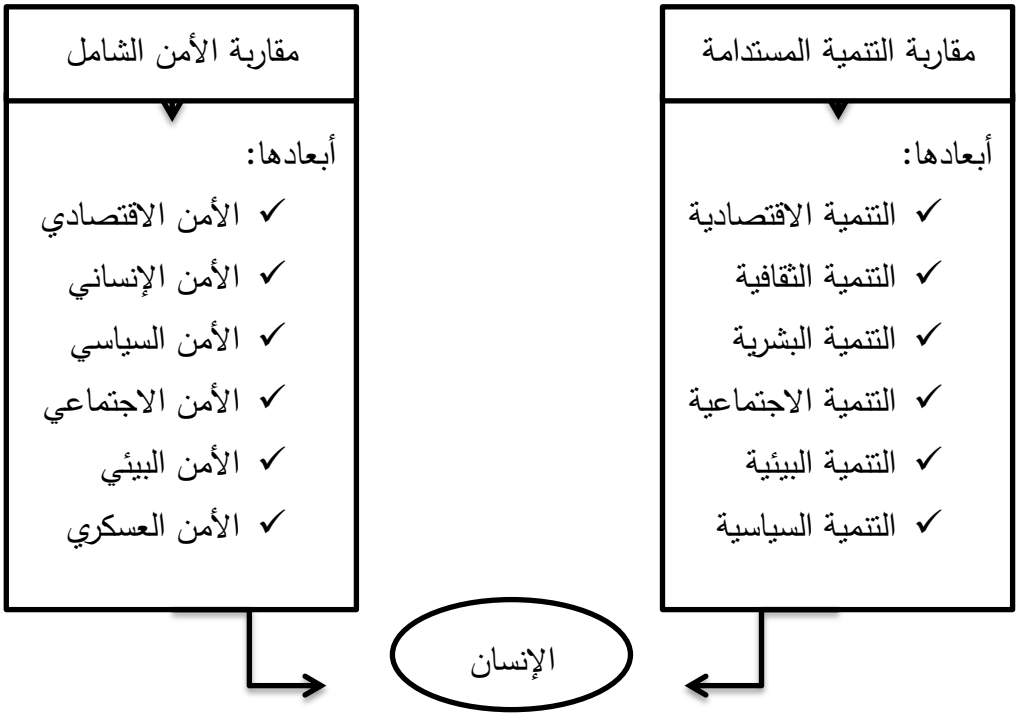

لم تقتصر النظرة التوسعية على مفهوم الأمن ليصبح الحديث الآن عن المفهوم الشامل، الأمر نفسه عرفه مفهوم التنمية من حيث بروز نظرة أكثر شمولية متجاوزا بذلك النظرة الاقتصادية الخالصة التي تربطه بالنمو، لكن إلى هنا يبقى القاسم الأساسي الذي يجمع كل من مفهومي الأمن الشامل و التنمية المستدامة هو إن الإنسان هو وحدة التحليل الأساسية وهو الغاية من الأمن و التنمية، وذلك من خلال:

[1] علي عبد الرسول، ***الاستثمار في الأمن كأحد عناصر التنمية البشرية، التنمية الشاملة وعلاقتها بالأمن***، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1)، ص. 73-74.

- البشر هم هدف التنمية ووسيلتها[1]
- إن الإنسان هو الهدف النهائي للتنمية، هو صانعها و هو الذي يجب أن يستفيد من نتائجها[2]
- الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة[3]
- الأمن الإنساني يأخذ الفرد كوحدة تحليل رئيسية

إن العالم وأكثر من أي وقت مضى ينقسم إلى شمال متقدم وغني وجنوب فقير يزداد فقرا، فدول الشمال تملك كل وسائل ومقومات القوة والهيمنة والتقدم الصناعي والتقني وارتفاع في معدلات التنمية، أما دول الجنوب فتعاني الفقر والتأخر وانخفاض معدلات التنمية.

إذ أن دول الشمال تتحكم بحوالي 90 % من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك حوالي 84% من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين يبلغ وزنها السكاني بحدود 25% من سكان الكرة الأرضية، وهي تستهلك 12 ضعف مما تستهلكه دول الجنوب، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها حوالي 20 ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب، في حين أن دول الجنوب تمكن قسم منها من تحقيق خطط تنموية ناجحة في الجانب الاقتصادي تمثل ذلك في دول جنوب شرق آسيا.

أما القسم الكبير من هذه الدول فيسجل تراجعا في خططه التنموية بسبب عدة عوامل داخلية تتعلق أساسا بسوء الإدارة بالدرجة الأولى، وعوامل خارجية تعود لطبيعة العلاقات المادية السائدة في العالم المبنية على المصالح وهو ما نجم عنه استغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة، وهو ما أدى إلى ارتفاع مديونية هذه الدول باتجاه المؤسسات المالية العالمية والدول المتقدمة[4]، كذلك نقص التنمية والتخلف إذ أن نقص التنمية في دول المتوسط ساعد ويساعد كثيرا في تدهور البيئة فقام البنك العالمي بتقييم

---

[1] ابراهيم العيسوي، ***التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)***،(القاهرة: دار الشروق،2000)، ص 94

[2] ابراهيم مشروب، ***إشكالية التنمية في العالم الثالث***،(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006)، ص71

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، أوربا و الحلف الأطلسي)** ،***المرجع السابق الذكر*** ، ص.28

[4] كربالي بغداد، حمداني محمد،"استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر" ، ***مجلة علوم إنسانية***، 45، شتاء 2010، ص.5-6.

الاحتياجات المالية لأجل الحفاظ على البيئة في المتوسط وقد قدر ذلك بـ 18 مليار دولار، نظرا لضعف غالبية دول المتوسط وفقرها، فعدم القدرة على تحسين الظروف المعيشية يؤثر على البيئة[1].

يعتبر الاقتصاد العصب المحرك للعلاقات الدولية، حيث تتبين قوة الدول وضعفها من خلالها، وقد عرفت العلاقات الدولية تطورا ملحوظا، حيث أصبحت الدول تفتك مكانتها بواسطة الاقتصاد، فلو قمنا بمقارنة صغيرة بين دول شمال المتوسط وجنوبه، سنلاحظ الفرق الواسع بين الضفتين، فالاقتصاد الغربي مبني على الصناعة والتكنولوجيا، أما اقتصاد دول جنوب المتوسط فهو ريعي.

وقد تأثرت اقتصاديات دول جنوب المتوسط بالتبعية لدول الشمال المتقدم، ويمكن تلخيص أهم الأسس التي تبنى عليها اقتصاديات دول جنوب المتوسط في الاعتماد على مورد واحد حيث تعتمد دول جنوب المتوسط على موردين أساسيين هما النفط والغاز، وعلى الرغم من تغير الأهمية النسبية لهذين الأخيرين إلا أنهما يوفران % 90 من إجمالي الطلب على الطاقة، وهو ما يجعل اقتصاديات أقطارها نفطية تعتمد على المورد الواحد والمتمثل في المحروقات.

تعتبر مصادر الطاقة في دول الجنوب نعمة ونقمة في نفس الوقت، فهي نعمة لأنها مصدر من مصادر العملة الصعبة، والدخل القومي لأقطارها، ومن جانب آخر فهو مستقطب للأنظار الأجنبية والتدخلات والتنافس بين القوى الكبرى على مناطق النفط والطاقة، حيث أصبحت الدول النفطية مستهدفة من قبل هذه القوى، وتسببت في إسقاط أنظمتها، وخير مثال ما حدث في العراق سابقا، حيث أن الاجتياح الأمريكي جاء إثر أزمة اقتصادية، وكذلك ليبيا، حيث أسقط نظام القذافي من قبل حلفاء أمريكا إثر أزمة اقتصادية خانقة في أوروبا وأمريكا.

حيث كانت دول المغرب العربي ولا تزال تابعة لأوروبا، وفي ظل وجود خيارات في الجانب الصيني أو الأمريكي، يمكن لدول الجنوب اللعب على وتر التنافس بين القوى الكبرى لاستغلاله لمصالحها[2]

فالعلاقة تنمية/امن في دول جنوب المتوسط عكسي تأخذ منحى إذا ما قورنت بالدول الأوروبية التي تعتبر التطور في المجتمعات يحقق امن الدولة، على غرار أنظمة دول الجنوب التي اغلبها شمولية أو ملكية فتسعى للحفاظ على بقائها ولو على حساب تنمية المجتمعات .

---

[1] معلم يوسف، "تأثير البيئة على الأمن في المتوسط". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري – قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر ، 2008، ص ص162–163.

[2] أحمد مالكي، "المغرب العرب في الاستراتيجيات الدولية" ، ***مركز الدراسات المتوسطية والدولية***، عدد2.

ووفقا لما تضمنته الإستراتيجية الأمنية الأوروبية والاتفاق حول التنمية فانه لا يمكن إيجاد تنمية مستدامة بدون سلام وامن وبدون التنمية والقضاء على الفقر لن يكون هناك سلام دائم .التهديدات للصحة العامة، خاصة الأوبئة، تزيد من ضعضعة التنمية .حقوق الإنسان جزء رئيسي من المعادلة .في العديد من مناطق النزاع أو مناطق ما بعد النزاع[1].

[1] تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، ***المرجع السابق الذكر***، ص.8.

استنتاجات الفصل الأول:

- ✓ تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة استراتيجية هامة تحظى باهتمام وأطماع مختلف الدول الأوربية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية والتي تحتاجها دول العالم المتقدم في تطوير صناعتها، ولقد اكتسبت المنطقة المتوسطية هذه المكانة بفضل الجوار الجغرافي والإرث التاريخي خاصة ضمن الاهتمامات الأوروبية، حيث تعتبر المنطقة مسرحا لنمو علاقات اقتصادية وتجارية هامة بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية عامة، وبين دول شمال وجنوب غرب المتوسط خاصة.
- ✓ إضافة إلى مفهوم الأمن في شقه العسكري أصبح هذا المفهوم مركبا حيث أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم، حيث من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدول المجاورة، خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة وترابطها وصعوبة مواجهتها بصفة منفردة (مشكلة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...)
- ✓ تعاني دول الضفة الجنوبية من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، خلافات سياسية، غياب الديمقراطية، في حين تعرف دول الضفة الشمالية للمتوسط نوعا من الاستقرار، الأمر الآخر الذي تجدر بنا الإشارة إليه هو أن دول الضفة الجنوبية تعمل كل واحدة على حدى في حين دول الضفة الواحدة يعملون كاتحاد وبالتالي كدولة واحدة.
- ✓ طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول المتوسطية و الدول الأوروبية، هي ذات طبيعة غير متكافئة و لصالح الدول الأوروبية على حساب الدول المتوسطية، حيث أن هذه العلاقات هي امتداد للعلاقات ذات الطابع الاستعماري و أنها أصبحت مانعا لأي تطور بين دول جنوب المتوسط مما يشكل عائقا أمام أي محاولة لإيجاد تكامل أفقي بين دول جنوب المتوسط كما هو الحال بالنسبة للجمود الذي يعرفه مشروع اتحاد المغرب العربي، فسياسة إبرام الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي و بعض الدول المغاربية بشكل انفرادي مثلا أثر سلبا على إيجاد نوع من التشاور الدائم بين بلدان المنطقة.

الفصل الثاني: مبادرة 5+5 كإطار للتعاون الأمني المشترك في غرب المتوسط

المبحث الأول: البيئة الأمنية غرب المتوسط

المطلب الأول: منطقة غرب المتوسط : دراسة جيو سياسية

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المشتركة في منطقة غرب المتوسط

المبحث الثاني: مبادرة 5+5: البداية والتطور

المطلب الأول: دوافع نشأة وإعادة بعث مبادرة 5+5

المطلب الثاني: محاور وميادين التعاون في إطار مبادرة 5+5

المبحث الثالث: التعاون الأمني المشترك في غرب المتوسط (مبادرة 5+5)

المطلب الأول: مسار التعاون في إطار مبادرة 5+5

المطلب الثاني: مستويات التعاون في إطار مبادرة 5+5

استنتاجات الفصل الثاني

الفصل الثاني: مبادرة 5+5 كإطار للتعاون الأمني المشترك في غرب المتوسط

المبحث الأول: البيئة الأمنية غرب المتوسط

إن التحولات التي عرفتها الساحة الدولية أدت إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة، أثرت سلبا على بعض المناطق عبر العالم كالساحل الإفريقي و المغرب العربي والبحر المتوسط، والذي هو موضوع دراستنا باعتباره فضاء ذو أهمية جيوسياسية واقتصادية خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، مما يستدعي ضرورة احتواء هذه التهديدات عن طريق التنسيق والتعاون بين دول المنطقة استنادا الى مقاربة شاملة و متعددة الأبعاد ترتكز أساسا على الارتباط بين التنمية و السلم و الأمن الشامل.

وفي هذا الإطار ظهرت العديد من المبادرات الرامية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة لعل أبرز هذه المبادرات: الشراكة الأورومتوسطية، سياسة الجوار الأوربية، الاتحاد من أجل المتوسط، مبادرة 5+5 والتي سنتطرق لدراستها بالتفصيل فيما يلي.

المطلب الأول: منطقة غرب المتوسط: دراسة جيو سياسية

يعد البحر المتوسط مهدا لأهم الحضارات في تاريخ البشرية، فقد اعتمدت الحضارة المصرية التي ظهرت في الحزام الجنوبي للبحر المتوسط والحضارتان الرومانية واليونانية اللتان ظهرتا في الحزام الشمالي للبحر على هذه المنطقة الغنية من العالم القديم، وفيه ولدت الأديان وتقاطعت الثقافات الكبرى مع بعضها البعض[1].

إن القضايا التي تهم منطقة غرب المتوسط لا تتعدى مبدئيا التنسيق و التعاون السياسي والأمني و الاقتصادي و الثقافي جماعيا أو ثنائيا ، و التعاون في هذا الإقليم يستهدف بالدرجة الأولى موضوعات الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة والإرهاب و التطرف، و هذا التعاون يهدف إلى مقابلة هاجس الأمن بخيارات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة .إلا أن هناك قضايا أخرى لم تجد علاجا لها من خلال مسار برشلونة ، مثل أزمة العلاقات الإسبانية – المغربية حول موضوعات الصيد البحري و قضية الصحراء الغربية، و ما خلفته من توتر العلاقات بين المغرب و الجزائر .إن السؤال الذي يطرح

[1] أحمد داود أوغلو، ***العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية***، ت :محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،(الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.2، 2011)، ص .24.

نفسه، متعلق بموقع السياسة الأوروبية الجديدة للتعاون غرب المتوسط من إعلان برشلونة، و هل أن مبادرة 5+5 تمثل صيغة جديدة أو مكملة للتعاون و الشراكة الأورومتوسطية؟

في حقيقة الأمر إن التقارب الجغرافي بين ضفتي غرب المتوسط يعتبر عاملا محوريا في سرعة وسهولة التواصل بين شعوبه، حيث تعود ظاهرة الهجرة إلى عهود قديمة بين دول المنطقة وبالتالي يصعب فصل المتوسط الغربي عن البحر المتوسط في مفهومه الشامل، لا من حيث الجانب الجغرافي والطبيعي ولا من حيث الجانب الجيوسياسي والاستراتيجي، ولكن تنوع طبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية، ولاعتبارات استراتيجية وحضارية جعلته متعددا

إذا يشكل الجزء الغربي من البحر المتوسط تقريبا نصف مساحة الجزء الشرقي أي حوالي 0.85 مليون كلم، 2 ويمتد من الخط الجيولوجي بين تونس وصقلية إلى غاية مضيق جبل طارق، ويعتبر المتوسط أيضا وخاصة في حوضه الغربي جزءا من خط النار أو خط الكوارث، ويقصد بذلك الزلازل والبراكين، فبالنسبة للبراكين، تنفرد بها الجزر الإيطالية كونها تحوي أهم البراكين النشطة (آيتنا، فيزوف، استرمبولي) وبالنسبة للزلازل، فالجزائر والمملكة المغربية لوحدهما سجلتا أغلب الهزات العنيفة، التي خلفت خسائر بشرية ومادية أكثر من أي جهة أخرى في غرب المتوسط

يشكل المتوسط الغربي بوابة للمتوسط ككل من الناحية الغربية، ومن ثمة بوابة/حلقة وصل بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، وبالتالي، فمكانته الاقتصادية عالية الأهمية، حيث تعبُر المنطقة سنويا أكثر من 70000سفينة 1 من وإلى الأطلسي، كما يتركز حوالي % 60 من سكان الدول المشاطئة له على السواحل لعوامل متعددة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مدن مليونية ساحلية والتي تكون لها حتما تداعيات سلبية على البيئة والتنمية المستدامة وكذلك على تسييرها[1].

وينقسم حوض المتوسط الغربي كما وأن سبق الذكر إلى دول أوربية متقدمة أي عالم متقدم له نفس المقومات الحضارية والدينية، وعالم آخر متخلف كذلك له نفس المقومات الدينية والحضارية وكان في السابق مستعمرا وخاضعا لدول القسم الأول لكن المفارقة هنا هو أن هذه المنطقة تحتوي على موارد وثروات باطنية هامة، خاصة النفط والغاز الطبيعي، إذ تضم 3/2 من الاحتياطات العالمية من النفط والمتواجد بالجزائر وليبيا، والفوسفات في الغرب، وتختزن الجزائر حوالي 3.7 ترليون م3 من احتياطي الغاز الطبيعي مما يضعها في المرتبة السادسة عالميا في هذا المجال وهو ما يوازي نحو 6% من

[1] مصطفى ينون ، ***المرجع السابق الذكر***، ص.15.

مجموع احتياطي الأوبيك[1]، وهو ما يجعل الدول الأوربية حريصة على أن تكون الشريك الاستراتيجي الأول من أجل الاستفادة من ثروات وموارد منطقة جنوب المتوسط، وهو ما يوضحه الشكل التالي الذي نرى من خلاله أن دول المغرب العربي تحتوي على ثروات وموارد تعتمد عليها دول الاتحاد الأوربي في صناعتها.

الشكل رقم 02 : الموارد الاقتصادية لدول المغرب العربي

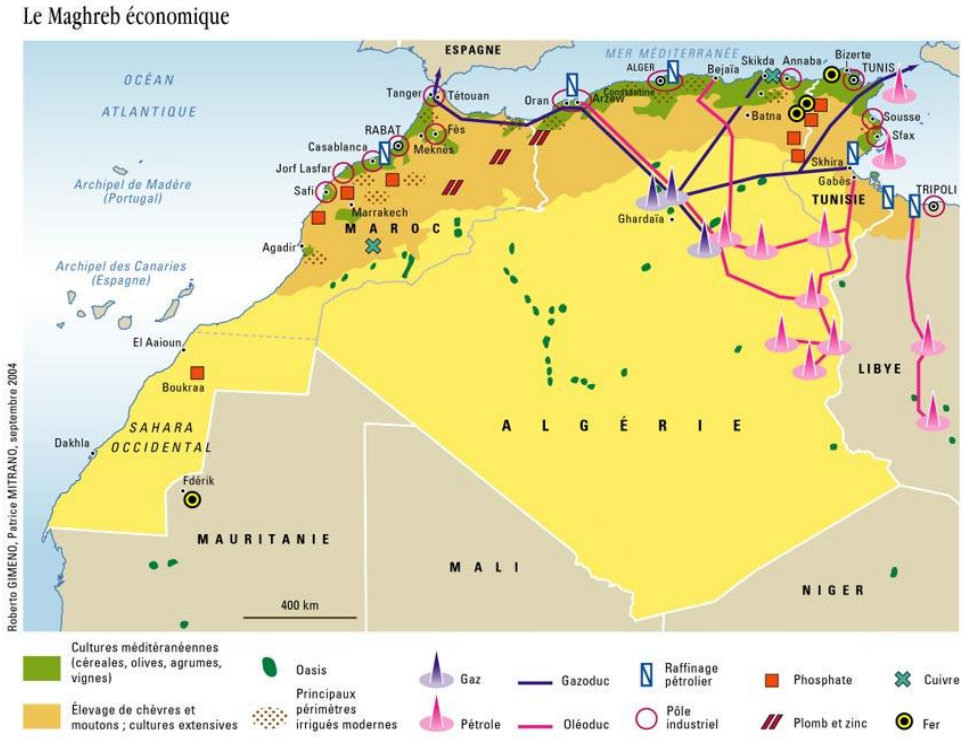

© *Questions internationales*, numéro 10, La Documentation française, Paris, novembre-décembre 2004.
http://www.ladocfrancaise.gouv.fr/revues/qi/sommaires/10/sommaire10.shtml

المصدر: الرابط الإلكتروني:

http://www.diploweb.com/cartes/qi10maghreb.jpg, consulté le : (24/02/2017).

ولقد شهدت الجهة الغربية للبحر المتوسط تصنيفا استراتيجيا جديدا مع نهاية عهد الحرب الباردة، حيث حرصت دول جنوب أوروبا الغربية على ملء فراغ "الانسحاب الاستراتيجي" السوفياتي في عرض المتوسط ببناء جسور استراتيجية أمنية مع منطقة المغرب العربي التي كانت تشكو دولها من هامشيتها في العلاقات المتوسطية، بدأ مركزها السياسي والعسكري يتعزز في ظل الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة

[1] عبد النور ناجي، ***المرجع السابق الذكر***، ص. 05.

الأمريكية ودول أوربا الغربية بها، مما أعطى لهذا الاهتمام بعدا تنافسيا جديدا للقوى الدولية من أجل السيطرة على البحر المتوسط.

لقد زاد هذا التقسيم الاستراتيجي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة من تكريس تقسيم المجال المتوسطي إلى منطقة شرقية وأخرى غربية، في حين تحولت رهانات ما بعد الحرب الباردة في المتوسط من إطار شرق غرب إلى رهانات جديدة بمؤشرات صراعية خفية شمال جنوب؛ كما شهدت أوربا بعد تفكك المعسكر الشرقي نوعا من التراضي الاستراتيجي لتقسيم مناطق النفوذ، حيث تتمتع ألمانيا بأفضلية في التعامل مع دول أوربا الشرقية بينما تتجه فرنسا وإيطاليا وإسبانيا إلى تدعيم نفوذها غربي المتوسط[1].

وعموما تتميز منطقة جنوب غرب المتوسط بأنها:

تنتمي إلى الفضاء المغاربي أي امتداد مغاربي و تقع في منطقة شمال الساحل الإفريقي أي لها امتداد إفريقي، لها كذلك امتداد عربي لأن 05 دول هي عربية، وكذا لها امتداد إسلامي لأن الدول الخمس تدين بالإسلام.

وتوضح الأشكال التالية 03-04 التعاملات التجارية بين دول المغرب العربي وأوربا والتي يمكن القول أنها تعاملات قوية في المجال الاقتصادي حيث تتوفر الدول الجنوبية على الموارد التي تحتاجها الدول الجنوبية في صناعاتها ، كما تتوفر دول الاتحاد الأوربي على السلع التي تحتاجها الدول الجنوبية مما يجعل هذه الأخيرة سوقا لمنتوجات دول الاتحاد الأوربي

الشكل رقم 03 : التصدير والاستيراد لدى دول المغرب العربي الثلاث (تونس، المغرب، الجزائر)

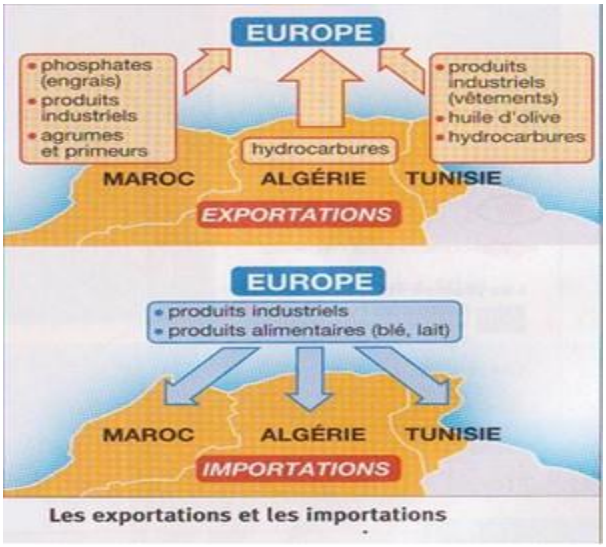

[1] بونوار بن صايم،" تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط"، الجزائر :جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط، أفريل 2008، ص. 04.

المصدر: الرابط الإلكتروني:

http://aurelienloriau.free.fr/cinqui%E8me/geo/maghreb/images/schema.jpg, consulté le : (20/03/2017).

الشكل رقم 04 : تجارة السلع والخدمات في المتوسط (2012)

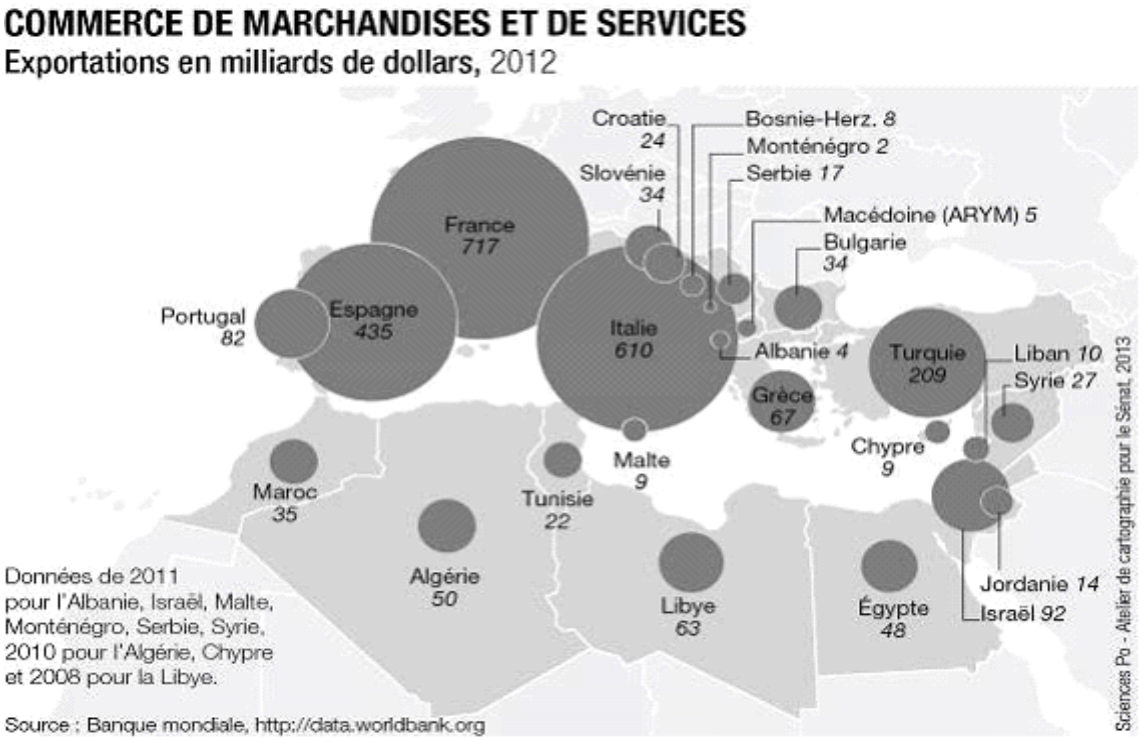

المصدر: على الرابط الإلكتروني:

http://data.worldbank.org, consulté le : (24/05/2017).

الشكل رقم 05 : عدد سكان المتوسط في سنة 2030

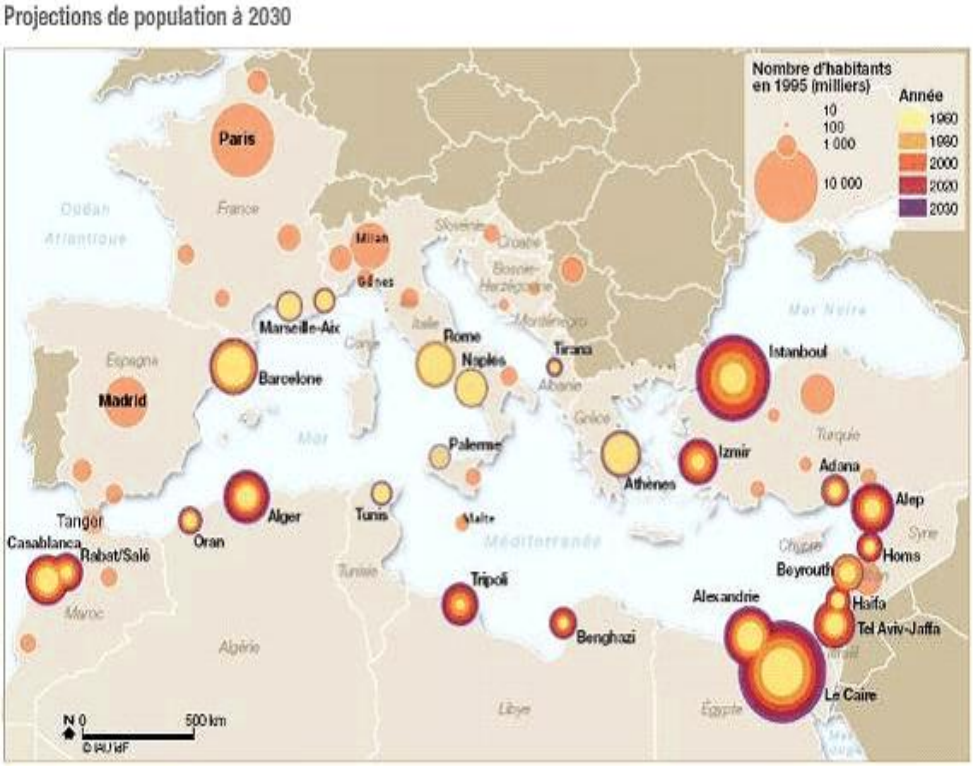

المصدر: على الرابط الإلكتروني:

http://www.iau-idf.fr/detail/etude/la-mediterranee-a-laube-dune-metamorphose.html, consulté le : (27/06/2017).

تعرف دول شمال غرب المتوسط بدول القوس اللاتيني وهي وفقا للمنطق الاستراتيجي الأمني: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا، يحدها من الغرب والشمال المحيطان الأطلسي والمتجمد الشمالي، ومن الجنوب البحر المتوسط، أما من الشرق فتندمج أوروبا بكتلة أوراسيا القارية، أما أقطار أوروبا الإقليمية، يمكن تقسيمها إلى عدد من المجموعات الإقليمية المتميزة ، هي أوروبا الوسطى الغربية، أوربا الشمالية، وأوربا الجنوبية.[1]

وتتشكل بلدان جنوب غرب المتوسط من المغرب، الجزائر، تونس وليبيا، فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا، بساحل يمتد طوله إلى 1200 كلم، يحدها النيجر ومالي وموريتانيا جنوبا،

[1] محمد حامد الطائي وآخرون، **جغرافية العالم الإقليمية :أوروبا والاتحاد السوفييتي**، (بيروت :مكتبة الحياة ، 1992)، ص.ص، 50-51.

تونس وليبيا شرقا، والمغرب غربا، أما ليبيا فيحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الغرب تونس والجزائر ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1800 كلم ومن الجنوب النيجر والتشاد، أما تونس فتقع شمال شرق المغرب العربي ، يحدها من الشمال والشرق البحر المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1300 كلم، ومن الجنوب والشرق ليبيا، ومن الغرب الجزائر، أما المملكة المغربية، تقع شمال غرب المغرب العربي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 537 كلم، والممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل إلى حوالي 2446 كلم، يحدها من الشرق الجزائر، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب الصحراء الغربية[1]، وكما سبق الذكر تمتلك دول جنوب غرب المتوسط الخمسة من مقومات القوة (أرجع الصفحة 18) ما يؤهلها لتكوين شراكة استراتيجية مع دول شمال غرب المتوسط إلا أن أهم نقطة لا تخدم مسعاها تتمثل في الهوة في مستوى التنمية بين دول ضفتي المتوسط، وتأثير العولمة على اقتصاد دول الضفة الجنوبية[2].

وكما جاء في تقرير لمنظمة اتحاد أوربا الغربية ما يأتي:

"**إن أوربا ليس بإمكانها إقامة أمنها من غير الأخذ بعين الاعتبار علاقاتها مع جيرانها الجنوبيين التي تتضمن عددا من المخاطر التي من المؤكد ليست لأول وهلة عسكرية، لكن تمس استقرارها الداخلي وسير اقتصادها**".[3]

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي :دراسة قانونية سياسية**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص.ص. 22-23.

[2] عبد القادر شربال ، **البحر الأبيض المتوسط بين السيادة و الحرية**، الجزائر : دار هومة ، 2009 ، ص27 .

[3] بوزيد أعمر، المرجع نفسه، ص. 164.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المشتركة في منطقة غرب المتوسط

أضفت التحولات العالمية الجديدة التي عرفها العالم عامة ومنطقة المتوسط خاصة ، بيئة أمنية انعكست على طبيعة التهديدات التي تغيرت من دولة لأخرى ومن ضفة لأخرى، هذا ما جعل الحوار والتشاور بشأن المسائل الأمنية ضرورة وأولوية في سياق دولي يتميز بتنامي التهديدات خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتي نعتبرها تهديدات مشتركة بين ضفتي دول غرب المتوسط، ذلك أن المتوسط في مجموعه يضم 21 دولة تمثل أكثر من ثلاثين تقليدا اجتماعيا وثقافيا ودينيا، إلى جانب أكثر من عشرين لغة وهو ما جعلها منطقة معقدة وهشة في آن واحد، وبمثابة فسيفساء من التجمعات واللغات والأديان والمعتقدات[1]

وعلى هذا الأساس فقد حددت الدراسة أهم تهديد أمني مشترك لدول منطقة غرب المتوسط يعبر عن ديناميكية التحالف بين ثلاث فواعل فوق قومية: حركات الإرهاب الدولي، التنظيمات الإجرامية ومجموعات المهاجرين غير الشرعيين والذي يظهر في ظاهرتي: Narcoterrorism وتهريب المهاجرين غير الشرعيين:

- ✓ **التحالف بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة:**

Narcoterrorism مصطلح معقد، لا يوجد اتفاق على ضبط مفهومه فهناك من يربطه بكل ما يتعلق بتجارة أو تهريب المخدرات، في حين يعتبره البعض الآخر شكل من أشكال الإرهاب المرتبط بالإنتاج غير المشروع للمخدرات، تعود جذوره للثمانينيات من القرن الماضي، لوصف ظاهرة استخدام تجار المخدرات لأعمال الترهيب في أمريكا اللاتينية (كولومبيا، البيرو...) للضغط على الحكومات فيها، إلا أنه غالبا ما يستعمل للتعبير عن توظيف أرباح تجارة المخدرات في تمويل النشاط الإرهابي أو لوصف ظاهرة تحالف الجريمة المنظمة والإرهاب.[2]

---

[1] بوزيد أعمر، ***شركاء أم متنافسون سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية- الأوربية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا)***، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014)، ط1، ص. 132.

[2] Angelina stanogoska,“ the connection between terrorism and organized crime: narcoterrorism and other hybrid” , faculty of security, republic of Macedonia, en ligne sur : ***https://www.academia.edu/2163809/The_Connection_between_Terrorism_and_Organized_Crime_Narcoterrorism_and_other_hybrids***, consulté le : 14/08//2017.

تم استعماله لأول مرة من قبل رئيس البيرو "**Blaund Terry**" سنة 1983، للتعبير عن الهجومات التي قام بها تنظيم ***SenderoLuminoso**في البيرو، وفي سنة 1985، بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة عندما تم التحالف بين "**عصابة مديلينMadellinCartel**" لتجارة المخدرات (الكوكايين) و"**المجموعة الارهابية م.Terrorist group M-1919**" في كولومبيا، لوقف عملية تسليم قادة العصابة إلى القضاء مما تسبب في مقتل أحد عشر قاضيا.[1]

ومنه يمكن القول بأن**« Narcoterrorism »**مفهوم يحمل معنيين:

- الأول يركز على متغير الجريمة المنظمة حيث ارتبط المفهوم في بدايات ظهوره بظاهرة توظيف أدوات الترهيب كعمليات الخطف، الاغتيال، التهديد... من قبل تجار المخدرات ضد شرطة مكافحة تجارة المخدرات في كل من البيرو وكولومبيا، ووفق هذا المنطلق يتضمن **« Narcoterrorism »** محاولات مهربي المخدرات التأثير على الحكومات باستعمال أسلوب الترهيب أو العنف الممنهج.
- الثاني يجعل من الإرهاب المتغير الأساسي للظاهرة، وهو ما يظهر في تعريف وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية بأنه شكل من أشكال التحالف بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة من خلال تقديم المساعدة وتوفير البيئة المناسبة لتهريب المخدرات بمقابل مادي لتمويل الأنشطة الإرهابية. [2]

وبشكل عام**« Narcoterrorism »**مفهوم يصف كل مظاهر التحالف بين الجريمة المنظمة والإرهاب له بعد براغماتي وهو تحقيق مصلحة متبادلة مضمونها تأمين طرق تهريب أو تجارة المخدرات من جهة، وكذا تقديم الدعم أو التمويل للتنظيمات الإرهابية من جهة أخرى.

من الوهلة الأولى يتضح بأن الإرهاب والجريمة المنظمة مجموعتين منفصلتين تهدد الأمن الوطني والدولي، لكل منهما برامج وأهداف، رؤى وتصورات معينة، ولكن يحدث بينهما تحالف نتيجة

***LeSentier Lumineux**، الدرب المضيء، تنظيم سياسي اشتراكي يتبنى نهج الماركسية الماوية، شارك في نزاع مسلح بالبيرو ما بين 1980 – 1990 الذي خلف 70000 ضحية، وقد صنف في القائمة الرسمية للمنظمات الارهابية لكل من كندا، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

[1]Jonas Harteluis, ***Narcoterrorism***, policy paper, the east west institute and the Swedish Carnegie institute, November 2008, p.13.

[2]Emme bjornehed, "Narco-terrorism: the merger of the war on drugs and the war on terror", ***Routledge Taylor and Francis group***, November 2004,(pp.305-324), pp.2-3.

لالتقاء المصالح، فهما يواجهان خصم واحد وهو الدولة بالبحث عن كيفية إضعافها لتأمين مسارات التهريب والتجنيد من جهة وإقامة معالم دولة جديدة وفقا لإيديولوجية معينة من جهة أخرى.

ومنه تتعدد أساب التقارب بين المجموعات الإرهابية والإجرامية إلا أنه في رأينا القوة والتمويل أهم عوامل التحالف بين التنظيمين لتحقيق مصلحة متبادلة، حيث يمكن أن تساهم التجارة غير المشروعة للمخدرات مثلا في زيادة نشاط المجموعات الإرهابية من خلال:

- تمويل العمليات الإرهابية.
- خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار من أجل توفير البيئة المناسبة لنشاط هذه الفواعل.
- توفير بيئة هشة من خلال نشر الفساد في مؤسسات الدولة وإضعاف البناء الاجتماعي، بحيث يجعل الدولة غير قادرة على مواجهة الأعمال الإرهابية.
- تقديم الخدمات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف الإرهاب والجريمة مثلا: تهريب الأسلحة، تبييض الأموال، تزوير الوثائق لتسهيل حركة تنقل الإرهابيين والمجرمين... [1]

وبالتالي يتبين بشكل واضح أن المنظمات الإجرامية والإرهابية لديها الكثير من القواسم المشتركة: تنشط بطريقة سرية وغير مشروعة، تسبب ضحايا، تستعمل وسائل الترعيب والتهديد كالاغتيال، الاختطاف... ولكنهما يختلفان في الغاية فالإرهابيون يبررون أعمالهم الإجرامية انطلاقا من رؤى وخطابات إيديولوجية وسياسية، في حين أن الجريمة المنظمة لا تهمها سلطات الدولة والحكومة القائمة مادامت لا تعرقل نشاطها فهي تسعى أساسا إلى تحقيق أرباح وجمع المال.

وعلى هذا الأساس يكمن الترابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في إطار ما يعرف بظاهرة« **Narcoterrorism** »أساسا في تجسيد متغيري **القوة والتمويل**، فالجماعات الإرهابية تحتاج إلى التمويل لتغطية نفقاتها وهو الذي توفره الجريمة المنظمة بصفة غير قانونية مقابل تأمين نشاطها بمعنى عبورها عبر مختلف الأقاليم الجغرافية ، وهو ما يؤدي إلى تنامي التهديد لكل منهما من خلال هذا التفاعل.

من الناحية القانونية تجرم كل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية لمكافحة الإرهابكل مساعي تمويل أو مساعدة هذه التنظيمات وتعد ذلك عملا إرهابيا، حيث يحث **قرار مجلس الأمن رقم 1373، الصادر في 28 سبتمبر 2001**، الدول الأعضاء تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز قدرتها القانونية والمؤسساتية على التصدي للأنشطة الإرهابية، باتخاذ التدابير التالية :

[1] Mark A.R.Kleiman, "illicit drugs and the terrorist threat: causal links and implications for domestic drug control policy", CRS report for Congress, April 2004, pp.2 – 3.

- تجريم **تمويل الإرهاب**.
- القيام بدون تأخير بتجميد أي أموال لأشخاص يشاركون في أعمال الإرهاب.
- منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي.
- عدم توفير الملاذ الآمن، الدعم أو المساندة للإرهابيين.
- تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أية جماعة تمارس أعمالا إرهابية أو تخطط لها.
- التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في تلك الأعمال الإرهابية، واكتشافها، واعتقال المشتركين فيها وتسليمهم وتقديمهم للعدالة.
- تجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية وتقديم مخالفيها للعدالة.

يتفاعل الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة غرب المتوسط من خلال ثلاثة مراحل أساسية:

- **تدفق تجارة "الكوكايين" من منطقة أمريكا اللاتينية نحو أوروبا مرورا بإفريقيا:**

يبدأ مسار نقل وتهريب "**الكوكايين**" من كولومبيا، البيرو وبوليفيا نحو أمريكا عبر المكسيك، ونحو أوروبا عبر دول غرب إفريقيا خاصة منها منطقة خليج غينيا– غينيا بيساو **Guinea-Bissau**التي تقع على ساحل المحيط الأطلسي، حيث يطلق عليها "**دولة تهريب المخدرات Narco-State**" نظرا لأنها مركز شحن المخدرات نحو إفريقيا وأوروبا، لتدخل الدول الأوروبيةمن الجهة الجنوبيةعبر إسبانيا والبرتغال ومن الجهة الشمالية عبر هولندا وبلجيكا، ويعتبر الاتحاد الأوروبي (27 دولة) ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية **EFTA**، ثاني أكبر سوق استهلاكية لمادة"**الكوكايين**"بعد أمريكا الشمالية حيث تستقبل من 20 إلى 40 طن سنويا بما يكلف حوالي 600 مليون دولار، وفي هذا الإطار تصنف المملكة المتحدة أكبر مستهلك في سوق الكوكايين (مليون مستخدم خلال سنة 2007–2008) وتليها إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا وفرنسا، وفي الخريطة الجغرافية التالية أهم مسارات نقل "**الكوكايين**" من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة:

الشكل رقم 06: أهم مسارات تدفق"الكوكايين" خلال سنة 2008.

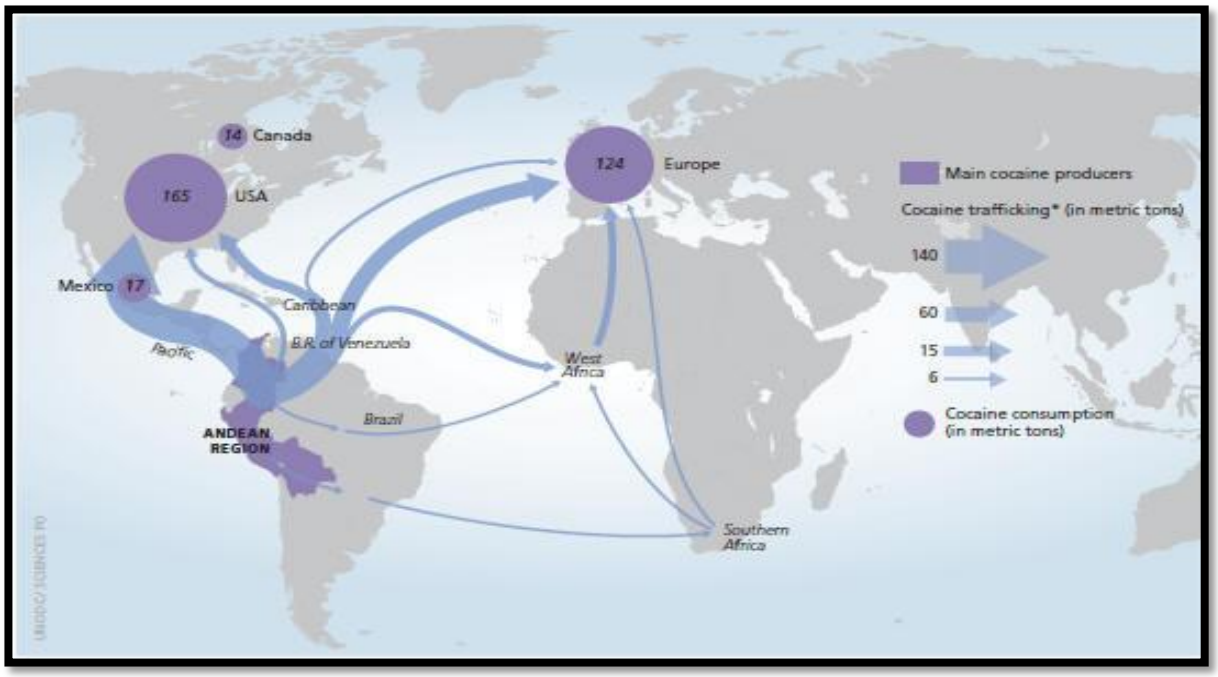

source: United Nations Office On Drugs and Crime (ONUDC), ***the globalization of crime a transnational organized crime threat assessment***, world drug report, 2010, p.105.

- **تحالف الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في منطقة الساحل وغرب إفريقيا**

تعتبر منطقة غرب إفريقيا (تضم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) والساحل الإفريقي (موريتانيا ، مالي، الجزائر، النيجر، تشاد، السودان) بيئة خصبة لبروز ظاهرة «**Narcoterrorism**»،نظرا لأنها تتوفر على معطيات جغرافية، سياسية واقتصادية... تساعد على قيام التحالف وهي:

- منطقة نشاط وتفاعل التنظيمات والجماعات الإرهابية نذكر منها:" **تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي AQIM– Al-Qaida in theIslamic Maghreb**"، "**حركة أنصار الدينAnsarEddin**" **في شمال مالي، "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد" في غرب إفريقيا،"بوكو حرمBoko Haram" في نيجيريا..**

- دول تعاني من إشكالية شرعية ومشروعية بناء الدولة على أسس الديمقراطية والشفافية،ضعف مؤسسات وهياكل الدولة (دولة القانون)،غياب إستراتيجية أمنية، تمزق اجتماعي وأزمة هوية، تزايد وتيرة النزاعات العرقية والحركات الانفصالية، ضعف مؤشرات التنمية بكل أبعادها، تفشي الأمراض والفقر المدقع، الكوارث الطبيعية منها الجفاف والتصحر... وكلها عوامل تهدد الأمن الإنساني بكل مستوياته.[1]
- تنامي نشاط التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية خاصة في منطقة غرب إفريقيا نظرا للطبيعة الجغرافية للمنطقة (صحراوية – وذات حدود واسعة)وعدم قدرة الدولة على التحكم في كامل الإقليم، مما يجعلها تعرف أزمات سياسية وأمنية متكررة والتي ميزت المنطقة خلال سنوات التسعينيات (سيراليون، ليبيريا، ساحل العاج...)ومن أبرز أشكالها نذكر:**تهريب المخدرات، تجارة الأسلحة، الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، القرصنة البحرية...**

وبالتالي كل هذه المؤشرات أدت إلى هشاشة أمنية في المنطقة الممتدة من غرب إفريقيا إلى الساحل وشمال إفريقيا، مما يؤدي إلى تنامي فرص التقاء مصالح التنظيمات الإجرامية والإرهابية، فما هي مظاهر التحالف بينها؟

يظهر التحالف أساسا في تجسيد ثنائية **القوة والتمويل** من خلال توفير البيئة الأمنية الهشة من خلال زيادة نشاط الحركات الإرهابية (الاغتيالات، التفجيرات، الخطف...) بهدف إضعاف سلطة الدولة وتأمين معابر نقل وتهريب المخدرات ومن ثم توزيعها على المناطق الأخرى.

أولا – تجسيد متغير القوة : توفير بيئة أمنية هشة تساعد على تنقل التنظيمات الإجرامية، ويتجسد ذلك بتزايد نشاط المجموعات الإرهابية بدرجة كبيرة من العنف والتطرف الراديكالي، تحركها دوافع سياسية، ايديولوجية، عرقية ودينية... باسم الجهاد والدعوة إلى تجسيد الخلافة وبناء الدولة الإسلامية في إفريقيا والمغرب والشرق الأوسط، وفي هذا الإطار، أقامت هذه الحركات تحالفات فيما بينها بشكل رسمي أو غير رسمي على أساس أنها تتقاسم رؤية وتصور مشترك معادي لأنظمة الحكم القائمة (إقامة الدولة الإسلامية)، تستعمل وسائل التطرف العنيف (الخطف، الاغتيال، التفجير،وكل مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان...) لتشكل بذلك ما يعرف "تحالف مقدس **Holy Alliance**" الذي يؤسس لشبكة إرهابية عبر قومية تنشط على امتداد " **قوس عدم الاستقرارarc of instability**" وهو تعبير يطلق على المنطقة

[1] Michel Luntumbue, groupes armés, ***conflits et gouvernance en Afrique de l'Ouest : une grille de lecture***, Bruxelles : Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, 27 Janvier 2012, pp 2-4, en ligne sur:
http://www.grip.org/fr, consulté le : 05/09/2017.

الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر بما في ذلك الشرق الأوسط وآسيا، نظرا للأوضاع الأمنية، السياسية والاقتصادية... المتدهورة التي تعيشها المنطقة.[1]

وما يزيد من تفاقم ظاهرة الإرهاب في إفريقيا هو زيادة الروابط بين هذه التنظيمات الجهوية (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بوكو حرام، حركة أنصارو، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا...) مع ما يعرف "بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**DAESH** "، وفقا لتقديرات تقارير الأمم المتحدة فإن أكثر من أربعين مجموعة إرهابية أعلنت ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية، في المغرب العربي، الساحل، ومناطق أخرى في إفريقيا... وأكثر من عشرون مجموعة إرهابية تتواصل معها لتشكل شبكة إرهابية فوق قومية نذكر منها : "جنود الخليفة **the Soldiers of theCaliphate**" في الجزائر، "الدولة الإسلامية **the Islamic State**" في ليبيا، "جند الخليفة **theJund al-Khilafah**" في تونس، "الاعتصام بالقرآن والسنة **al-I'tisam of the Koranand Sunnah**" في السودان، "جماعة أنصار بيت المقدس **JamaatAnsar Bait al-Maqdis**" في سيناء...[2]

وفقا لتقديرات سنة 2015، صنفت كل من ليبيا، مالي ، تونس ، النيجر، والجزائر على أنها الدول الأكثر عرضة للهجمات الإرهابية، وقد توسع "**قوس عدم الاستقرار**" ليشمل دول غرب وجنوب إفريقيا، مثلا أعمال العنف بدرجة من التصعيد الذي يقوم به تنظيم "بوكو حرام" في نيجيريا وشمال الكاميرون،[3] وهو ما توضحه الخريطة الجغرافية التالية :

[1]Yonah Alexander, ***Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014***, Inter-University Center for Terrorism Studies, February 2015, pp.2-4, en ligne sur : ***http://www.potomacinstitute.org/images/ICTS/IUCTS_2015FINALTERRORISMNAFRICASAHEL2014.pdf***, consulté le : 30/01/2017.

[2]JermeyH.Keenan, "Instability and Terrorism in Africa's Sahel: A Primer", January 2016, en ligne sur : ***https://www.justsecurity.org,*** consulté le : 10/09/2017.

[3]Yonah Alexander, ***Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015***, Inter-University Center for Terrorism Studies, March 2016, pp.4-6, en ligne sur : ***http://www.potomacinstitute.org/images/TerrNASahel2015.pdf,*** consulté le : 10/09/2017**.**

الشكل رقم 07: الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل والمغرب منذ أحداث 11 سبتمبر

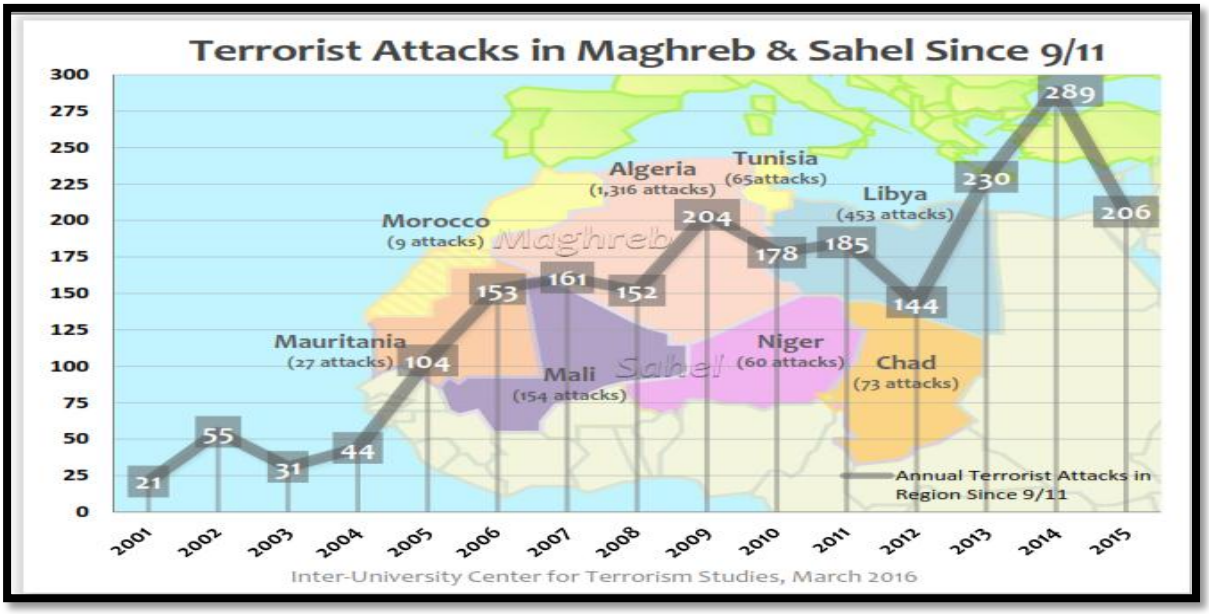

Source :Yonah Alexander, ***Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015***, Inter-University Center for Terrorism Studies, March 2016,***op.cit***, p6.

ثانيا – تجسيد متغير التمويل: يتجلى دور التنظيمات الإجرامية في تمويل الأعمال الإرهابية بتوفير المال والعتاد لتغطية تكاليف العمليات الإرهابية، تقديم الخدمات اللوجستية كالتزوير، الإقامة... وعلى هذا الأساس تتعدد مصادر تمويل الإرهاب من خلال :

- عمل التجارة والأنشطة الربحية الأخرى كتبييض الأموال.
- المنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني.
- تهريب الأسلحة والسلع والعملات النقدية
- تهريب المخدرات.[1]

- **تهريب المخدرات من إفريقيا إلى أوروبا**

[1] « Financement du terrorisme en Afrique de l'ouest », le Groupe d'Action Financier – GAF, Octobre 2013, pp.25-30, en ligne sur : ***http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/FT-en-Afrique-de-louest.pdf***, consulté le : 12/09/2017.

يتم نقل وتهريب المخدرات (الكوكايين) إلى أوروبا من أمريكا اللاتينية مرورا بإفريقيا من خلال ثلاث أقطاب أو مراكز جغرافية أساسية:

- القطب الشمالي : ويشمل غينيا بيساو، غينيا، غامبيا والسينغال.
- القطب الجنوبي : يضم كل من نيجيريا، البنين، التوغو وغانا.
- قطب شرقي يتمثل في مالي وبعض مناطق من موريتانيا يستعمل أساسا لاستقبال الشحنات عن طريق البر.

توضح الخريطة الجغرافية التالية مراكز نقل وتوزيع المخدرات في غرب إفريقيا، وتدفقات تهريب المخدرات (الكوكايين) من أمريكا اللاتينية وصولا إلى أوروبا عبر البرتغال، اسبانيا، فرنسا وايطاليا.

الشكل رقم 08 : تدفقات تهريب الكوكايين من غرب وشمال إفريقيا إلى أوروبا.

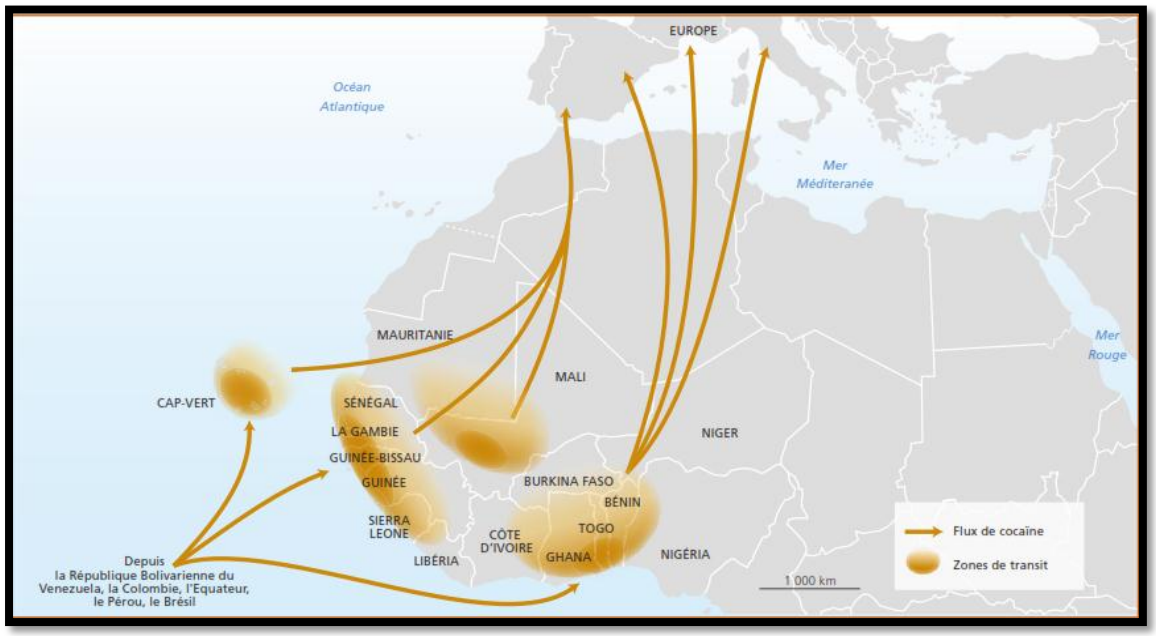

Source : « Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest : une Evaluation des Menaces », ***Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime,*** Février 2013, p.14.

بعد نقل الكوكايين إلى أوروبا بالتعاون بين التنظيمات الإجرامية والإرهابية في إفريقيا، يتم بيعها بالتجزئة للاستهلاك حيث يتمركز ثلثي مستهلكي "الكوكايين" في كل من المملكة المتحدة، اسبانيا وإيطاليا، فوفقا لمعطيات متعلقة بتهريب وتجارة المخدرات في كل من اسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، سويسرا

والبرتغال للفترة ما بين 2010 و2011، فإنه قد تم توقيف حوالي 2000 شخص من غرب إفريقيا (نيجيريا) بتهمة تهريب ومتاجرة "الكوكايين" فيها.[1]

- ✓ **تهريب المهاجرين غير الشرعيين:**

تعتبر الهجرة ظاهرة اقتصادية واجتماعية بالأساس تعكس مظاهر التنوع الثقافي، الحضاري واللغوي وتجسد حق الإنسان في التنقل، إلا أنه أخذت بعدا أمنيا وسياسيا نتيجة للتزايد المطرد في أعداد المهاجرين غير الشرعيين وتداعيات ذلك على منظومة الأمن الشامل لدول المنبع، المعبر والدول المستقبلة لها، ليتم جراء ذلك تصنيفها ضمن التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأهم قضايا مسارات بناء الأمن في المتوسط من إعلان برشلونة سنة 1995، حيث أن تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا بلغت أقصى درجاتها سنة 2014 بنسبة170% بالمقارنة مع سنة 2013، وبنسبة 200% خلال السداسي الأول لسنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2014.[2]

وفي ظل الظروف الأمنية والسياسية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية غير المستقرة التي تعرفها دول المصدر من جهة، وصرامة السياسات المتوسطية متعددة الأطراف للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية من خلال تكثيف الرقابة على الحدود الجغرافية البرية والجوية والبحرية من جهة أخرى، تعرف البيئة الأمنية الدولية ظاهرة جديدة تعبر عن التحالف بين التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية ومجموعات المهاجرين غير الشرعيين من خلال " التهريب غير المشروع للمهاجرين " وهو ما تجرمه كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية أهمها بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذي تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة رقم25 في دورتها الخامسة والخمسين (55) سنة 2000.

[1]« Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest : une Evaluation des Menaces », Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, ***op.cit***, pp.15-16.

[2] « Le défi de l'immigration clandestine en Méditerranée », ***fondation Robert Schuman***, Centre de Recherche et des Etudes sur l'Europe, 2015, en ligne sur : ***https://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0352-le-defi-de-l-immigration-clandestine-en-mediterranee***, consulté le : (15/02/2018).

يُعرف المهاجرين* بأنهم أفراد يتواجدون خارج إقليم الدولة التي يُعْتَبرون مواطنين فيها؛ حيث لا يتمتعون بصفة "اللاجئ **réfugie**"، ليس لهم إثبات بإقامة دائمة كما أنهم لا يخضعون للحماية القانونية التي تحددها الاتفاقيات الدبلوماسية الثنائية أو متعددة الأطراف التي تمنح الحق للدولة في حماية رعاياها المتواجدين في الدول الأخرى، وبالتالي فإنه متى توفرت هذه المعايير في شخص خارج دولته الأصلية فهو مهاجر بغض النظر عن طريقة وصوله إليها مشروعة أو غير مشروعة.[1]

وعليه فإن الهجرة هي عمل فردي ينم عن الإرادة الكاملة والحرة للشخص للانتقال من بلد لآخر ولكنه لا يتمتع بالحماية القانونية والدبلوماسية في الدولة المستقبِلة له، والتي تتمتع بالسيادة المطلقة في منحه الإقامة في أراضيها أم لا من دون أن يترتب عن ذلك أية مساءلة قانونية إلا في حالة منحه تأشيرة الدخول والإقامة فيها خلال فترة زمنية محددة، ومنه نتساءل عن الطابع السري وغير الشرعي لظاهرة الهجرة؟

تتعدد صفات الهجرة كتهديد أمني وفقا للخطابات السياسية والإعلامية بين؛ الهجرة "غير المشروعة أو غير المنتظمة illégalle /irrégulière" والتي تحمل دلالة قانونية ترتبط بعدم احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما وما يترتب عن ذلك من جزاء، المهاجرين من "دون أوراق sans papiers" وهو المفهوم الرائج إعلاميا، أما الهجرة "السرية clandestinité" فهي تدل على الهجرة عندما تتم عن طريق العبور غير القانوني والمنظم للحدود الجغرافية من دولة لأخرى برا أو بحرا أو جوا.[2]

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها:

---

* تتعدد مرادفات المهاجر في اللغة الفرنسية لكل منها معنى مختلف؛ migrant هو الشخص الذي ينتقل من بلده الأصلي إلى آخر –لا يحمل فيه صفة المواطنة ولا يتمتع بالجنسية– بحثا عن ظروف حياة أفضل ويثبت إقامته فيها خلال مدة زمنية محددة باثني عشرة شهرا،بينما immigrant الشخص الذي يذهب ويعود من وإلى الخارج للحصول على إقامة في بلد معين بعد أن كان يقيم في بلد آخر لفترة معينة تقدر بـ باثني عشرة شهرا،في حين أن émigrant الشخص الذي يغادر بلد إقامته المعتاد للعيش في بلد آخر لأسباب اقتصادية، مالية، سياسية ودينية...أما اللاجئ réfugié فهو الشخص الذي ينتقل من بلده نظرا لظروف أمنية وسياسية غير مستقرة فيه كالحروب والنزاعات الداخلية يختلف عن المهاجر في نقطة جوهرية وهو أنه يتمتع بالحماية القانونية الدولية في الدولة المستقبِلة له.

[1] « Migration irrégulières, trafic de migrants et droits humains : vers une cohérence »**, Conseil International sur les Politiques des Droits Humains**, 2010, p.2.

[2]« La mesure de la migration clandestine en Europe », Eurostat Working Paper, office de publications officielles des communautés Européennes, 2001, p.p. 8-9.

"دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة"[1]

تجدر الإشارة إلى أن المهاجر غير الشرعي ليس ذلك الذي يدخل إلى إقليم دولة أخرى بطريقة سرية وإنما هو الذي يتواجد فيها بصفة غير قانونية فهو: [2]

- الشخص الذي يقيم في بلد معين خارج إطار المدة المحددة في تأشيرة الدخول أو رخصة الإقامة.
- الشخص الذي سحب منه المستخدِم رخصة العمل والتي كانت تحدد صفته كمهاجر في تلك الدولة.
- الأشخاص الذين دخلوا إقليم دولة أخرى بطريقة سرية، أو كانوا ضحية الاتجار بالبشر أو التهريب.
- الأفراد الذين دخلوا إقليم دولة أخرى بطريقة غير قانونية من دون مساعدة من الغير.
- الأفراد المقيمون في دولة معينة طلبوا اللجوء فيها ولكن تم رفض منحهم صفة اللاجئين فيها.

وعليه فإن الهجرة غير الشرعية تعني خروج شخص من بلده بطريقة سرية وغير مشروعة سواء عبر المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية، من دون أوراق قانونية أو خرق المدة المحددة في تأشيرة الدخول مما يدفع بالدول المستقبلة لها إلى ترحيلهم إلى دولهم الأصلية، وهي تشكل تهديدا أمني عندما تتحالف مع التنظيمات الإجرامية التي تتفق معها لتأمين نقلها مقابل مبلغ مالي متفق عليه في إطار ما يعرف بتهريب المهاجرين غير الشرعيين.

تضمنت **المادة 03** من بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية "باليرمو" سنة 2000، مفهوم تهريب المهاجرين بأنه :

"تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[3]

---

[1] عبد العاطي شتيوي، "التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، بحث مقدم في : ندوة ***الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية***،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة المغربية، 2014، ص.8.

[2] « Migration irrégulières, trafic de migrants et droits humains : vers une cohérence »**, Conseil International sur les Politiques des Droits Humain, op.cit**, p.3.

[3] المادة 03، ***بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية***، قرار الجمعية العامة رقم 25، دورة.55، 15 نوفمبر 2000.

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه قد تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية من الانتقال غير المشروع، غير المنظم والسري من مكان إلى آخر عبر الحدود الدولية إلى التهريب من خلال تحالف الجريمة المنظمة والمهاجرين غير الشرعيين مما يشكل تهديدا أمنيا على مستويات الأمن القومي والإقليمي بكل أبعاده، مما أدى إلى أمننة ظاهرة الهجرة في الخطابات الأوروبية وطرح ضرورة توحيد الجهود المشتركة بين دول ضفتي المتوسط لمواجهتها.

يعاني الاتحاد الأوروبي من مشكلة التزايد المطرد لعدد المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا والشرق الأوسط، حيث أنه كل سنة ما يقارب نسبة 9% من المهاجرين بطريقة غير مشروعة يتدفقون إلى أوروبا من دول غرب إفريقيا لأسباب أمنية وسوسيو اقتصادية.

تمثل تدفقات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البحر إلى أوروبا نسبة 80%، حيث تستهدف أساسا دول جنوب أوروبا؛ إسبانيا تستقبل المهاجرين من المغرب والجزائر عبر الأندلس ومضيق جبل طارق ومن السنغال عبر جزر الكناري، إيطاليا من تونس وليبيا عبر جزيرتي صقلية وسردينيا ، مالطا من ليبيا، اليونان من تركيا ومصر، وذلك من خلال قوارب صغيرة ليست مخصصة للإبحار على مسافات بعيدة مما يعرض حياة ركابها إلى خطر الغرق المحتم (zodiacs –borques– motogodilles)، وتقدر تكلفة نقل المهاجر من تونس إلى إيطاليا مثلا من 750 إلى 1000 يورو.[1]

تجدر الإشارة إلى أنه برزت ظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا إلى أوروبا بداية من تسعينيات القرن الماضي عندما أقرت إسبانيا وإيطاليا تشديد الرقابة على حدودها لمنع تدفقات الهجرة إليها من دول شمال إفريقيا، فلجأ المهاجر إلى اختيار الطريق الأكثر بساطة وهو عبور مضيق جبل طارق (طوله 13 كلم) عبر جزيرتي سبتة ومليلة للولوج إلى إسبانيا وبالتالي منطقة شنغن – أوروبا، فما هي أهم دول المنبع من غرب إفريقيا وما هي أهم مسارات تهريب المهاجرين إلى أوروبا؟

تعتبر إيطاليا، إسبانيا، مالطا وإيطاليا أهم منافذ تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا وتبين الخريطة الجغرافية التالية أهم المسارات البحرية والبرية لتدفقات تهريب المهاجرين غير الشرعيين من جنوب، غرب وشرق المتوسط التي تعتبر دول ممر من موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا والسنغال... وذلك في خمس مسارات أساسية بما يتضح في الخريطة الجغرافية التالية:

- الطريق البحري إلى إسبانيا عبر جزر الكناري؛

[1] Emilie derenne, « le trafic illicite de migrants en mer méditerranée : une menace criminelle sous contrôle », ***Institut National des Hautes Etudes de la Sécurité et de la Justice***, février 2013, pp. 23-30.

- الطريق البري إلى المقاطعات الإسبانية في إفريقيا الشمالية؛
- الطريق البري والبحري إلى إسبانيا عبر مضيق جبل طارق؛
- الطريق البري والبحري إلى إيطاليا عبر جزيرة لامبيدوسا؛
- الطريق البري والبحري عبر عبور المتوسط إلى اليونان؛

تجدر الإشارة إلى أنه تحقق تنظيمات التهريب غير المشروع للمهاجرين من غرب إفريقيا إلى أوروبا حوالي 150 مليون دولار أمريكي كل سنة وذلك حسب معطيات مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات لسنة 2015.

الشكل رقم 09: المسارات البحرية لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا

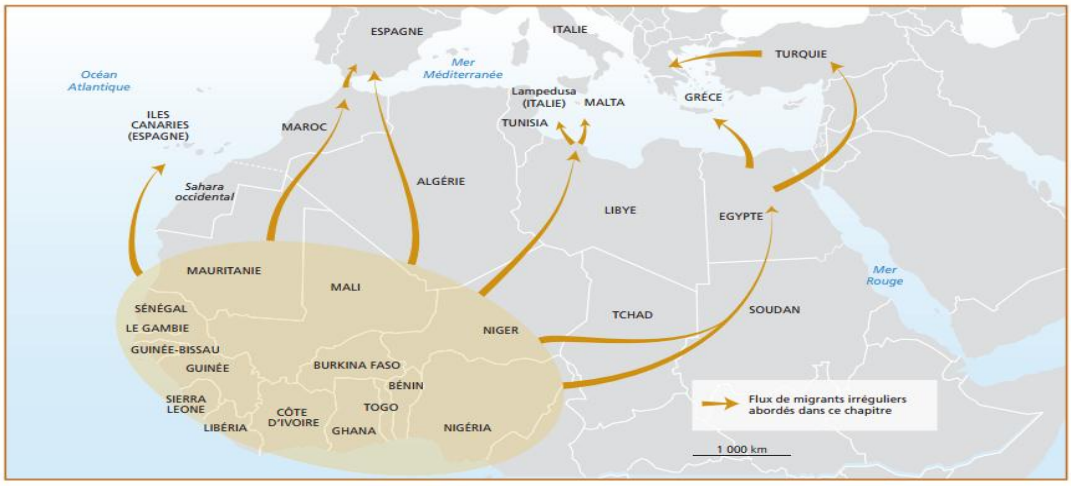

Source :***https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_MIGRANTS_FR.pdf*** , consulté le : (21/02/2018).

المبحث الثاني: مبادرة 5+5: البداية والتطور

إن موضوع الأمن في المتوسط خاصة في جزئه الغربي ليس بالمسألة الهينة لكونه فضاء يعاني من عدة مشاكل وتحديات مشتركة بين دوله، هذا ما جعله إقليم تنافس وهذا التنافس ترتب عنه تعدد السياسات الأمنية في المنطقة، ولعل أبرز هذه السياسات الأمنية مبادرة 5+5 والتي نحن بصدد دراستها

الفصل الثاني: مبادرة 5+5 كإطار للتعاون الأمني المشترك في غرب المتوسط

المطلب الأول: دوافع نشأة وإعادة بعث مبادرة 5+5

خلال زيارته للرباط عام 1983 اقترح الرئيس الفرنسي فرونسوا ميتران مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، إلا أن بعض الدول المغاربية مثل الجزائر عارضت هذه المبادرة لاستبعادها بعض البلدان مثل: مالطا، يوغسلافيا، ليبيا، وكذا تجاهلها للصراع العربي– الإسرائيلي، لكن هذه المبادرة أعيد احيائها في نهاية الثمانينات لتتوج بعقد اجتماع روما في أكتوبر 1990، شاركت فيه كل من: إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، والدول المغاربية الخمس (دول المغرب العربي)، إلى جانب مالطا كعضو مراقب، وخلال هذا الإجتماع تم الإعلان عن تشكيل "4+5" والتي أصبحت "5+5" بعد انضمام مالطا إليها، وعليه تم تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون[1]، ووضع نواة أساسية للأمن في غرب المتوسط بين الدول الأوربية والدول المغاربية[2]، ويعتبر اجتماع روما اجتماعا مؤسسا منشأ لمجموعة 5+5 للحوار والتعاون في غرب المتوسط وذلك للأهداف التالية:

1. وجوب العمل بمبدأ شمولية الأمن في المتوسط من طرف الدول الأعضاء بهدف بناء السلم والاستقرار في المنطقة، لأن الأمن في المتوسط جزء من الأمن العالمي، ووجوب الاستفادة من مسارات التعاون التي تعرفها الدول الأوربية.
2. الأخذ بخصوصية منطقة المتوسط وتثمينها، من أجل جعل المنطقة فضاء للسلم والتعاون والاستقرار، واستفادة كل الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
3. التأكيد على أن مسارات التعاون في إطار الاتحاد الأوربي، واتحاد المغرب العربي من شأنها تخفيف حدة التوتر وتعزيز الجوار.
4. تساهم هذه المسارات في تعميق علاقات التعاون بين دول غرب المتوسط من جهة، ودول اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوربية من جهة أخرى.

---

[1] عبد النور بن عنتر، المرجع نفسه، ص, 99.

[2] Aomar Baghzouz, Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en Méditerranée, Séminaire international : « l'Algérie et la sécurité dans la méditerranée Réalité et perspectives », L'université de Mentouri-Constantine, 29-30 avril 2008, p. 06.

5. الناقضات في مستويات التنمية بين دول الضفة الشمالية ودول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط قد تؤدي إلى خلق تحديات تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وبالتالي يجب التعاون وعدم تهميش دول الضفة الجنوبية.
6. وبناء على هذه القناعات المشتركة تم الاتفاق على مايلي:

وضع إطار مناسب لتعزيز الحوار السياسي وتعزيز التشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك ما يتصل منه المنطقة، وضرورة القيام بمجهود جماعي لترقية وتطوير التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على مستوى المتوسط الغربي.

7. وللحفاظ على تواصل الحوار وحيويته، يلتقي وزراء الخارجية مرة كل سنة في اجتماعات تكون دورية، وتقوم على ميزة عامة بدمج المعطيات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية، الإنسانية، والبيئية:

- ✓ اعتماد برامج ومشاريع متوسطية خاصة ومحددة.
- ✓ تشجيع التنمية الاقتصادية والحوار السياسي والثقافي والأمني بين الدول العشر.
- ✓ تبادل وجهات النظر والمعلومات التي تؤدي لمزيد من التناسق والفعالية.

8. يتطلب التعاون في غرب المتوسط المشاركة الفعلية للمؤسسات، الشركاء الاجتماعيين، الجماعات المحلية، والمؤسسات الثقافية، والتزام الحكومات بتوفير المناخ السياسي الملائم، وتشجيع التعاون الاقتصادي، الثقافي والعلمي.
9. التعاون بين برلمانات الدول الأعضاء
10. المساهمة في حل القضايا السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك، وتطوير التعاون في المسائل ذات الأولوية:

في المجال الاقتصادي:

ترقية المبادلات التجارية من خلال معايير مراقبة المنتوج ونظام الشهادة، العلاقات التجارية، الشراكة والاستثمار، الطاقة، النقل، الفلاحة ، الاكتفاء الغذائي ، السياحة والحرف، نقل التكنولوجيا

الموارد البشرية:

الشؤون الاجتماعية (خاصة الهجرة)، التربية والتكوين، البحث العلمي، الاتصالات، الشؤون الثقافية وحماية التراث، الأنشطة الرياضية.

الموارد الطبيعية:

البيئة (محاربة التلوّث، التصّحر والكوارث الطبيعية) ، الحماية المدنية ، الحفاظ على الموارد الصيدية

11. وجوب استغلال الفرص التي يتيحها التعاون الإقليمي من خلال اعتماد البرامج والمشاريع المحددة التالية:

- ✓ إنشاء قاعدة بيانات لربط الدول ببعضها ونقل المعلومات في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك
- ✓ في المجال الصناعي والتجاري.
- ✓ دراسة قضايا الهجرة خاصة فيما يتعلق بظروف المعيشة والإقامة والتنقل و العمل.
- ✓ إنشاء مؤسسة مالية خاصة بالمتوسط
- ✓ تشجيع الحلول المناسبة لمشاكل الديون الخارجية
- ✓ تعزيز الحوار والتعاون الثقافي والعلمي والتكنولوجي بين الدول الأعضاء من خلال تطوير التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية.
- ✓ إنشاء مجموعات عمل مثل مؤسسة مالية متعددة ذات بعد متوسطي (الاكتفاء الذاتي الغذائي، محاربة التصحر، مسألة الديون، مسائل الهجرة، حماية التراث الثقافي[1]).

بعد المنتدى المتوسطي الأول (25-27 فبراير 1988) بمرسيليا، عقد المنتدى الثاني بطنجة (23-27 ماي 1989)، واعتبر خلية تفكير، ذلك أنه ضم العديد من المفكرين اللامعين ورجال السياسة والدبلوماسية من دول المغرب العربي الخمس ودول القوس اللاتيني : إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال، و قد نتج عن هذه الخلية اجتماع وزراء خارجية الدول التسع في أكتوبر 1990، خلص ببيان مشترك جاء فيه أن هذه الدول تعمل على تحويل المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون، هذا التجمع سمي بمجموعة 5+4 ثم أصبح مجموعة 5+5 بعد انضمام مالطا في 1991.

ويوضح الشكل التالي الدول الأعضاء في مجموعة 5+5 :

[1] Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale , à : ***http://discours.vie-publique.fr/notices/902028900.html*** .

الشكل رقم 10: الدول الأعضاء في مجموعة 5+5

المصدر: على الرابط الإلكتروني:

http://www.villamediterranee.org/sites/default/files/documents/dossier_de_presse_dialogue_55.pdf, consulté le : (15/01/2018).

يرى أغلب المتتبعين للشؤون المتوسطية أن مجموعة 5+5 كانت وليدة التغيرات الدولية الكبيرة آنذاك متمثلة بالخصوص في انهيار جدار برلين والتوسع الأوروبي نحو الشرق والاهتمام الضعيف بالجنوب وتدهور الوضع في الجزائر وغياب حل نهائي لقضية الصحراء الغربية والتوتر في ليبيا ثم الحصار الأممي عليها في أبريل 1992، ثم حرب الخليج الثانية.

وبالمقابل كان منتدى الأمن والتعاون في المتوسط يجد له أنصارا جددا، فمعاهدة هلسنكي 01 أوت 1975 جاء فيها أن الأمن في أوروبا مرتبط بصفة مباشرة بالأمن في البحر المتوسط بكامله، وهي الفكرة التي ما فتئت تدافع عنها إيطاليا منذ 1972، ثم حركة عدم الانحياز، ثم عاودت إيطاليا طرحها في 1989، فإسبانيا في فيفري 1990، لكن المشروع أجهض بصفة خاصة في اجتماع منتدى الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في سبتمبر 1990 ببالما، وكانت من بين أسباب إجهاض المشروع:

1-تخوف الدول الأوروبية من الدخول عبر هذا المنتدى في لب الصراع العربي الإسرائيلي .

2-تحفظ فرنسا من أي دور أمريكي في المنتدى ومنه في المنطقة .

و محاولة لتجاوز ذلك، قدمت مصر سنة 1991، مشروعا لمنتدى الحوار والتعاون في البحر المتوسط، وقد أرادت من وراء ذلك وضع المقابل بمجموعة 5+5 وإعادة الاهتمام إلى شرقي المتوسط والصراع العربي الإسرائيلي، وكان ذلك بالموازاة مع طلب مصر الانضمام إلى اتحاد المغرب العربي، وقد عقد اجتماع الإسكندرية (3و4 جويلية 1994) يضم وزراء خارجية عشر دول متقابلة. ثم أخذ هذا المنتدى يتوسع دون مشاركة اللجنة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من ذلك لم يكن له الدور الأساسي في المنظومة المتوسطية[1].

وقد عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في العاصمة الجزائرية في أكتوبر من السنة الموالية والذي تمخض عنه إعلان الجزائر، الذي تنص نقطته السابعة على تمسك الدول المشاركة **بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك عدم اللجوء إلى القوة والحل السلمي للخلافات واحترام السيادة الوطنية والوحدة الجغرافية للدول المعنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية**، يبدو أن التأكيد على هذه المبادئ جاء في سياق الأحداث الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر، وحرصا منها على عدم التدخل في شؤونها الداخلية، لكن سرعان ما توقفت هذه المبادرة بسبب **أزمة لوكربي** * بين الدول الغربية وليبيا، وألغي

---

[1] بن صايم بونوار، ***المرجع السابق الذكر***، ص. 06

*في يوم الأربعاء 21 ديسمبر 1988 انفجرت الطائرة البوينغ747 ، التابعة لشركة بان أمريكان أثناء تحليقها فوق قرية لوكربي، الواقعة في مدينة دمفريز وغالواي الاسكتلندية غربي إنجلترا، وقد نجم عن الحادث مقتل 259 شخصاً هم جميع من كان على متن الطائرة و11 شخصاً من سكان القرية حيث وقعت، وعقب إجراء تحقيق مشترك مدته ثلاث سنوات من قبل شرطة دامفريز وغالواي ومكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي، أصدرت أوامر بالقبض على اثنين من الرعايا الليبيين في نوفمبر 1991. في عام 1999، قام الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي بتسليم الرجلين للمحاكمة في كامب زايست، هولندا بعد مفاوضات مطولة وعقوبات الأمم المتحدة. وفي عام 20011، حكم على ضابط الاستخبارات الليبية عبد الباسط المقرحي بالسجن مدى الحياة بعد إدانته بـ270 تهم قتل فيما يتصل بالتفجير. وفي عام 2003، قبل القذافي المسؤولية عن تجفير لوكربي ودفع تعويضات لأسر الضحايا، على الرغم من أنه أصر على أنه لم يعطى الأمر بالهجوم، خلال الحرب

الاجتماع المزمع عقده في تونس في العام الموالي، وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة، إلا أنه في مجال الأمن الداخلي لم يفقد إطار غرب المتوسط معناه، حيث أنشأ مجلس وزراء داخلية دول غرب المتوسط (باستثناء ليبيا).

مبادرة الرئيس الفرنسي "فرونسوا ميتران" حركتها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي المتوسط ، إلا أنه هناك مقصد آخر متمثل في فك الترابط بين المتوسط الغربي والمتوسط الشرقي تفاديا للصراع العربي– الإسرائيلي[1].

وكان الاجتماع الموالي قد برمج لينعقد في تونس، إلا أنه لم يتم بسبب تأثير تداعيات بعض الأحداث الإقليمية والدولية، ولعل أبرزها حرب الخليج الثانية سنة 1991 ، وتأييد بعض دول القوس اللاتيني لهذه الحرب والمشاركة فيها، وأبرزها فرنسا ، كما تأثرت اجتماعات المجموعة بأزمة ليبيا مع الغرب خاصة ما يعرف بحادثة لوكربي وحادثة الطائرة الفرنسية، ناهيك عن مشاكل وعراقيل أخرى داخلية وبينية، أهمها تصاعد العنف في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي، وكذا تفجيرات مراكش بالمملكة المغربية في صائفة 1994 وتوجيه أصابع الاتهام نحو الجزائر، والتي أعقبتها السلطات المغربية باشتراط التأشيرة على الرعايا الجزائريين المتوجهين إلى المملكة، وجاء الرد الجزائري سريعا بغلق الحدود، وزاد سجال البلدين حول قضية الصحراء الغربية العلاقات تسمما، مما عطل نشاط اتحاد المغرب العربي والحوار في إطار المجموعة 5+5 لغرب المتوسط.

كذلك من التداعيات المؤثرة على سير اجتماعات المجموعة هو انطلاق مسار برشلونة سنة 1995، والذي بدوره فتح حوارا موسعا من حيث المضامين والجغرافيا، وكان من بين الدول المنضوية تحته، الدول الأوربية الخمس الأعضاء في الاتحاد الأوربي، باستثناء مالطا التي التحقت بالاتحاد سنة 2004، والدول المغاربية باستثناء ليبيا، للأسباب سالفة الذكر، فالإطار الموسع لبرشلونة غطى لفترة من الزمن على نشاطات وحوارات 5+5 ، وكأنها جاءت كبديل في ذلك الوقت لانخفاض سقف الحوافز في مجموعة 5+5 باستثناء اجتماعات وزراء الداخلية، ومن ثمة تعطل هذا الحوار لحوالي 10 سنوات، ولم تعد له الحرارة من جديد إلى في شهر جانفي2001 لما اجتمعوا في مدينة لشبونة البرتغالية بمشاركة

الأهلية الليبية عام 2011، ادعى مسؤول حكومي سابق أن الزعيم الليبي شخصيًا أمر بالتفجير، على الرغم من أن هذا قد تم نفيه في وقت لاحق.

[1] Micheal Faillettaz, « 10 ans après Barcelone , ou en est le partenariat euro-méditerranéen ? », à : ***revue de politique étrangère***, n° 38, 2005, pp.21-28, pp.21-22.

ليبيا هذه المرة[1]، إعادة تنشيط مجموعة 5+5 من دون شك لم تكن صدفة، بل جاءت تبعا لمعطيات جديدة في المتوسط، على مستوى الحوار عبر المسارات الأخرى وخاصة الحوار في إطار اتحاد أوربا الغربية وفي إطار مسار برشلونة، إضافة إلى مؤشرات إقليمية، كفشل عملية السلام في الشرق الأوسط، وتغّير المشهد السياسي والأمني في الجزائر، والديناميكية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية إقليميا ودوليا.

- ✓ **إعادة بعث مبادرة 5+5:**

أعيد بعث مبادرة 5+5 بعد عقد من السبات وكان ذلك بمدينة لشبونة بمشاركة ليبيا هذه المرة، أي بعد حوالي ثلاثة أشهر من انعقاد ندوة مرسيليا الأورومتوسطية وهو ما يعكس نوعا من الخيبة حيال مشروع برشلونة، حتى وإن كان المشاركون في اجتماع لشبونة أصروا على أن لقائهم يندرج ضمن دينامية برشلونة[2]، ثم انعقد بعد ذلك الاجتماع الرابع لوزراء الخارجية في يومي 29 و 30 ماي 2002 ، وقد طرحت بعض المواضيع الهامة للنقاش كمسألة الهوية في المتوسط، العوائق التي تواجه التنمية في الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، الأزمة الاقتصادية في دول جنوب المتوسط، تقوية التعاون مع دول المغرب العربي[3].

وهذا التنشيط الذي أدى لتبني دبلوماسية القمة (قمة تونس) التي تعتبر الحدث الأهم في لقاءات الحوار في إطار مجموعة 5+5 لغرب المتوسط المنعقدة يومي 05 و 06 ديسمبر 2003 ، والتي ضمت رؤساء دول وحكومات مجموع دول غرب المتوسط العشر، بمبادرة من الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، وحضرها رئيس المفوضية الأوربية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي، حيث كان لهذه القمة دوافعها والتي نذكر منها الآتي:

- ✓ الخيبة تجاه عملية برشلونة
- ✓ تفاقم الهجرة السرية.
- ✓ توقف عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية.

---

[1] La Commission Européenne, ***le processus de Barcelone cinq ans après 1995 – 2000,*** pp.4 - 6**,** en ligne sur : ***http://www.ciel.usj.edu.lb/observatoire/mediation_mediterranee/barcelone5ansapres.pdf***, consulté le : (10/01/2018).

[2] عبد النور بن عنتر، ***المرجع السابق ذكره*** ، ص. 100.

[3] RAPPORT D'INFORMATION DÉPOSÉ PAR LA COMMISSION DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES en conclusion des travaux d'une mission d'information constituée le 23 octobre 2002 sur l'avenir du processus euro-méditerranéen, en ligne sur : ***http://www.assemblee-nationale.fr/12/pdf/rap-info/i1297.pdf*** consulté le : (10/01/2018).

- ✓ تداعيات تفجيرات الحادي عشر سبتمبر (انتشار الارهاب الدولي وتبني الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية الحرب على الارهاب.
- ✓ خوف الدول المغاربية أن يدير لها الاتحاد الأوربي ظهره، خاصة بعد توسيعه نحو الشرق(*).
- ✓ التنافس الأوربي– الأمريكي في مجال التعاون مع دول المغرب العربي.

ومن هذا المنطلق فقمة تونس تشكل عودة إلى نقطة البداية، أي عودة إلى الإطار الضيق لغرب المتوسط. ولعل أبرز ما ورد في هذه القمة مايلي[1]:

- اعتبار حوار 5 + 5 منتدى إقليمي للتشاور والتعاون والتفكير للوصول للأهداف المشتركة للدول الأعضاء (شراكة مفيدة للطرفين).
- تعبير الدول الأعضاء عن ارتياحهم لاستمرار التعاون والحوار في إطار 5+5 من خلال اجتماعات: روما في 10 أكتوبر 1990، الجزائر العاصمة في 27 أكتوبر 1991، ولشبونة في 26 جانفي 2001.

وبعد الاجتماع وتبادل الآراء ووجهات النظر تم الاتفاق على جملة من المبادئ نذكرها فيما يلي:

اقتناعا من الدول الأعضاء أن التطور السياسي والأمني والاقتصادي يولد تحديات جديدة، وجب تعزيز تدابير بناء الثقة بين جميع الأطراف وكذا مواصلة الحوار من أجل فهم القضايا ذات الاهتمام المشترك، والاستجابة لتطلعات شعوب المنطقة، للوصول إلى شراكة شاملة ومتوازنة، في إطار الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة.

الأمن والاستقرار:

العمل على تقوية العلاقة وعدم الفصل بين: السلم، الأمن والتنمية وذلك من خلال:

- ✓ إدانة الإرهاب بجميع أشكاله، والجريمة المنظمة عبر وطنية وخاصة تهريب المخدرات والأسلحة وتبييض الأموال.
- ✓ العمل على محاربة التهديدات التي تعرفها المنطقة.
- ✓ تشجع المبادرات الدول الأعضاء في مبادرة 5+5 والتأكيد على ضرورة مواصلة جهودها على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ✓ ضرورة الالتزام بتطبيق التشريعات الدولية خاصة القرار 1373 لمجلس الأمن للأمم المتحدة.

[1] declaration de Tunis au premier sommet des chefs d'Etat et de gouvernement des pays du bassin occidental de la Mediterranee, à :
http://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2017/06/fr_2003-tunis-chefs-detat.pdf.

- ✓ التأكيد على ضرورة وضع اتفاق شامل بشأن الإرهاب، من خلال تعزيز التعاون الأمني بين دول المنطقة.
- ✓ تكثيف التعاون بين وزراء داخلية الدول الأعضاء، والأخذ بعين الاعتبار مشروع "الميثاق من أجل السلم والاستقرار في غرب المتوسط" والمقترح من طرف ليبيا.

التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي:

- ✓ إنشاء منطقة تبادل حر في شمال إفريقيا يعتبر ضرورة من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- ✓ تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوربي، وخاصة تشجيع الاستثمارات، من خلال إنشاء منتدى سنوي لرجال الأعمال والاستثمار، وتشجيع التدفقات السياحية، وتسهيل التجارة وحماية البيئة واستغلال القدرات الموجودة في مجالات الطاقة، من أجل توفير الأساس اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

التعاون في المجال الاجتماعي والانساني:

- ✓ ضرورة تنظيم الهجرة إلى أوربا من خلال إدماج المهاجرين المقيمين بشكل قانوني في بلد الإقامة وحماية حقوقهم وحرياتها ، وضمان الظروف المواتية لتسهيل حركة الناس.
- ✓ التأكيد على أن مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تتطلب العمل المشترك والتعاون من أجل الحد من هذه الظاهرة، مع ضمان احترام كرامة الإنسان.

حوار الثقافات والحضارات:

- ✓ تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات لنشر قيم التسامح والتعايش، لتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب، واحترام التنوع الثقافي.
- ✓ الاتفاق على دور المجتمع المدني في الفضاء5 + 5 في تكريس ثقافة الحوار وترسيخ التراث الحضاري المشترك بين شعوب المنطقة.

الحوار السياسي:

- ✓ دعوة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وفقا للقوانين الدولية، بما فيها القرار 1515 لمجلس الأمن.
- ✓ تعزيز التعاون من أجل التنمية المستدامة في غرب المتوسط

- ✓ ضرورة التشاور وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك والتحديات التي تهدد السلم والأمن
- ✓ في غرب المتوسط وحول العالم.

ثم توالت بعد ذلك الاجتماعات الدورية لوزراء خارجية ودفاع وداخلية البلدان العشرة، وتم توسيع المبادرة لتمس جوانب معينة على غرار مبادرة 5+5 دفاع والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة، لتؤمن بذلك مبادرة 5+5 ما يمكن اعتباره بمثابة لقاءات خبراء لدراسة المستجدات وتبادل الخبرات انطلاقا من حقيقة القواسم المشتركة للتهديدات الأمنية التي تستلزم ضرورة التنسيق لمواجهتها[1].

المطلب الثاني: محاور وميادين التعاون في إطار مبادرة 5+5

رغم الاختلافات التي تعرفها دول غرب المتوسط، إلى أن اهتمامات وانشغالات دول المنطقة تبقى مشتركة في العديد من الأحيان وهو ما دفع إلى توسيع مبادرة 5+5 والتي ترمي إلى المساهمة في تحقيق الأمن بالمنطقة المتوسطية من خلال تكثيف التشاور بين البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون الإقليمي لمعالجة القضايا والإشكاليات ذات الاهتمام المشترك ، كل هذه الأهداف وأخرى أدت إلى وجعل المبادرة أكثر خصوصية وشاملة لمجالات محددة نذكرها فيما يلي:[2]

- ✓ حوار 5+5 حول النقل
- ✓ حوار 5+5 حول الدفاع
- ✓ حوار 5+5 حول الهجرة
- ✓ حوار 5+5 حول التربية
- ✓ حوار 5+5 حول التعليم العالي والبحث العلمي
- ✓ حوار 5+5 حول المياه
- ✓ حوار 5+5 حول السياحة
- ✓ حوار 5+5 حول البيئة والطاقات المتجددة

[1] منصور لخضاري، ***المرجع السابق الذكر***، ص. 10.

[2] ***https://fr.wikipedia.org/wiki/Dialogue_5%2B5#Activit.C3.A9s_sectorielles*** consulté le : (15/02/2018).

الفصل الثاني: مبادرة 5+5 كإطار للتعاون الأمني المشترك في غرب المتوسط

حوار 5+5 حول النقل:

في إطار الحوار 5+5 لدول غرب المتوسط، كانت البداية مع بروتوكول التعاون في مجال النقل لدول غرب المتوسط ، ويهدف البرتوكول إلى:

- ✓ ضرورة المحافظة وتقوية التعاون المشترك في مجال النقل.
- ✓ النهوض بتطوير وسائل النقل في دول الضفة الجنوبية وتوفير الأمن، والاستفادة من التجارب الأوربية في هذا المجال.[1]

ولعل أبرز اجتماع لوزراء النقل للدول الأعضاء كان بتاريخ 02 مارس 2007 بتونس،[2] بعد انقطاع دام 10 سنوات حيث تعرض المجتمعون لجملة من النقاط نذكر منها ما يلي:

- ✓ العمل على تطوير الهياكل القاعدية في مجال النقل وخدمات النقل في دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط.
- ✓ مواصلة التعاون في مجال النقل، مع ضرورة العمل بمبادئ بروتوكول التعاون في مجال النقل لدول غرب المتوسط.

ثم توالت اجتماعات مجموعة 5+5 حول النقل دائما بهدف تطوير قطاع النقل في الدول الأعضاء ، (17 نوفمبر 2008 بتونس، 19-20 ماي 2009 بروما، 13 مارس 2012 بالجزائر العاصمة)، وكان آخر اجتماع للمجموعة بتاريخ 21-22 أكتوبر 2014 بمدينة لشبونة[3] البرتغالية حيث تناول المجتمعون جملة من القضايا أهمها:

- ✓ تقوية التعاون في مجال الطيران المدني.
- ✓ مواصلة العمل في إطار المنتدى الأورومتوسطي من أجل إعداد وتطبيق خطة عمل للنقل 2014-2020.

حوار 5+5 حول الدفاع:

خصص لمعالجة هذه النقطة والتفصيل فيها الفصل الثالث من هذه الدراسة.

---

[1] Protocole pour la coopération dans le domaine de transports en méditerranée occidentale, ***http://www.cetmo.org/pdf/ProtocoleTunis.pdf*** , consulté le (17/02/2018).

[2] ***Ibid.***

[3] ***http://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2017/06/2014-Lisboa-Transports.pdf*** , consulté le (17/02/2018).

حوار 5+5 حول الهجرة:

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة تطورا في مفهوم ومصدر التهديد، هذه التهديدات التي كانت في السابق ممثلة في القوة العسكري والسلاح القوي، أصبحت فيما بعد شاملة لعدة أبعاد زيادة على البعد العسكري، سياسي، اقتصادي، بيئي، مجتمعي....كما وأصبحت التهديدات عابرة للقارات والأوطان وبالتالي صعب على كل دولة مواجهتها منفردة ووجب التنسيق في سياسات أمنية مشتركة ومن بين هذه التهديدات: الهجرة السرية حيث يتوافد الآلاف من المهاجرين سنويا إلى الضفة الشمالية للمتوسط بحثا عن ظروف أفضل، وتعتبر الهجرة السرية حسب التصور الأوربي تهديدا مباشرا لأمن القارة الأوربية، ولقد أولت مبادرة 5+5 اهتماما كبيرا بظاهرة الهجرة غير الشرعية بهدف وضع إطار5 للحوار والتواصل والتعاون مع دول المغرب العربي لمحاربة الهجرة السرية، حيث كان أول اجتماع لمجموعة 5+5 حول الهجرة في غرب المتوسط بتاريخ 16 و 17 أكتوبر 2002 بتونس[1]، والذي عالج النقاط التالية:

- ✓ تعرف منطقة غرب المتوسط كل أنواع الهجرة والتي تشكل ثروة وتحدي في نفس الوقت، بالنسبة لسيايات الهجرة المتخذة من طرف الدول وكذا بالنسبة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.
- ✓ الدور الذي تلعبه الهجرة في العلاقات بين دول الاستقبال، المصدر ،والعبور وضرورة وضع برامج للتعاون بين دول الاتحاد الأوربي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط (**l'Accord De Schengen**)
- ✓ إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989 أعطى بعد اقتصادي وسياسي للمنطقة المغاربية، وعمل على تقوية الروابط التاريخية والثقافية والسياسية الموجودة من قبل بين: الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، تونس.
- ✓ يشكل حوار 5+5 حول الهجرة مكمل للمبادرة 5+5، حيث تقوم جميع الجهات الفاعلة بالتشاور والتنسيق في عدة مجالات خاصة: مجال الهجرة، والذي يتطلب حلول محددة ومناسبة.
- ✓ وجوب تبني مقاربة شاملة فيما يخص قضايا الهجرة، من خلال محاربة الهجرة غير الشرعية، وتسهيل حركة الأشخاص في إطار الهجرة الشرعية.

[1]Dialogue Sur La Cooperation Migratoire En Mediterranee Occidentale (5+5),à : ***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/Discours_DG-Conf%C3%A9rence_de_Tunis_FR.pdf*** , consulté le : (21/05/2018)

وبعد سنة من ذلك، انعقد اجتماع آخر لمجموعة 5+5 حول الهجرة في غرب المتوسط بتاريخ 22 و 23 أكتوبر 2003 بالرباط[1]، والذي تناول النقاط التالية:

- ✓ التأكيد مرة أخرى على ضرورة تبني مقاربة شاملة ومتوازنة فيما يخص قضايا الهجرة، والتي تضع الإنسان محور الاهتمام ومبنية على أساس التضامن والشراكة.
- ✓ معالجة تدفقات الهجرة عبر التسيير الفعال لحركة الأشخاص بين ضفتي غرب المتوسط.
- ✓ التشجيع على تحسين الظروف المعيشية للسكن والعمل والتنقل للمهاجرين الشرعيين الذين يعيشون في أوروبا.
- ✓ دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول التي تعرف معدلات مرتفعة للهجرة,
- ✓ تنفيذ التوصيات المتفق عليها خلال اجتماع تونس والعمل على الانتقال لمراحل أخرى من التعاون وتبادل الخبرات.

وبتاريخ 15 و16 سبتمبر 2004 انعقدت الندوة الوزارية الثالثة حول مسألة الهجرة في غرب المتوسط بالجزائر،[2] بهدف استكمال ما كانت الاجتماعات السابقة قد بدأته، كما عبر المجتمعون عن سرورهم للنتائج الهامة التي حققتها أول قمة لرؤساء دول وحكومات مجموعة 5+5 (تونس يومي: 05-06 ديسمبر 2003)، خاصة التوصيات المتعلقة بمسألة الهجرة غرب المتوسط، وناقشت هذه الندوة ما يلي:

- ✓ تعزيز وتقوية التعاون لمحارب الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وتشجيع التنمية في الدول التي تعاني من مشاكل الهجرة.
- ✓ ضرورة تعميق وتطوير الحوار بشأن مسألة الهجرة، والعمل على تقوية العلاقات بين شعوب المنطقة.
- ✓ تقوية التعاون في مجال تبادل المعلومات حول قضايا الهجرة.
- ✓ تنظيم لقاءات وملتقيات لخبراء الضفتين من أجل تسيير موجات الهجرة التي تعرفها المنطقة.

---

[1] Dialogue 5+5 2ème Conférence Ministérielle sur la Migration en Méditerranée Occidentale, à : ***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/5+5_Relev%C3%A9_des_Conclusions_de_la_Pr%C3%A9sidence_2003_Fr.pdf*** , consulté le : (21/04/2018).

[2] Troisième Conférence, Ministérielle sur la Migration en Méditerranée Occidentale Alger, 15 -16 septembre 2004,e, ligne sur : ***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/5+5_Presidential_Summary_Algiers_2004_Fr.pdf***, consulté le : (22-03-2018)

- ✓ البحث عن أشكال جديدة للتعاون دائما في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية والعمل على التقليل منها.

وعقد اجتماع آخر لحوار 5+5 حول الهجرة بتاريخ 09 و10 نوفمبر 2005 بباريس[1]، أين تناول الأعضاء المجتمعون ما يلي:

- ✓ تسيير موجات الهجرة: هجرة الكفاءات وتنقل الأشخاص:

أكد الوزراء على أن التعاون في هذا المجال يجب أن يقوم على أساس مصالح دول المصدر ودول الاستقبال، حسب الحاجات الاقتصادية، ووضعية العمل.

- ✓ الاستقبال والإدماج في بلدان الشمال:

ضرورة وضع سياسات لاستقبال وإدماج المهاجرين، مع تكافؤ الفرص وكذا محاربة كل أشكال التمييز، من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي.

- ✓ التعاون والتنمية: La coopération et le co-développement

العمل على تعزيز التعاون في إطار الشراكة الأورو-إفريقية، وتحسين ظروف الحياة في المناطق التي تعاني من مشكل الهجرة.

كما ونظم اجتماع آخر لحوار 5+5 حول الهجرة بتاريخ 12و13 ديسمبر 2006 بالجزيرة الخضراء بإسبانيا[2]، يمثل خامس اجتماع جاء تحت عنوان: " نحو مقاربة شاملة لمسارات الهجرة" "Pour une approche globale des processus migratoires " وتضمن ما يلي:

- ✓ التعاون بين دول المصدر ،دول الاستقبال، ودول العبور من أجل بحث الطريقة المناسبة للتعامل مع موجات الهجرة.
- ✓ استقبال المهاجرين وإدماجهم في مجتمعات دول الاستقبال.
- ✓ الأهمية الاقتصادية والبشرية التي يمكن أن يقدمها المهاجر لبلده الأصلي مثل: الاستثمار.

[1] Quatrième Conférence, Ministérielle sur la Migration en Méditerranée Occidentale Paris, 09-10 novembre 2005, ***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/5+5_Presidential_Summary_Paris_2005_Fr.pdf*** , consulté le : 22-05-2017 à 00 :18.

[2] Cinquième Conférence Ministérielle sur la « Migration en Méditerranée Occidentale D Algeciras, 12 et 13 décembre 2006, ***http://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2017/06/2006-Alge%CC%81siras-Migration.pdf***, consulté le : 22-05-2017 à 01 :14.

وتلى هذا الاجتماع اجتماع آخر بمدينة إيفورا البرتغالية بتاريخ 26-27 ماي 2008 [1]، بحث المجتمعون قضايا الهجرة خاصة وأنها أصبحت مكانة هامة في السياسات الوطنية والدولية، كما أوضحوا أهمية الحوار 5+5 كإطار للتشاور وتبادل الآراء والخبرات، كما وأكدوا على ضرورة التصدي لكل أشكال استغلال المهاجرين والعمل الغير قانوني، وضرورة تسهيل الهجرة لأسباب علمية، وضرورة تطوير موقع الكتروني للحوار5+5 لدعم شبكات الاتصال الثنائي والمتعدد، لجمع المعلومات المتعلقة بالمشاريع قيد التنفيذ في غرب المتوسط.

وبعد سنتين تم عقد اجتماع لحوار 5+5 حول الهجرة بمدينة طرابلس الليبية بتاريخ 13 ديسمبر 2010 [2] ، أين تم التطرق للنقاط التالية:

- ✓ تزايد موجات الهجرة غير الشرعية، وإمكانية استغلالها من طرف الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وهو ما سينعكس سلب على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.
- ✓ الحل الأمني ليس كافيا لمعالجة قضايا الهجرة، وبالتالي يجب البحث عن حلول أخرى كالتنمية وخلق مناصب شغل في البلد الأصلي للمهاجر لتشجيعه على البقاء في بلده.
- ✓ وجوب العمل في إطار الموقع الالكتروني للحوار 5+5 من أجل تبادل الآراء لضمان التسيير الحسن لموجات الهجرة.

كان هذا آخر اجتماع عرفته مجوعة 5+5 الخاصة بالهجرة غرب المتوسط، ومن الملاحظ أن دول الضفة الشمالية كانت تهدف دائما في سياستها إلى التقليل من المهاجرين الوافدين إلى أراضيها والذين تعتبرهم تهديدا لأمنها وهويتها الأوربية، بينما دول الضفة الجنوبية دائما تنادي بالتنمية التي تراها أولوية وضرورية للتقليل من موجات الهجرة نحو الضفة الشمالية لغرب المتوسط.

حوار 5+5 حول التربية:

هو موضوع آخر للحوار عرفته مبادرة 5+5 لدول غرب المتوسط، عرف هذا الحوار اجتماعين اثنين الأول بتاريخ: 28-29 سبتمبر 2009 بمدينة بياريتز الفرنسية "Biarritz" [1] والثاني بتاريخ: 27-28 أكتوبر 2014 بمدينة مرسيليا الفرنسية[2]، حيث تناول الاجتماع الأول جملة من النقاط أهمها:

---

[1] Sixième Conférence Ministérielle sur la « Migration en Méditerranée Occidentale Évora, 26 et 27 mai 2008, ***http://jfcconseilmed.fr/files/08-05-27---6eme-Conference-ministerielle-sur-migrations-en-Med-Occidentale.pdf,*** consulté le : 22-05-2017 à 03 :23

[2] Septième Conférence Ministérielle sur la « Migration en Méditerranée Occidentale Tripoli, 13 Décembre 2010, en ligne sur : ***http://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2017/06/2010-Tripoli-Migracion.pdf,*** consulté le : consulté le : (22-03-2018).

- ✓ تدريب المدرسين على استخدام التكنولوجيا الجديدة في التعليم: وذلك عن طريق وضع ميثاق متوسطي لستعمال الانترنيت في المدارس
- ✓ وضع شهادات مشتركة للكفاءات في مجال الإعلام والاتصال تضمن الاستخدام الأمثل في دول غرب المتوسط
- ✓ وضع آلية تكوين مستحدثة على الشبكة الالكترونية لتكوين إطارات التربية والتعليم، للتمكن من حسن استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- ✓ التوأمة الالكترونية المتوسطية: العملية موجودة في أوربا وتربط أكثر من 50000 مؤسسة تربوية.
- ✓ ضرورة تعليم اللغات الحية عن طريق الوسائط المتعددة.

بينما عالج الاجتماع الثاني مايلي:

- ✓ تحسين نوعية التدريب والتعليم المهني.
- ✓ التأكد من المرونة بين التعليم بصفة عامة، والتعليم المهني، والتعليم العالي.
- ✓ ضرورة مواصلة التعلم طول الحياة.

حوار 5+5 حول التعليم العالي والبحث العلمي:

عرف هذا الحوار ثلاث اجتماعات: الأول في مدينة الرباط بتاريخ: 19-20 سبتمبر 2013، والثاني بمدينة مدريد بتاريخ: 23-24 مارس 2015، والثالث بمدينة تونس بتاريخ: 30-31 مارس 2017، عالجت هذه الاجتماعات في مجملها مسألة التعاون الجهوي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق تقوية الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي للدول الأعضاء والاستفادة من خبرات الدول الأوربية في تكوين الإطارات.

[1] Première réunion des ministres en charge de l'éducation des pays de la méditerranée occidentale 5+5, 28-29 septembre Biarritz, en ligne sur : ***http://media.education.gouv.fr/file/09_septembre/01/9/5+5-education-dossier-presse_121019.pdf***, consulté le : consulté le : (22-03-2018).

[2] deuxième réunion des ministres en charge de l'éducation des pays de la méditerranée occidentale 5+5, 27-28 octobre 2014 Marseille, ***http://www.jfcconseilmed.fr/files/14-10-23---Min-education--5-5--ducation-modele-cooperation-euromed.pdf***, consulté le : consulté le : (22-03-2018).

حوار 5+5 حول المياه:

عرف هذا الحوار أول اجتماع بتاريخ 31 مارس 2015 بالجزائر العاصمة[1]، أين تمت مناقشة برامج التعاون الإقليمي في مجال المياه باعتبار أن العديد من المناطق في إفريقيا تعاني من أزمة المياه ومشاكل التصحر وغيرها لذا وجب على دول المغرب العربي ودول الاتحاد الأوربي التعاون من أجل القضاء على مشاكل المياه في غرب المتوسط.

حوار 5+5 حول السياحة:

ومن المواضيع التي تُحظى أيضا بالحوار غرب المتوسط، موضوع السياحة، حيث نظم أول اجتماع لوزراء السياحة لمجموعة 5+5 بالحمامات في تونس بتاريخ 05 و 06 ماي 2006 ، وعُرف بإعلان الحمامات ، ثم جاء بعده الاجتماع الثاني Ajaccioبمدينة أجاكسيو بجزيرة كورسيكا بفرنسا بتاريخ 15 و 16 ماي 2008 ، وتلاهما اجتماع ثالث بمدينة لشبونة في 03 ديسمبر 2014، تضمنت الاجتماعات عدة نقاط أهمها:

- ✓ جعل السياحة عامل تقارب وتفاهم بين الشعوب، والعمل على ترقية التنمية المستديمة، وحماية البيئة بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.
- ✓ تطوير وتشجيع مشاريع السياحة ووضع الآليات اللازمة ، واحترام البيئة واستعمال المنتجّات المحلية لتحسين الخدمات السياحية.
- ✓ دعم فرص الاستثمار والشراكة في المجال السياحي.
- ✓ إقامة التظاهرات السياحية المشتركة، وتشجيع الرحلات السياحية في المنطقة؛ وترقية التعاون المشترك بين دواوين السياحة في غرب المتوسط.
- ✓ الاعتراف بأهمية السياحة الثقافية كآلية لتثمين التراث المادي والمعنوي للمنطقة كرمز تاريخي مشترك مميز وعالمي.

حوار 5+5 حول البيئة والطاقات المتجددة:

[1] 1 ère Conférence ministérielle 5+5 sur l'eau, Alger, le 31 mars 2015, ***http://eeas.europa.eu/archives/delegations/algeria/documents/press_corner/2015/conference_eau_allocution_cdd.pdf***, consulté le : consulté le : (24-03-2018)

عرف هذا الحوار أهمية كبرى خلال اجتماعات مجموعة 5+5 حيث أن مشاكل البيئة أصبحت تصنف كتهديدات أمنية بعد تطور مفهوم الأمن وتوسيعه، وفي هذا الإطار كان أول اجتماع لمجموعة 5+5 حول البيئة والطاقات المتجددة بمدينة وهران بتاريخ: 26-27 أفريل 2010، ثم جاء ثاني اجتماع بمدينة لشبونة بتاريخ: 02-03 مارس 2015 وتمت مناقشة العديد من القضايا خلال هذين الاجتماعين نذكرها فيما يلي:

- ✓ رغم ثراء المتوسط بالموارد الطبيعية إلا أنه يعاني من الهشاشة، وبالتالي يجب حمايته.
- ✓ كما وناقش المجتمعون جملة من القضايا في نفس السياق خاصة تلك المتعلقة حماية البيئة من التغيرات المناخية، والتصحر، تسيير النفايات، الموارد المائية، حماية السواحل...

المبحث الثالث: التعاون الأمني المشترك في غرب المتوسط (مبادرة 5+5)

المطلب الأول: مسار التعاون في إطار مبادرة 5+5

إن القضايا التي تهم منطقة غرب المتوسط تستهدف بالدرجة الأولى موضوعات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب، وهو ما يؤدي إلى ضرورة التنسيق و التعاون السياسي و الأمني و الاقتصادي والثقافي في هذا الإقليم، هذا التعاون يهدف إلى مقابلة هاجس الأمن بخيارات التنمية، لكن هذا التعاون وما وصلت إليه مجموعة 5+5 لنراها كما هي اليوم مر عبر مسار للتعاون شهد مختلف المحطات والتي نلخصها فيما يلي:

- ✓ على مستوى القمة
- ✓ على مستوى وزراء الدفاع
- ✓ على مستوى وزراء الخارجية
- ✓ على مستوى وزراء الداخلية

على مستوى القمة:

عرفت مبادرة حوار5+5 منذ إعلان نشأتها الأول في روما (1990)، قمتين جمعت رؤساء دول وحكومات دول غرب المتوسط، الأولى كانت بتاريخ 5-6 ديسمبر 2003 بتونس حيث صرح ممثل الجزائر بأن النظرة المغاربية لمسألة الأمن والاستقرار في المنطقة ترتكز على درء المخاطر التي تحملها

ظاهرة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وتبييض الأموال، ودعا في هذا الإطار إلى بلورة دبلوماسية مغاربية منسجمة تتطلب مواقف موحدة ووجهات نظر متجانسة في الحوار مع شريك أوربي موحد ومتجانس، ليطالب الدول المغاربية بتنسيق التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والخبرات بشأن مكافحة الظواهر الإجرامية بمختلف أشكالها[1]...

والثانية بتاريخ 5-6 أكتوبر 2012 بفاليتا، بهدف تكثيف الجهود من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المنطقة، وسعى رؤساء دول وحكومات بلدان 5+5 إلى التباحث حول محاور مصيرية مشتركة تتعلق بالأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية، والهجرة والحوار بين الثقافات والحضارات في منطقة غرب المتوسط، من أجل تحقيق التنمية والازدهار والتكامل في هذه المنظمة، إضافة إلى الحوار السياسي، والأمن والاستقرار في المنطقة، والشؤون الاقتصادية والثقافية، والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكد المجتمعون على ضرورة التعاون والاندماج الاقليمي، وضرورة إشراك المجتمع المدني للدول الأعضاء.

أدرك المشاركون في القمة أهمية ما يجمع بلدان الحوض الغربي للبحر المتوسط من إرث تاريخي وحضاري مشترك، ومن تطلعات إلى مزيد من السلم والاستقرار والازدهار، وجعلوا من حوار خمسة زائد خمسة منبرا إقليميا للتشاور والتعاون والتفكير الشامل، من أجل خدمة المصالح المشتركة وإرساء شراكة ذات نفع عام على أساس التضامن فيما بينها، وقد أدانت مجموعة حوار 5+5 الإرهاب بكافة أشكاله والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات وبالأسلحة وتبييض الأموال، وأكدوا التزامهم بالعمل جماعيا على مكافحة هذه الآفات نظرا لما تشكله من خطر على الأمن والاستقرار في المنطقة[2] .

على مستوى وزراء الدفاع:

سنتطرق بالتفصيل لكل ما يتعلق بمبادرة 5+5 دفاع في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

على مستوى وزراء الخارجية:

من المفترض أن يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء بصفة دورية مرة كل سنة وتكون الرئاسة حسب الترتيب الأبجدي، كان أول اجتماع هو اجتماع روما أكتوبر 1990، ثم بعده اجتماع الجزائر أكتوبر

---

[1] العاقل رقية، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية"، ***المجلة الجزايرية للدراسات السياسية***، العدد 04، (ديسمبر 2015)، ص. 61.

[2] Le dialogue 5+5 comme mécanisme d'intégration et coopération régional, ***http://www.iemed.org/recursoscompartits/pdfs/MedOccidental_Forum2016_Dossier%20FR.pdf***, p.03, consulté le consulté le : (22-03-2018).

1991، ثم عرف الحوار مرحلة من الركود، وبعد عشر سنوات اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء مرة أخرى بتاريخ: 25-26 جانفي 2001 بلشبونة، وتوالت الاجتماعات بعده كالتالي:

- ✓ الاجتماع الرابع في طرابلس في ماي 2002[1].
- ✓ الاجتماع الخامس في سانت مكسيم Sainte-Maxime بتاريخ: 9-10 أفريل 2003[2].
- ✓ الاجتماع السادس في وهران شهر نوفمبر 2004.
- ✓ الاجتماع السابع في فاليتا شهر جوان 2005.
- ✓ الاجتماع الثامن بالرباط بتاريخ: 20-21 جانفي 2008.
- ✓ الاجتماع التاسع في قرطبة Cordoue شهر جوان 2009.
- ✓ الاجتماع العاشر في تونس بتاريخ: 15-16 أفريل 2010.
- ✓ الاجتماع الحادي عشر في روما بتاريخ: 20 فيفري 2012[3].
- ✓ الاجتماع الثاني عشر في نواكشوط بتاريخ: 16 أفريل 2013.
- ✓ الاجتماع الثالث عشر في لشبونة شهر ماي 2014[4].
- ✓ الاجتماع الرابع عشر في طنجة بتاريخ: 07 أكتوبر 2015[5].
- ✓ الاجتماع السادس عشر في مرسيليا بتاريخ: 28 أكتوبر 2016[6].

أكد الوزراء من خلال هذه الاجتماعات أن حوار 5+5 هو بمثابة منصة للحوار والتشاور والتعاون[7]، كما وبحثوا أيضا جل المسائل ذات الاهتمام المشترك، كالأزمة السورية و ضرورة وقف العنف وحماية حقوق الإنسان في سوريا (روما 2012)، التحول الديمقراطي في تونس وضرورة مساهمة الدول في مسار **التحول الديمقراطي** باعتبار **الديمقراطية** أساس من الأسس الضرورية للمحافظة على الاستقرار

---

[1] ***http://www.jfcconseilmed.fr/files/02-05-30---conclusions-4eme-conference-des-ministres-des-Affaires-etrangeres.pdf***, consulté le : (22-03-2017)

[2] ***http://www.iemed.org/observatorien/recursos/documents/documentsoficials/documents-oficials_adjunts/Reunion%20des%20Ministres%20Sainte%20Maxime%205-5.pdf***, consulté le : (22-03-2017)

[3] ***http://www.maghrebarabe.org/admin_files/9eme-conference-des-ministres-des-Affaires-etrangeres-Conclusions.pdf***

[4] ***http://ufmsecretariat.org/wpcontent/uploads/2014/05/D%C3%A9claration5+5_Lisbonne.pdf,*** consulté le : (22-03-2017)

[5] ***http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2015/10/D%C3%A9claration-de-Tanger-7-octobre-2015.pdf,*** consulté le : (22-03-2017)

[6] ***http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/conclusions_5_5_marseille__sans_signataires_cle8b9934.pdf,*** consulté le : (22-03-2017).

[7] Le dialogue 5+5 comme mécanisme d'intégration et coopération régional, ***op.cit***, p.03.

والسلام في المنطقة (نواكشوط 2013)، الأزمة الليبية وتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية حيث يعد دفع الفدية من بين التحديات التي تعرفها منطقة المغرب–الساحل– أوربا، بحيث تعزز الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة قدراتها على تعبئة الموارد المادية، وتجنيد المزيد من المقاتلين، وتنفيذ العمليات الارهابية النوعية، كما أضحت الفدية أحد التمويلات المغرية للجماعات الارهابية من خلال اختطاف الرهائن والتفاوض على إطلاق سراحهم أو تبادلهم بإرهابيين محكوم عليهم في قضايا ارهابية[1] ، الوضع الأمني المعقد في منطقة الساحل الإفريقي، ضرورة الوصول إلى مقاربة شاملة ومتوازنة فيما يخص قضايا الهجرة.

واعتبروا أن هذا الحوار يمثل النواة الصلبة للتعاون الأورو متوسطي ونموذجا أمثل للشراكة بين الشمال والجنوب من شأنه أن يعزز التكامل والتضامن بين ضفتي غربي المتوسط، وفي مجال الأمن الغذائي دعت الدول المشاركة إلى نقل أفضل للتكنولوجيات بين الشمال والجنوب في مجال الإنتاج والتصرف في المستغلات الفلاحية وتحويل وتثمين المنتوجات الفلاحية، كما وأبرزوا المكانة الاستراتيجية لقطاع السياحة في اقتصاديات دول الحوض الغربي للمتوسط، باعتبار أن السياحة تمثل عامل تقارب وتنمية مستديمة في منطقة غربي المتوسط.

على مستوى وزراء الداخلية:

يجتمع وزراء داخلية الدول العشر(*) بصفة دورية، حيث نظم أكثر من خمسة عشر اجتماع كان أولها في شهر جانفي سنة 1995 ثم توالت الاجتماعات لتصل إلى الاجتماع السادس عشر بمدينة لشبونة بتاريخ: 18–19 ماي 2015، حيث اهتم الوزراء بقضايا: الإرهاب، والجريمة المنظمة، ومحاربة الهجرة غير الشرعية ،وفي اجتماعهم الأخير اتفق الوزراء على ضرورة مواصلة العمل المشترك في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بما فيها كل أشكال التهريب[2].

حيث أبدت الدول المشاركة حرصها على التصدي لظاهرة الإرهاب في كنف الاحتكام للمواثيق الدولية، وباعتماد مقاربة متكاملة العناصر، داعيا إلى مزيد التعاون والتضامن في ترصد هذه الظاهرة ومجابهتها، و ركزت على أهمية العمل الجماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب

---

[1]: مصطفى صايج، "التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، العدد السادس، (ديسمبر 2016)، ص.39.

(*): وزير داخلية موريتانيا كان يشارك بصفته ملاحظ فقط إلى غاية 2004.

[2] Le Dialogue 5+5 Comme Mécanisme d'intégration et Coopération Régional, ***Op.Cit.***, P.04.

والجريمة المنظمة، ودعت إلى التعاون على مستوى تبادل المعلومات في هذا المجال، وعلى توفير الأدوات التكنولوجية المناسبة، من خلال التشجيع على إيجاد الاتفاقيات المنظمة لتنقل الأشخاص، وتسهيل الهجرة الشرعية من أجل تطوير سياسات منظمة للهجرة تأخذ في الاعتبار مصالح كل الأطراف.

من خلال ما تقدم ذكره يمكن أن نستنتج أن مبادرة 5+5 تسعى لمعالجة المشاكل والتهديدات المشتركة التي تعرفها المنطقة ، كالهجرة مثلا من خلال محاولة إيجاد الحلول لهذه الظاهرة وغيرها، وهو ما يطرح في كل اجتماع من اجتماعات المبادرة، وما يعكس جدية العمل في إطار 5+5 من منطلق أن أمن أوربا مرتبط بأمن ضفتي المتوسط.

المطلب الثاني: مستويات التعاون في إطار مبادرة 5+5

التنسيق والتعاون الكتلي لمجموعة 5+5:

ويقصد بالتعاون الكتلي تلك العمليات التنسيقية والتعاونية على مستوى مجموعة 5+5 وبالتنسيق والتعاون الثنائي بتلك العمليات التنسيقية والتعاونية بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب غرب المتوسط نحو قضايا محددة في إطار "الشراكة" أو "سياسات حسن الجوار"، منذ عام 1990 وهو عام تأسيس مجموعة 5+5 وحتى يومنا هذا فقد تم عقد العديد من الاجتماعات على جميع المستويات، وقضايا الأمن والتهديدات المشتركة تكرر بنسبة 100% وذلك عند مقارنتها بالقضايا الأخرى المطروحة في المنطقة.

إلا أنه ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ازداد الاهتمام بقضايا معينة خاصة قضية الإرهاب، حيث أصبحت هذه الأخيرة لصيقة بقضية الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى طرح قضية التنمية إلى جانب قضايا أخرى... ويمكن الاستنتاج أن هناك علاقة بين قضية التنمية والهجرة غير الشرعية، فالتنمية بحسب الأوربيين سوف تعمل على شد المهاجرين غير الشرعيين في دولهم بعيدا عن أوربا.

فالهاجس الأمني يمثل مركز الصدارة لعمليات التنسيق والتعاون في مجموعة 5+5، حيث تم تجاهل بقية القضايا المطروحة والتركيز على قضية الأمن، ومن الملاحظ أيضا أن موقف دول الضفة الجنوبية هو الموقف الأضعف لأنها تستجيب دائما للرؤية الأوربية مقابل استجابة أوربية ضعيفة لدول الضفة الجنوبية، ويتضح ذلك من خلال مطالب دول جنوب غرب المتوسط للمجموعة لدعم التنمية في دولها، وأبرز مثال على ذلك مطالبة الرئيس التونسي وملك المغرب بدعم التنمية في المنطقة من خلال

قمة تونس 2004، ولم وحتى بعد ثورات الربيع العربي ومن خلال فحص الإعلانات والبيانات ونتائج الاجتماعات المختلفة للمجموعة تبين بأنها تشمل العديد من القضايا مثل: حقوق الإنسان والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة، وحوار الحضارات. إلا أن قضايا الأمن يحصرها الطرف الأوربي للمجموعة في نتائج معظم عمليات التنسيق والتعاون المنفذة، حيث يتخذ الطرف الأوربي للمجموعة من قضايا الأمن محورا وملفا حاضرا في كل لقاءات المجموعة[1].

التنسيق والتعاون الثنائي بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب غرب المتوسط:

إن عمليات التنسيق والتعاون الثنائي هي تلك العلاقات السياسية والأمنية القائمة من خلال مستويات التنسيق والتعاون بين الاتحاد الأوربي، ودول جنوب غرب المتوسط، ومع أن الاتحاد الأوربي يعلن باستمرار من خلال أدبياته المتوسطية أن عملية التنسيق والتعاون ينبغي أن تتم على المستوى الإقليمي، إلا أن واقع سياساته تشير إلى أن إبرامه للاتفاقيات يتم فقط في إطار التنسيق والتعاون ثنائيا، ولكن الإشكالية في مسألة التنسيق والتعاون بين الطرفين تعدد حجم القضايا، وعدم وجود كيان مغاربي ذو مستوى عال من التنسيق والتعاون، ليقابل الجانب الأوربي الأمر الذي يسهم في جعل عمليات التنسيق والتعاون ثنائية، وليس بين كتل إقليمية، فهناك قضايا حازت على اهتمام تنسيقي وتعاوني، وأخرى لا تطرح للنقاش حيث جرت العادة بأن الطرف الأوربي دائما هو المبادر لوضع السياسات والتي يراها في خدمة مصالحه.

فقضية الهجرة إلى أوربا مثلا قدمت بأنها قضية أوربية وطنية وأمنية ضارة لها، أما الطرف الجنوبي لغر المتوسط، فهو المسؤول غير أن هذه الدول هي المتضرر الأساسي من مسألة الهجرة لكونها منطقة عبور ومنطقة استيطان، ولها انعكاسات اقتصادية وأمنية وديموغرافية، وكذا يصنف الجانب الأوربي في الكثير من الحالات دول الضفة الجنوبية بأنها مصدر الإرهاب، وعدم الاستقرار.

فالتعاون الثنائي بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب غرب المتوسط أنتج اتفاقيات شراكة بين الممثلية الأوربية وكل من تونس والجزائر والمغرب، وبشكل عام فإن معظم المبادرات الثنائية في منطقة غرب المتوسط هي مبادرات أوربية، فعلى سبيل المثال كان هناك تنسيق وتعاون ثنائي بين دول الضفة

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، "التنسيق و التعاون وإشكالية الهجرة : منظور مقارن للتعاون الإقليمي في إقليم غرب المتوسط"، ***مجلة الحوار المتوسطي***، العدد 8، ص. 238-240، في:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8300. consulté le : (22-08-2017)

الشمالية والمغرب بخصوص قضية الهجرة غير الشرعية، وتم تقديم الدعم المالي والتقني والذي قدر عام 2001 بحوالي 145 مليون أورو، وذلك من أجل حماية حدود وموانئ المغرب من المهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة إلى قيام المغرب بإجراء تعديلات في وزارة الداخلية وذلك باستحداث وكالة للهجرة ومراقبة الحدود، أيضا فيما يتعلق بتونس فقد أصدرت هي الأخرى قيود ولوائح صارمة ضد المهاجرين غير الشرعيين خصوصا القانون رقم: 75/ 40 لجوازات السفر الذي طبق في ماي 1995 وتم تعديله في ديسمبر 2004 والذي تطور إلى معاقبة الذين يسهموا في تسهيل الهجرة غير الشرعية.

وعقب رفع العقوبات الدولية عن ليبيا في 12 سبتمبر 2003 بدأ التعاون بين المجلس الأوربي والمفوضية الأوربية مع ليبيا فيما يخص قضية الهجرة غير الشرعية، وذلك بإرسال لجان خبراء منذ 14 أفريل 2003 إلى ليبيا تستهدف تقييم التعاون بشأن هذه القضية، بالإضافة إلى وضع المفوضية الأوربية استراتيجية طويلة المدى مع ليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الليبية إلى أوربا.

وفي هذا الإطار يمكن القول أنه هناك تنسيق وتعاون ليبي/ إيطالي فيما يخص قضية الهجرة غير الشرعية، وذلك على اعتبار أن إيطاليا بلد أوربي متأثر بالهجرة عبر ليبيا حيث اتفق البلدان على اجراءات مشتركة منذ يوليو 2003 للحد من تدفق المهاجرين، وفي الواقع إن قضية الهجرة حفزت كل من ليبيا وتونس والمغرب باستصدار العديد من التشريعات وإعادة بناء المؤسسات الأمنية، والبوابات البرية والبحرية بما يتناسب مع الإجراءات الأوربية المتخذة بالخصوص.

نجد أنه هناك العديد من العوامل التي تؤثر على عمليات التنسيق و التعاون في منطقة غرب المتوسط و منها:

- ✓ المصلحة الإقليمية المشتركة: حيث وجود هذه المصلحة يزيد من مستوى التنسيق و التعاون في غرب المتوسط، و أن غيابها و سيطرة المصلحة الوطنية يضعف من مستوى التنسيق و التعاون الإقليمي.
- ✓ طبيعة الموضوعات التي تواجه منطقة غرب المتوسط تؤثر بدورها على عمليات التنسيق و التعاون في المنطقة ، حيث يلاحظ أن الموضوعات التي تلقى الاهتمام تعكس وجود مستويات معينة و قوية من التنسيق و التعاون الثنائي.
- ✓ التراجع الملحوظ في مفهوم السيادة الوطنية و اتساع نطاق التدخل الدولي في الشأن الداخلي خصوصا في مجالات حقوق الإنسان و الديمقراطية و إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الغربي للمتوسط ، الأمر الذي يؤثر على نوع و درجة التنسيق و التعاون الثنائي.

- ✓ إعطاء أولوية متقدمة للاعتبارات السياسية و الأمنية على الاعتبارات الاجتماعية، و الاقتصادية و الثقافية في نطاق التفاعلات العالمية ، وهي التي تحدد بدورها درجة التنسيق و التعاون الثنائي[1].

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، ***المرجع السابق الذكر***، ص ص. 240-242.

استنتاجات الفصل الثاني:

- ✓ كل المبادرات المتوسطية هي مقترحة من طرف دول الشمال في حين دول الجنوب تبقى طرفا منفذا فقط، وتعالج قضايا الأمن مما يعكس الأهمية التي يوليها الأوربيون لهذه المسائل، وذلك دون التفكير في أمن متوسطي بصفة عامة بل نجد أمن اتحاد أوروبا الغربية في المتوسط، أمن الاتحاد الأوربي في المتوسط، أو أمن منظمة الأمن والتعاون في المتوسط، وليس أمن المتوسط.
- ✓ عملت دول الاتحاد الأوروبي وخاصة دول القوس اللاتيني في فضاء غرب المتوسط على بلورة مجموعة من الآليات تعمل من خلالها مع دول الضفة الجنوبية –بوجه الخصوص دول المغرب العربي – على احتواء التهديدات الأمنية المختلفة في مقدمتها التهديد الإرهابي و الهجرة الغير الشرعية والجريمة المنظمة من اجل تحقيق السلم و الأمن في منطقة المتوسط.
- ✓ يعتبر الحوار في إطار مجموعة 5+5 الصيغة الأكثر ملائمة للحوار والتعاون حيث يسمح بالنقاش والتشاور حول مسائل الأمن و الرشادة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، توفر على قواسم مشتركة جغرافية –تاريخية، حضارية، وإنسانية، محدودية عدد أطرافه يقلص من حجم العقبات والمشاكل والتحديات.

الفصل الثالث: مبادرة 5+5 دفاع فضاء للتشاور والتعاون المشترك (الفعال)

المبحث الأول: مبادرة 5+5 دفاع: البداية والتطور

المطلب الأول: نشأة المبادرة 5+5 دفاع

المطلب الثاني: مجالات التعاون في إطار المبادرة 5+5 دفاع

المبحث الثاني: آليات التعاون في إطار المبادرة 5+5 دفاع

المطلب الأول: مسار التعاون في إطار مبادرة 5+5 دفاع

المطلب الثاني: حصيلة النشاطات المنجزة في إطار المبادرة 5+5 دفاع

المبحث الثالث: رهانات وعوائق نجاح مبادرة 5+5

المطلب الأول: رهانات النجاح

المطلب الثاني: عوائق النجاح

استنتاجات الفصل الثالث

الشكل رقم 11: شعار مبادرة 5+5 دفاع

المصدر: الرابط الإلكتروني:

http://www.defensa.gob.es/Galerias/gabinete/multimedia/fototeca/imagen/2013/12/DGC-131211-5mas5-01-G.jpg, consulté le (24-08-2017).

الفصل الثالث: مبادرة 5+5 دفاع فضاء للتشاور والتعاون المشترك (الفعال)

بغض النظر عن الحوارات متعددة الأطراف التي جمعت الدول العشر الواقعة على ضفتي حوض المتوسط في إطار مسار برشلونة للاتحاد الأوربي، والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، ساهمت مبادرة 5+5 في تعزيز الروابط بين دول الضفتين وإثراء الحوار على عدة مستويات، لاسيما فيما يتعلق بالجانب السياسي، والاقتصادي، والثقافي في غرب المتوسط، وفي هذا الصدد، أنشئت عدة هيئات للحوار 5+5 في مختلف الميادين المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والبرلمانية والنقل والسياحة والداخلية والبيئة والطاقة والدفاع.

المبحث الأول: مبادرة 5+5 دفاع: البداية والتطور

المطلب الأول: نشأة المبادرة 5+5 دفاع

في مجال الدفاع، طرحت فكرة مبادرة 5+5 دفاع لأول مرة من طرف وزير الدفاع الفرنسي السيدة "**ميشال آليو ماري Michelle Alliot Marie**" خلال زيارة رسمية قادتها إلى الجزائر يومي 16 و17 جويلية 2004 إنشاء مبادرة 5+5 دفاع، حيث استعرضت جملة من الصعوبات التي تعترض مسار برشلونة، في ظل غياب إرادة حقيقية لدول الشمال وعدم التوافق في تحديد المصالح المشتركة، أضف إلى ذلك معضلة الصراع العربي الإسرائيلي الذي يثّقل من عملية إصدار القرار، في المجموعة التي تتكون من خمسة وثلاثين(35) عضوا .

ولتجاوز هذا المأزق ينبغي تبني مبادرة تقتصر على:

- ✓ عدد قليل من الدول.
- ✓ منطقة جغرافية محدودة، ومحددة في غرب البحر الأبيض المتوسط.

بناءا على مشاريع للشراكة يتم اختيارها انطلاقا من مصالح مشتركة ومحددة[1].

كما دعت وزيرة الدفاع الفرنسي كل دول الحوار 5+5 إلى عقد أول اجتماع لوزراء الدفاع بباريس في ديسمبر 2004، خلال اجتماع وزراء الدفاع للاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2003 بروما، اقترح المشاركون إنشاء فوج عمل محدود وغير رسمي من أجل وضع خطط عملية بقيادة كل من إسبانيا، فرنسا، البرتغال

[1] Jean-François Coustillière, "l'initiative « 5+5 sécurité et défense", p.01 , en ligne sur : ***http://www.jfcconseilmed.fr/files/06-12-04---L-initiative-5-5-securite-et-defense.pdf*** , consulté le (24-08-2017).

وإيطاليا من جهة والدول المغاربية من جهة أخرى، تم الإعلان عن هذه المبادرة خلال زيارة وزير الدفاع الفرنسي إلى الجزائر بتاريخ 17 جويلية2004

انخرطت الجزائر في هذه المبادرة، بوصفها عضوا فعالا للحوار بين الشعوب وتعمل جاهدة وبشكل دائم لصالح إقامة مناخ آمن بمنطقة المتوسط، في حين وقبل انعقاد اجتماع وزراء الدفاع، شاركت الجزائر في اجتماعين اثنين للخبراء، حيث نظم الاجتماع الأول في 30 سبتمبر 2004 بباريس شارك فيه ممثلون عن اسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال والجزائر والمغرب وتونس، اتفق المشاركون خلال هذا الاجتماع على توسيع هذا المسعى ليشمل كل الدول الأعضاء في الحوار 5+5.

أما الاجتماع الثاني فقد انعقد بروما في 19 نوفمبر 2004، شارك فيه الخبراء من الدول الأعضاء في مبادرة 5+5، سمح هذا الاجتماع بالتحضير لاجتماع وزراء الدفاع والإعداد لمشروعين أساسيين هما: إعلان النية ومخطط عمل لسنة 2005، ويعتبر هذان المشروعان من النصوص التأسيسية لمبادرة 5+5 دفاع، حيث تم عرضهما على وزراء الدفاع للدول الأعضاء بهدف المصادقة عليهما في اجتماع باريس المنعقد في 21 ديسمبر 2004.

قام وزراء دفاع الدول العشر، خلال هذا الاجتماع وعلى أساس إعلان النية الذي تم توقيعه في اليوم نفسه، ثم **جاء اجتماع باريس بتاريخ 21 ديسمبر 2004** قرر فيه وزراء دفاع دول أوروبا ومسؤولو الدول المغاربية إقامة هيكلة مخصصة للأمن في غرب البحر المتوسط، وتوج اللقاء بالتوقيع على بيان باريس الذي سمي ب "**إعلان النوايا**" الذي يحدد الإطار، والأهداف، وطموحات المبادرة، حيث اتفق الدول الأعضاء من خلال هذا البيان على ضرورة وضع إطار شامل للتعاون متعدد الأطراف، والملموس بين القوات العسكرية للدول المشاطئة للبحر المتوسط[1] لاستتباب الأمن في المنطقة بغير ترقية النشاطات في المجالات ذات الاهتمام المشترك وتشجيع تبادل المعارف والخبرات بين الدول الأعضاء وتسهيل التنسيق العملياتي بين القوات المسلحة وتعزيز أواصر الثقة والتفاهم بين دول المبادرة، قصد

[1] Jean-François COUSTILLIERE, " Sécurité en Méditerranée : une initiative en format « 5+5 »", en ligne sur : ***http://www.ifcconseilmed.fr/files/05-05---Mediterranee-initiative-format-5-5-n.04.pdf*** ,p. 01, consulté le : (15/06/2017).

الاستجابة[1] بشكل فعال للتحديات الراهنة وجعل منطقة المتوسط فضاء للسلم والاستقرار، ويجتمع وزراء الدفاع مرة كل سنة لمراجعة مشروع العمل قيد التنفيذ للسنة الجارية ووضع خطة عمل للسنة الموالية[2].

ويعتبر هذا الاجتماع بمثابة ميلاد هذا التجمع الذي يضم كلا من الجزائر، تونس، موريتانيا، المغرب، ليبيا، فرنسا، إيطاليا، مالطا، البرتغال، اسبانيا ، حيث صرحت وزير الدفاع الفرنسي أن الاجتماع فرصة لتعزيز العلاقات الثنائية وتعزيز المبادرات التي يمكن اتخاذها ضمن إطار الاتحاد الأوروبي مع عملية برشلونة أو ضمن إطار حلف شمال الأطلسي، والأمر يتعلق بمواجهة عدد من التحديات بشكل مشترك مثل محاربة الإرهاب ومكافحة مراكز مختلف أنواع التهريب ومواجهة الكوارث الناجمة عن أسباب بيئية وطبيعية.

أما بالنسبة للمواضيع التي تم مناقشتها على طاولة الاجتماع الأول لمبادرة 5+5 فتتعلق بإطار التعاون بين الدول العشر في مجال مكافحة الإرهاب، ومجالات التكوين والتعاون متعدد الأطراف في منطقة المتوسط بهدف تفعيل الحوار الأورومتوسطي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاجتماع جاء مسبوقا باجتماعين في إطار حوار5+5 الأول انعقد في مدينة وهران بالجزائر قبل شهر (نوفمبر) 2004 ،ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء في المبادرة والثاني جمع رؤساء البرلمانات للمجموعة بباريس قبل أيام من إطلاق مبادرة 5+5 دفاع .

إعلان النوايا يترجم إرادة دول غرب المتوسط في جعل المنطقة فضاء للسلم والتعاون والاستقرار ومواصلة جهود التعاون بين ضفتي المتوسط في مجال الدفاع والأمن، وتتشكل المبادرة من وزراء دفاع البلدان الأعضاء الذين يجتمعون مرة في السنة لتقديم حصيلة نشاطات السنة الفارطة واعتماد برنامج عمل للسنة المقبلة

إضافة إلى لجنة مدراء الدفاع **(Comité directeur)** وهم ممثلون لوزراء دفاع الدول الأعضاء، تجتمع مرتين في السنة لوضع جدول الأعمال ومتابعة تنفيذ النشاطات المتفق عليها، مع تعيين لجان خبراء مختصة، وتلزم لجنة المدراء بعرض مدى تقدم تنفيذ برامج العمل وكذا اقتراح الأولويات للسنة المقبلة خلال الاجتماع الوزاري المنعقد سنويا، أما لجان الخبراء فبإمكانها تنظيم ملتقيات وندوات مدرجة في برنامج العمل حسب ما تراه مناسبا.

---

[1] وزارة الدفاع الوطني، "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال، ***مجلة الجيش*** 594، (جانفي 2013)، ص.18.

[2] Jean-François COUSTILLIERE, 'Enjeux de l'initiative de sécurité en format « 5+5 »", en ligne : ***http://www.jfcconseilmed.fr/files/05-09---5-plus-5-N.185.pdf*** , p.03, consulté le : (15/06/2017).

المطلب الثاني: مجالات التعاون في إطار المبادرة 5+5 دفاع

إن مبادرة 5+5 دفاع تركز أساسا على أربعة ميادين للتعاون، وهي كالتالي:

1. المراقبة البحرية:

تهدف مساهمة وزارات الدفاع في مجال المراقبة البحرية إلى تقليص الأخطار الناتجة عن ملاحة غير مسؤولة ومتهورة، كاستعمال البحر العالي لنشاطات إرهابية واستغلال غير شرعي لمناطق الصيد، كنقل المخدرات أو القيام بأعمال محظورة أخرى.

2. الأمن الجوي:

بما أن التهديد الإرهابي أصبح غير مستبعد بالشكل الذي حدثت به هجمات 11 سبتمبر 2001 ، شكل مجال الأمن الجوي هدفا من أهداف المبادرة، وبالتالي ضرورة وضع إجراءات التدخل السريع في وقت قصير، والتعاون الجهوي من جهته ضروري لاتخاذ القرارات، سواء على شكل مشاورات أو تبادل المعلومات بين مراكز الاستعلامات العسكرية.

3. **المساهمة في الحماية المدنية في حالة الكوارث الكبرى :**

هذا المسعى يهدف إلى الوقاية وتفادي الكوارث الطبيعية والتلوث والحوادث البحرية، ففي حالة الكوارث الطبيعية تكون مساهمة القوات العسكرية ضرورية، كما أن التدخل السريع والمنسق للبلدان المجاورة يحد من انعكاسات وخيمة محتملة، ولقد نظِّم الاجتماع الأول في هذا المجال بالجزائر.

4. **التكوين:**

يهدف التكوين إلى تبادل التجارب والمعارف، من خلال ترقية نشاطات عملية وتطبيقية للتعاون في الميادين ذات الاهتمام المشترك، والمقاربة الأكثر انتهاجا في هذا هي القيام بنشاطات سهلة التسيير، ولا تتطلب التبادل العملي، كما أن العوائق قليلة وفي هذا المجال توصلت المبادرة إلى تأسيس أكاديمية 5+5 دفاع في مجال التكوين.

مبادئ المبادرة 5+5 دفاع:

مبادرة 5+5 دفاع غير رسمية وغير ملزمة، يحكمها الإعلان المشترك لوزراء الدفاع لدول غرب المتوسط، حيث تتمتع الدول المشاركة بهامش كبير في حرية الحركة وبإمكان كل دولة أن تتصرف حسب طموحاتها وإمكانياتها.

يعتمد نجاح هذه المبادرة أساسا على احترام القيم والمبادئ المشتركة من طرف كل الدول الأعضاء والمتمثلة في مرونة وبساطة الإجراءات والإجماع وترجيح الجانب التطبيقي والملموس وكذا البراغماتي.

تم اختيار مجالات عمل مبادرة 5+5 دفاع قصد تسهيل عملية الإدراك الجماعي والتوافقي للإشكاليات المشتركة، كما تهدف إلى الاستجابة للمتطلبات المتعلقة بتعزيز الشراكة بين دول الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط وذلك في شكل ضيق بهدف تشجيع الحوار خارج الإطار المؤسساتي، عكس مبادرات الشراكة الأخرى، حيث تقوم مبادرة 5+5 دفاع أيضا على نوعية العلاقات الإنسانية، من خلال التبادل المنتظم بين الدول الأعضاء والتي تدعم غالبا بلقاءات على أعلى مستوى، أهمها اجتماعات رؤساء الأركان، قادة القوات البرية والجوية والبحرية والدرك الوطني، المراقبين العامين للجيوش ومدراء مصالح الصحة العسكرية. فمنذ نشأتها في 2004 سجل عدد معتبر من النشاطات والتمارين والاجتماعات والملتقيات، مما يؤكد الطابع البراغماتي والتدريجي لهذه المبادرة. تهدف هذه الشراكة إلى إدماج مجمل القوات المسلحة لدول الضفة الغربية للمتوسط من خلال نشاطات تعاون ملموسة وسريعة الإنجاز.

تعد النتائج المحققة إلى غاية اليوم مشجعة، بالنظر إلى الحيز الجغرافي لهذه المبادرة المحدد بدقة، كما تم تعريف كل محاور التعاون الواجب تطويرها، من خلال خلق مجال للتعاون العملياتي، يخص الانشغالات المشتركة بين الدول الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأمنية الجديدة المفروضة في عالم يشهد تحولات دائمة.

في هذا الصدد أدت الجزائر دورا فعالا في هذا المنتدى بفضل مساهماتها واقتراحاتها ومشاركتها في التمارين متعددة الأطراف، فقد نظم التمرين البحري المشترك "المد-08" في 2008 بالجزائر وتمرين آخر حول الأمن الجوي "سيركات-جو-10" في 2010، حيث سخرت كل الإمكانيات الضرورية لإنجاح مثل هذه التمارين المشتركة[1].

[1] وزارة الدفاع الوطني، "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، ***المرجع السابق الذكر***، ص. 19.

المبحث الثاني: آليات التعاون في إطار المبادرة 5+5 دفاع

المطلب الأول: مسار التعاون في إطار مبادرة 5+5 دفاع

يتم تدوير رئاسة المبادرة حسب الترتيب الأبجدي للدول، وفي هذا السياق تحتضن كل دولة الاجتماع السنوي لوزراء الدفاع وكذا اللجنة المديرة على أساس مرتين في السنة وتشمل اجتماعات مبادرة 5+5 دفاع ما يلي:

- اجتماعات وزراء الدفاع
- اجتماعات اللجنة المديرة
- اجتماعات رؤساء أركان الجيوش
- اجتماعات قادة القوات البرية
- اجتماعات قادة القوات البحرية
- اجتماعات قادة القوات الجوية
- اجتماعات مدراء مصالح الصحة العسكرية
- اجتماعات المراقبين العامين للجيوش
- اجتماعات قادة الدرك والهيئات المماثلة

اجتماعات وزراء الدفاع:

بعد اجتماع باريس التأسيسي توالت الاجتماعات السنوية لوزراء دفاع مبادرة 5+5 ولعل أهم هذه الاجتماعات مايلي:

اجتماع الجزائر 12 ديسمبر 2005:

عقدت فعالياته في 12 ديسمبر 2005 بالجزائر، وجاءت في إطار تكريس مسار الحوار والتشاور بين البلدان الأعضاء في مبادرة 5+5، وسمح اجتماع الجزائر بتقييم مجمل الخطوات التي تم تحقيقها و مناقشة مختلف المشاريع المستقبلية، كما عكس الاجتماع إرادة الدول الأعضاء في العمل الجماعي قصد تقوية هذه الديناميكية الجهوية و تحقيق طموحات شعوب حوض المتوسط في مجال الأمن، الاستقرار و السلم. وتم خلال هذا الاجتماع تقديم مخطط العمل لسنة 2006 والمصادقة على القانون الداخلي للجنة المديرة لجعل المبادرة أكثر مرونة وتنفيذا، ويشمل مخطط عمل 2006 على جملة نشاطات تم مناقشتها جماعيا و تضم12 نشاطا محورا في ميادين المراقبة الجوية و البحرية لمنطقة غرب المتوسط، مراقبة

زحف الجراد و مكافحته، تطهير مناطق الألغام المهددة لحياة السكان، مكافحة التلوث البحري و دعم عمليات الإنقاذ الاستعجالية[1]

تم خلال هذا الاجتماع تقديم مخطط العمل الذي ناقش من خلاله ممثلو الدول الأعضاء الميادين الأساسية في مبادرة 5+5 دفاع والمتمثلة في:

- ✓ المراقبة البحرية في المتوسط: ضرورة التعاون من أجل مكافحة التلوث البحري.
- ✓ مساهمة القوات المسلحة خلال الكوارث الكبرى: نشر سبل الإغاثة، ودعم عمليات الإنقاذ الاستعجالية ودعم السلطات المدنية.
- ✓ المراقبة الجوية: مساهمة القوات المسلحة في **SAR** . (SAR : Search and Rescue)

كما تمت مناقشة 15 مسألة ثانوية ، معظم هذه المسائل تخص دول الضفة الجنوبية ونذكر منها مايلي:

- ✓ مكافحة الجراد (الجزائر).
- ✓ مركز للتدريب على إزالة الألغام (ليبيا).
- ✓ إجراءات تنسيق الإجراءات في حالات الكوارث الطبيعية.
- ✓ إنشاء مدرسة 5 + 5 لتدريب المديرين من التجارب المشتركة.
- ✓ مركز مراقبة بحرية افتراضية (تبادل المعلومات).

ويُذكر أنه خلال أشغال اللجنة المديرة لممثلي وزارات دفاع المبادرة التي جرت شهر نوفمبر 2004 تم الإمضاء على القانون الداخلي للمبادرة.

اجتماع الجزائر أيضا سمح بتقييم مجمل الخطوات التي تم تحقيقيها، وأكد أعضاء المبادرة إرادتهم في العمل الجماعي قصد تقوية هذه الديناميكية الجهوية وتحقيق طموحات شعوب حوض المتوسط في مجال الأمن، الاستقرار والسلم[2]، حيث سمح هذا الاجتماع بتقييم مجمل الخطوات التي تم تحقيقها ومناقشة مختلف المشاريع المستقبلية، كما عكس إرادة الدول الأعضاء في العمل الجماعي قصد تقوية هذه الديناميكية الجهوية ، وتمثل مبادرة 5+5 ضرورة حتمية بالنظر إلى الأخطار المحتملة التي تواجه المنطقة لاسيما ما يتعلق بالكوارث الطبيعية، لكن الوعي الجماعي الذي بلغته شعوب المنطقة وإدراكها بأهمية مسار التشاور فيما بينها جعل المبادرة محل اهتمام وتجنيد كامل القوى الفعالة وأداة حساسة في

---

[1] ع .سعاد، اجتماع وزراء الدفاع لمبادرة 5+5 بالجزائر (اهتمامات مشتركة و إرادة في التعاون) ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 510، جانفي 2006، ص.ص.5-8.

[2] Jean-François Coustillière, l'initiative « 5+5 sécurité et défense», en ligne sur : ***http://www.jfcconseilmed.fr/files/06-12-04---L-initiative-5-5-securite-et-defense.pdf*** , p.03, consulté le : (15/06/2017).

تسيير مختلف المسائل المشتركة، فأصبحت مجموعة 5+5 محورا رئيسيا للتكفل بالانشغالات التي تتقاسمها المنطقة من كوارث طبيعية، هجرة غير شرعية، تلوث، وأخطار زحف الجراد، لتأتي مساهمة القوات المسلحة في هذا المجال بمثابة الدليل القاطع عن بلوغ هذا الوعي الجماعي وكي تترجم في حد ذاتها فعلا حضاريا حقيقيا لذلك، أخذت الجزائر هذه الحتمية[1] بعين الاعتبار وجندت كل قواها المادية والبشرية قصد إنجاح هذه الاستراتيجية، فكلفت مؤسستها العسكرية بهذا النوع الجديد من المهام ذات الطابع الإنساني، والتي كانت بالأمن القريب تنفرد بها الهيئات المدنية، حيث شكل ذلك الخيار الأمثل الذي توجهت له البلاد من خلال الجيش الوطني الشعبي، بالانضمام إلى النشاطات الدولية في هذا المجال.

الشيء الذي تؤكده هذه الطبعة يكمن في كون المشرف على تأطيرها طرف يتميز بقناعة وإرادة معترف بهما في سعيه لجعل المنطقة فضاء حقيقيا للسلم والأمن، غاية يرتكز بلوغها على مستوى التعاون والتنسيق الذي يربط المتعاملين العشر وهو ما أشار إليه بوضوح الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، السيد "عبد المالك قنايزية" الذي أكد على عامل التعاون كشرط ضروري لحماية الاستقرار في حوض المتوسط بصفة عامة وفي المنطقة الغربي بصفة خاص، فصرح في هذا الشأن:

"إن مبادرة الحوار 5+5 بدأت الآن تتشكل فعليا في ضفتي المتوسط إنها تمثل بوضوح الدليل على تجندنا للعمل معا وبتنسيق كامل في إطار متفق عليه يتكفل بالمسائل الحساسة التي يشكلها الأمن والاستقرار في منطقتنا".

<u>أنظر الملاحق</u>

خلال هذا الاجتماع قامت الجزائر بتقديم جملة من الاقتراحات الملموسة تخص الشراكة والتنسيق في مختلف القطاعات المرتبطة بحماية السكان، وتساعد على تنمية العمل الجماعي ليصبح قادرا على التكفل الحقيقي بشتى الرهانات التي تتصل بمصير المنطقة برمتها، كما سمح هذا اللقاء بتسجيل الانسجام الكبير الذي طبع مساعي الدول المغاربية لتدعيم مبادرة 5+5 انسجام يعبر عن إرادة هذه الدول في تقوية عملية التفاهم المتبادل فيما بينها وقدرتها على تخطي الصعوبات والاختلافات، بفضل الأخذ بمبادئ الشفافية والوضوح عند معالجة المسائل المشتركة، وقناعة منهم بوجوب ترقية عامل التنسيق في مواجهة

[1] ع.سعاوي، "اجتماع وزراء الدفاع لمبادرة 5+5 بالجزائر: اهتمامات مشتركة وإرادة في التعاون"، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 510، جانفي 2006، ص.05.

الأخطار والتحديات المستقبلية بطريقة موضوعية، جدد وزراء دفاع الدول المغاربية بهذه المناسبة استعدادهم لتشجيع كل الفرص واللقاءات التي بإمكانها أن تخدم التقارب وأن توحد الرؤى.

لذا فقد أعد مخطط عمل لسنة 2006 تبناه وزراء الدفاع خلال هذه الطبعة وتمت المصادقة على القانون الداخلي للجنة المديرة قصد توضيح مهام المبادرة وجعلها أكثر مرونة، تنفيذا للطموحات التي عبر عنها الوزراء في اجتماعهم الأول، والتي كانت توصي بإعداد سلسلة من النشاطات بوسعها أن تجسد غاية الأمن في المنطقة وأن تبعث ركائز التعاون المستمر.

يشمل مخطط العمل لسنة 2006 على جملة من النشاطات تمت مناقشتها جماعيا، فهي تضم 12 نشاطا تتمحور خصيصا حول ميادين المراقبة الجوية والبحرية للمنطقة الغربية للمتوسط، مراقبة زحف الجراد ومكافحته، تطهير ومتابعة المناطق التي يشكل فيها خطر الألغام تهديدا لحياة السكان، التلوث البحري الذي يمكن أن تسببه الحوادث الناجمة عن نقل المواد البتروكيميائية إلى جانب عمليات الإنقاذ أثناء الحالات الاستعجالية.

من جهة أخرى، كان برنامج 2005 محل اهتمام وزراء الدفاع لمبادرة 5+5 الذين أشرفوا على تقييم مجمل النشاطات المنفذة واستخلاص النتائج والعبر المناسبة، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج الذي تم التخطيط له أثناء اجتماع باريس في 2004 وتدعيمه خلال الاجتماع الأول للجنة المديرة[1]، المنظم من 14 إلى 16 مارس 2005 بالجزائر قد تم التوصل إلى تنفيذه كلية.

فعلى غرار الاجتماع الذي عقده رؤساء أركان القوات البحرية أيام 27 و 28 أفريل 2005 بمدريد في إسبانيا أنجزت هذه النشاطات وعددها ثلاثة، في شكل ملتقيات نظمت اسبانيا اثنين بينما أشرفت إيطاليا على الثالث. درست هذه الملتقيات مواضيع دور القوات المسلحة أثناء الكوارث، البحث والإنقاذ وأخيرا مجال الأمن البحري.

تناول الملتقى المنعقد بمدينة توليدو الاسبانية من 19 إلى 22 سبتمبر 2005، المحور المتعلق بدور القوات المسلحة عند وقوع الكوارث وتم التركيز فيه خصيصا على مهام وإجراءات التعاون التي بإمكان القوات المسلحة أن تطبقها بهدف مساندة الحماية المدنية أثناء الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، أشرف الخبراء في محاضرتهم على عرض مختلف الجوانب المرتبطة بالإطار القانوني المحيط بدور القوات المسلحة في مثل هذه الحالات وتوضيح شروط وميادين تدخلها.

---

[1] ع.سعاوي،"اجتماع وزراء الدفاع لمبادرة 5+5 بالجزائر: اهتمامات مشتركة وإرادة في التعاون"، ***المرجع السابق ذكره*** ، ص.08.

وتطرق ملتقى مدريد، المنظم من 26 إلى 28 سبتمبر 2005 إلى مسألة إجراءات التنسيق الواجب اتباعها في استعمال الوسائل الجوية أثناء الكوارث والحالات الاستعجالية التي يمكن أن تحدث في أحد البلدان الأعضاء في مبادرة 5+5 وخلاله قام المشاركون بتقديم وعرض مختلف الهيئات التي أنشئت في هذه الدول وتبادل التجارب والخبرات في هذا المجال، فخلص المجتمعون إلى نتيجة مفادها وجود تشابه كبير بين مختلف الهيئات لاسيما على المستوى التنظيمي نتيجة اعتبرها المشاركون إيجابية ومفيدة.

في حين خصص الملتقى المتعلق بميدان الأمن البحري في الفترة من 26 إلى 28 سبتمبر 2005 بإيطاليا لدراسة التدابير التي ينبغي اتخاذها في المراقبة البحرية وكيفيات تحقيق عملية تبادل المعلومات بين مختلف الأطراف، الشيء الذي سيسمح ببلوغ التنسيق الأمثل في هذا المجال وتحقيق أقصى مستويات الأمن في المنطقة الغربية للمتوسط.

وفي هذا الصدد تم الاتفاق على تنظيم تمرين مشترك يجمع كل البلدان الأعضاء في مبادرة 5+5 خلال 2007/2006، ينبثق منه تحليل تقييمي لمستوى التنسيق في المجموعة ويشكل فرصة إضافية لاحتكاك المختصين وتوحيد طرق التدخل وتقنيات العمل.

في كلمته الختامية عبر الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني السيد عبد المال قنايزية عن ارتياحه لما آل إليه اجتماع الجزائر بفضل أهمية النتائج المتوصل إليها ومساهمته في إرساء قواعد تعاون صريح بغية التوصل إلى التسيير الأفضل لمختلف التحديات في فضاء يسوده الأمن والاستقرار، وأضاف قائلا:

"**هذا ما يمثل خطوة أولى بدأت تأخذ شكل نجاح كبير وتمثل بلا شك همزة وصل بين ضفتي المتوسط**".

وفي ختام هذه الطبعة الثانية أعرب وزراء الدفاع عن سعادتهم بنجاح الدورة والمكتسبات التي تم تحقيقها خلال الرئاسة الجزائرية موجهين تحية شكر وتقدير للجزائر لما التمسوه من[1] جدارة في أداء الدور الذي لعبته أثناء تنفيذ مخطط عمل 2005، وكذلك المساهمة الفعالة لوزارة الدفاع الوطني في إثراء القانون الداخلي الذي تمت المصادقة عليه، إذ شكلت مساهمة الطرف الجزائري أهمية بالغة وأخذت وزنها على أكثر من صعيد، حيث مكنت من إفادة المجموعة بإطار واضح المعالم أسهم في توسيع مجال تنفيذ مهامها وإعطاء المبادرة دفعة قوية، باقتراح مفاهيم جديدة تدعم سياسات التعاون فيها، فبرغبتها في تقاسم

[1] ع.سعاوي،"اجتماع وزراء الدفاع لمبادرة 5+5 بالجزائر: اهتمامات مشتركة وإرادة في التعاون"، ***المرجع السابق ذكره*** ، ص.09.

تجربتها المكتسبة في ميادين مكافحة الجراد وإزالة الألغام المضادة للأفراد، قدمت الجزائر لمتعامليها نظرة منفردة فاتحة بها المجال أمام ميادين أخرى للتعاون، لهذا اغتنمت المجموعة الفرصة وسجلت هذه المقترحات لما تحمله من دلالة عالية، ضمن اهتماماتها واعتمدتها كمحور عمل أساسي لها[1]، وهو ما يترجم مدى الثقة الموضوعة في الجزائر وأهميتها في التكفل بانشغالات منطقة المتوسط ليثمر أخيرا ذلك الاستعداد الدائم للجزائر للمشاركة في العمليات المتصلة بأمن واستقرار المنطقة بتقدير كبير جعل منها اليوم أمة يحترمها ويستشيرها الجميع مكانة استوجب الحفاظ عليها أن تنتهج الجزائر مساعي شجاعة أهمها تكليف المؤسسة العسكرية بالانطلاق في مسار تطوير إمكاناتها وترقية هياكلها لجعلها وفق المقاييس المهنية الدولية، مشروع ضخم يتطلب السهر الدائم على اكتساب أحدث القدرات العسكرية تسمح لها في الداخل بتنفيذ المهام المنوطة بها وفق نص الدستور وإنجاح دورها في الخارج أثناء المشاركة في عمليات حفظ الأمن والاستقرار.

حقيقة جاءت هذه المكتسبات نتيجة لكل المجهودات المستثمرة في مجالات التحديث والتطوير، وما تشتمله من بحث وبناء وإتقان إلا أنها تعكس كذلك وبكل تأكيد برهانا كافيا عن درجة الوعي لدى أفراد الجيش الوطني الشعبي أفضتها روح المثابرة والتضحية التي يعرفون بها[2].

اجتماع باريس 11 ديسمبر 2006:

بعد اجتماع الجزائر الذي جرى في 12 ديسمبر 2005، والذي شهد تبني القانون الداخلي للجنة التسيير وكذا توسيع إطار التعاون إلى مجالات أخرى منها تدمير الألغام المضادة للأفراد، مساهمة القوات المسلحة في تسيير الكوارث الطبيعية ومكافحة الجراد بالإضافة إلى مراقبة البحر، فإن لقاء باريس هذا جاء لتقييم حصيلة العمل المنجز منذ 2004 ووضع مخطط عمل لسنة 2007.

انعقد هذا الاجتماع الثالث لوزراء دفاع مبادرة 5+5 دفاع في العاصمة الفرنسية في تاريخ11 ديسمبر2006 ، بحيث جاء اللقاء في إطار تعزيز التشاور و التعاون في مجال التسيير المشترك للمسائل الأمنية .كما جاء لقاء باريس ليقيم حصيلة العمل المنجز منذ2004 تاريخ انعقاد الاجتماع الوزاري العادي بالجزائر، وتم خلال في هذا اللقاء الاتفاق على إنشاء مدرسة مخصصة لإطارات الدفاع في

---

[1] ع.سعاوي،"اجتماع وزراء الدفاع لمبادرة 5+5 بالجزائر: اهتمامات مشتركة وإرادة في التعاون"، ***المرجع السابق ذكره*** ، ص.10.

[2] ع.سعاوي، ***المرجع نفسه***، ص.12.

2007و التي تكون مفتوحة للمدنيين و العسكريين بغية تشجيع رؤية مشتركة للمسائل الأمنية، كما ترمي الدول الأعضاء إلى إنشاء مركز للبحث و الدراسات الاستراتيجية[1].

كما تناول اجتماع باريس جملة من النقاط الهامة نذكر منها ما يلي:

- ✓ ضمان الأمن البحري.
- ✓ تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ وتبادل المعلومات.
- ✓ مراقبة الوضعية البحرية ومكافحة التلوث البحري الناجم عن الحوادث البحرية.

واقترحت إيطاليا التي ترأست القمة إنشاء مركز إقليمي افتراضي للمراقبة البحرية، و الذي يسمح بتوفير شبكة تبادل للمعلومات .كما تطرقت القمة كذلك للأمن الجوي و ضرورة التحكم في النشاطات الغير قانونية، وحماية البيئة و ضرورة الاهتمام بالطب العسكري.

أما فيما يتعلق بالأمن الجوي، فقد دارت النقاشات خلال الاجتماع الثاني بباريس حول "سياسات التشاور وتبادل المعلومات" من أجل الحد من المخاطر والخسائر التي قد يتسبب فيها الإرهاب الجوي. " تبادل التجارب، وضع شبكة لنقاط الاتصال وتطوير إمكانيات قواتها، تلك هي الأهداف الأخرى للملتقيات التي ستنظمها الدول الأعضاء"، هذه الأهداف التي أصبحت تشغل المجتمع الدولي تستدعي إجراء تمارين حتى تسمح للأفراد والوحدات تجسيد الأمن الجوي.

إن تعدد النشاطات والأهداف المرجوة من شأنه أن يدعم مبادرة 5+5 ويعزز أكثر قواعد التعاون الحقيقي من أجل التسيير الحسن لمختلف التحديات في إطار فضاء مستقر وسلمي.

اجتماع طرابلس 16و17 ماي 2009:

عقد وزراء الدفاع في دول" المبادرة 5 زائد 5 دفاع "اجتماعهم الدوري الخامس بالعاصمة الليبية طرابلس، الذي خصص لتقييم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2008، في إطار هذه المبادرة واستعرض خطة عمل سنة 2009.

وفي البيان المشترك لهذا اللقاء تم الإعلان عن بعث المركز الأورو مغاربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية للحوض الغربي المتوسطي، الذي أنشئ ببادرة من تونس وسيكون مقره بها، ويأتي هذا في إطار خطة عمل مشتركة للتكوين والتدريب العسكري ومركز للأبحاث الإستراتيجية، في إطار التعاون المتوسطي في مجال الدفاع، والذي يهدف إلى دعم الأمن والسلام في حوض المتوسط.

---

[1] أيت عميرات مليكة،، مبادرة 5+5 تقدم ملموس، **الجيش**، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 522، جانفي 2007، ص.ص.24-25.

كما تم تثمين الأنشطة المشتركة المنجزة سنة 2008 في مجالات التكوين والأمن البحري والجوي، ومساهمة الجيوش في مجال الحماية المدنية بما في ذلك المساعدة والإنقاذ.

وتمخض عن الاجتماع، الاتفاق على إنشاء مدرسة مشتركة لتكوين الإطارات العسكرية بفرنسا، إلى جانب مركز لإزالة الألغام ودراسة البرامج والخطط والأنشطة المختلفة في مجال الدفاع المتوسطي . وكان اجتماع المركز الأوروبي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية بتاريخ 26 يناير 2017 هو الهيكل الذي يجري العمل البحثي السنوي لمبادرة الدفاع 5 + 5. ويركز عملها هذا العام على موضوع: "التحديات الأمنية المتعلقة بتغير المناخ في الفضاء 5 + 5: ما هي الآثار المترتبة على سياسات الدفاع؟، حيث كانت المناقشات مكثفة بشكل خاص خلال هذا الاجتماع والتي عالجت موضوع جديد ومهم من المواضيع التي تعرفها الفترة الراهنة[1].

اجتماع مالطا (فاليتا) 01 و 02 ديسمبر 2010:

التقى وزراء دفاع دول غرب المتوسط 5+5 دفاع هذه المرة بمدينة فاليتا بمالطا لإحياء الذكرى الخامسة للتأسيس، وتقييم أعمال سنة 2010 ووضع جدول أعمال للسنة المقبلة 2011، وقد اجتمعت لجنة المدراء مرتين في هذه السنة لإكمال جدول الأعمال وتحديد الأنشطة التي تنظم في مجال الرقابة البحرية والأمن الجوي ومشاركة القوات العسكرية في الكوارث الكبرى.

كما تم إرساء مركز 5+5 دفاع في مجال التكوين، ووضع دليل للإجراءات المشتركة في الأمن الجوي، كما تم الحديث عن التمرين الذي أجري في هذا المجال "سيركات" من 12 إلى 13 أكتوبر 2010 كما تم في نفس السنة إحياء الذكرى الخامسة لتأسيس مبادرة 5+5 دفاع بتاريخ 26 سبتمبر 2010 باستعراض جوي أقيم بمالطا بمشاركة فرنسية، حيث صدر بيان للجنة المدراء بهذه المناسبة ذكروا فيه بالبيانات الوزارية الممضاة في الجزائر 2005، باريس 2006، كالياري 2007، طرابلس 2009، حيث عبروا عن رضاهم بالنتائج المتوصل إليها خلال الخمس سنوات الأولى من وجودها، معترفين بأن المبادرة ساهمت بشكل كبير في:

- ✓ ترقية نشاطات التعاون في ميادين المصلحة المشتركة.
- ✓ تسهيل تقسيم الخبرات والمعارف بين بلدان المبادرة.

---

[1] Initiative 5+5, en ligne sur :

http://www.defense.gouv.fr/dqris/action-internationale/environnement-proche/initiative-5-5, consulté le: (24/08/2017).

- ✓ إقامة صِلات ثقة واحترام وشفافية بين الحكومات.
- ✓ تحسين التعاون في المجالات التي تقدم نسبة أكبر من المصلحة المشتركة.
- ✓ تسهيل تجانس التجهيزات والإمكانيات في مختلف ميادين التعاون

وقد توصلت اللجنة إلى تجسيد المشاريع التالية:

1-هيئة الدفاع والأمن.

2-مركز التدريب على إزالة الألغام الإنسانية.

3-المركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

4-نظام تبادل المعلومات البحرية.

5-شبكة نقاط الاتصال لإدارة الكوارث الطبيعية الكبرى.

البيان المشترك للجنة المديرة بمناسبة الذكرى الخامسة لمبادرة الدفاع 5+5 :

نحن، ممثلو الجزائر وفرنسا وإيطاليا وليبيا ومالطا وموريتانيا والمغرب والبرتغال وإسبانيا وتونس، راغبين بإحياء الذكرى الخامسة لتأسيس مبادرة 5+5 دفاع، والتي جاءت عن طريق توقيع إعلان النية بباريس يوم 21 ديسمبر 2004، مذكرين بالبيانات الوزارية الممضاة في الجزائر 2005 وباريس 2006 وكالياري 2007 وطرابلس 2009

متمنين التعبير عن رضانا لنتائج مبادرة " 5+5 دفاع" خلال السنوات الخمس الأولى من وجودها، معترفين بأن المبادرة ساهمت بشكل كبير في:

ترقية نشاطات التعاون في ميادين المصلحة المشتركة.

تسهيل تقسيم الخبرات والمعارف بين بلداننا.

إقامة صلات ثقة واحترام وشفافية بين حكوماتنا.

تحسين التعاون في المجالات التي تقدم نسبة أكبر من المصلحة المشتركة.

تسهيل تجانس التجهيزات والإمكانيات في مختلف ميادين التعاون.

مؤكدين رغبة حكوماتنا في مواصلة العمل سويا لتحسين التعاون في مجالات المراقبة البحرية والأمن الجوي ومساهمة الدفاع في المراقبة البحرية والتكوين والتعليم ومساهمة القوات المسلحة في الوقاية المدنية وكذا التعاون في مجال البحث والإنقاذ، باحثين بذلك عن حلول لتسيير الأخطار والتحديات المشتركة التي

نتعرض لها، وذلك بمتابعة دعمنا المتبادل لمواجهة المسائل المعقدة المرتبطة بالأمن: "**تقترح المبادرة 5+5دفاع كنموذج للتعاون الإقليمي**"[1]

اجتماع الجزائر28 ديسمبر 2016:

يعتبر مرحلة نوعية في تعزيز التعاون، حيث تم خلال هذا الاجتماع التطرق إلى الرهانات الإقليمية والتحديات المشتركة للدول الأعضاء في مبادرة 5+5 دفاع، بهدف تعزيز التشاور والحوار وترقية التعاون الإقليمي وتطوير الآليات الموضوعة منذ انطلاق المبادرة أي منذ التوقيع على التصريح بالنوايا في ديسمبر 2004، وهذا حفاظا على أمن واستقرار الحوض الغربي للمتوسط[2].

واعتبر وزير الدفاع الوطني الجزائري الاجتماع في طبعته ال12 بمثابة مرحلة نوعية هامة في تعزيز التعاون معبرا عن ذلك:

"... **يؤكد الاهتمام الذي نوليه جميعا للحوار 5+5، وكذا التزامنا بمواصلة الجهود في إطار الشفافية والصراحة والاحترام المتبادل، خدمة لإرساء تعاون منسق ومتكاتف، ضمانا لاستتباب السلم والاستقرار بالمنطقة...**"، كما واعتبر أن مبادرة 5+5 دفاع هي رهان للمستقبل انطلاقا من ديمومة المنتدى والنظرة المشتركة للدول الأعضاء حول أمن المنطقة وحول العلاقات الانسانية والبشرية التي نسجت من خلال النشاطات المبرمجة بانتظام، وذكر في هذا الخصوص: "...**نسجل بارتياح منذ إطلاق مبادرة 5+5 دفاع سنة 2004، اهتماما حقيقيا وإرادة مشتركة شديدين من دول الحوض الغربي للمتوسط، من أجل إرساء تشاور استراتيجي، يشمل المجالات ذات الاهتمام المشترك، إنه من البديهي أن تحرص الجزائر المتعلقة بشدة بهذه المبادرة وبمبادئها المؤسسة على الالتزام بآلياتها، التي تستوجب منا الرد المشترك والملموس على كافة التهديدات التي تتربص بمنطقتنا، يمثل منتدانا هذا إطارا متميزا للتعبير عن تضامن إقليمي تم تصوره وفق مسعى مشترك وفي خضم منظور تضافر الأعمال حول مصالح مشتركة، ونسجل أن التعاون الذي نتقاسمه هو رهان على المستقبل اعتبارا لديمومته وللنظرة المشتركة حول قضايا الأمن ونوعية العلاقات الانسانية والبشرية التي تسودها الثقة والتفاهم...**"

من جهة أخرى تطرق السيد الفريق إلى الحالة الأمنية في المنطقة مذكرا الجميع بالاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في مكافحة آفات الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان، لجعل من منطقة

---

[1] « le dialogue 5+5 », en ligne sur : ***http://medthink5plus5.org/le-dialogue-55/***, consulté le : (09/05/2017).

[2] نسيم بوبطرخ، الاجتماع الثاني عشر لوزراء دفاع بلدان مبادرة 5+5 دفاع، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 642، جانفي 2017، ص. 16.

الحوض الغربي للمتوسط فضاء للسلم والاستقرار، كما وأكد أيضا على أن الجزائر تبقى مستعدة لتزويد شركائها بالخبرة المكتسبة في مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما يتم فعلا من خلال وضع آليات تعاون ثنائية أو متعددة الأطراف[1].

كما تم تقديم حوصلة عن مختلف النشاطات التي نفذت خلال فترة الرئاسة الدورية للجزائر 2006 في مختلف المجالات عملا بمبدأ التضامن والاهتمام المشترك الذي تتبناه الجزائر منذ انطلاق المبادرة، حيث تم تنظيم 36نشاطا في مجالات اهتمام المبادرة، أهمها سبعة (07) نشاطات متعلقة بالأمن والتلوث البحري ونشاطين (02) اثنين متعلقين بالأمن الجوي، وثمانية (08) اجتماعات رفيعة المستوى (وزراء الدفاع، رؤساء الأركان، قادة القوات البرية والجوية والدرك والمراقبون العامون للجيوش ومدراء الصحة العسكرية)، وأربعة (04) نشاطات خاصة بمساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية، بالإضافة إلى ذلك تنظيم ملتقيات حول مكافحة الجراد ودور المرأة في الجيوش، وكذا الجريمة الالكترونية، كما ضمت حصيلة الجزائر ثلاث عشرة (13) دورة تكوينية وبحث أكاديمي في إطار كلية 5+5 دفاع.

من جهتهم ثمن وزراء دفاع دول المبادرة خلال التدخلات التي ألقوها تباعا في هذا الاجتماع، النتائج المحققة طيلة الرئاسة الدورية للجزائر، وعبروا عن التزام بلدانهم للتصدي لكافة التهديدات المحدقة بالمنطقة من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية...، مؤكدين على أن الأمن واحد لا يقبل التجزئة وأنه يشكل انشغالا مشتركا بين كافة الدول.

وتم في الأخير عرض مخطط العمل لسنة 2017، لتتم المصادقة عليه من طرف وزراء دفاع الدول الأعضاء في المبادرة كما ووقعوا أيضا البيان المشترك الذي يتوج سنة الرئاسة الجزائرية ويعرض محاور الأعمال ذات الأولوية، حتى يتعين أخذها بعين الاعتبار في السنة المقبلة.

واختتم الاجتماع بكلمة ألقاها رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي أشاد فيها بالجو المتميز والأخوي والودي الذي طبع أشغال الاجتماع، مثمنا ما أبداه الجميع من جاهزية كاملة للعمل سويا، وهو مؤشر ملموس على الأهمية التي يوليها كل بلد عضو للمسائل التي تؤثر على الأمن في الحوض الغربي للمتوسط، وهو أيضا ما يعبر مجددا عن روح التضامن التي يتميز بها الدول الأعضاء أمام التهديدات والتحديات التي تواجهها المنطقة.

وقد عبر المشاركون في هذا الاجتماع عن استعدادهم للتعاون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة غرب المتوسط، حيث أكد **كاتب الدولة الفرنسي المكلف بالمحاربين القدامى والذاكرة، السيد**

[1] نسيم بوبطرخ، ***المرجع السابق الذكر***، ص ص. 18 – 19.

جون مارك توداشيني على نجاح الرئاسة الدورية للجزائر لمبادرة 5+5 دفاع طيلة سنة 2016، واعتبر أن هذه المبادرة تعد آلية فعالة لتعزيز التعاون في الحوض الغربي للمتوسط، وأن الانجازات المحققة حتى الأن تعبر على الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء فيها، داعيا كافة الدول إلى ضرورة الرفع من التنسيق أكثر من أي وقت مضى، من خلال تعزيز تبادل المعلومات والالتزام العملياتي في إطار هذا المنتدى للتمكن من إثراء مختلف النشاطات من تمارين وورشات، وكذا التجنيد بالوسائل العسكرية لمواجهة التحديات الراهنة خاصة الإرهاب، كما وأكد أن فرنسا ستحافظ عند ترأسها للمبادرة على المحاور الكبرى.[1]

من جهته ثمن **السيد باسكال فيرارا سفير إيطاليا بالجزائر** جهود الجزائر طوال مدة رئاستها للمبادرة من خلال النشاطات المنفذة، وأشاد بدورها المحوري كوسيط بين الدول الجارة معتبرا أن الجزائر تعد اليوم مثالا للأمن والاستقرار وأن إيطاليا تنظر باهتمام بالغ لإستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب الذي يعتبر اليوم انشغال كافة الدول، كما أكد دعم إيطاليا لمبادرة 5+5 في شقها المتعلق بالدفاع، مشيرا أن مشاريع التعاون في المبادرة هي أدوات مهمة لتعزيز الثقة بين ضفتي المتوسط وأن إيطاليا تود تطويرها في الجانب العملياتي.

وزير الدفاع المفوض لدى حكومة الوفاق الوطني الليبية، السيد المهدي إبراهيم عبد الحميد ميشتو البرغثي بدوره هنأ الجزائر على النجاح الباهر والجهود المبذولة خلال رئاستها للمبادرة حيث يعتبر أن هذا الحوار يعد فضاءا مهما وحيويا وهو استمرار للتعاون القائم بين الدول الأعضاء، ودعا المتحدث إلى تعزيز القدرات الدفاعية للدول في مجال مكافحة الإرهاب وإنشاء آليات مشتركة لتسهيل تبادل المعلومات للتصدي لكل التهديدات العابرة للحدود، كما طالب بالدعم من أجل الرفع من القدرات المسلحة لليبيا في إطار دعم الأمن والاستقرار في المتوسط.

مديرة مسائل الدفاع في وزارة الداخلية والأمن الوطني المالطية، السيدة: مارسييكا جوان هي الأخرى أعربت عن امتنانها على البرنامج المنفذ من طرف الجزائر خلال الرئاسة الدورية للمبادرة، مشيرة أن مبادرة 5+5 دفاع تعد أرضية عمل فعالة بين البلدان الأعضاء فيها، مؤكدة أن مالطا تتطلع دوما لتعزيز موقع هذا المنتدى وتقديم القيمة المضافة من أجل مواجهة التحديات المشتركة، مشيرة أن المنطقة تمر بمرحلة صعبة وتتعرض لصدمات عنيفة بسبب الحروب والكوارث الطبيعية والتي تؤثر بشكل سلبي على اقتصاد دول المنطقة، داعية أن لقاءات 5+5 دفاع يجب أن تتسم بالفعالية من أجل تعزيز التكامل العملياتي في ظل محيط لا يتوقف عن التطور.

[1] نسيم بوبطرخ، ***المرجع السابق الذكر***، ص ص. 18 – 19.

من جهته **وزير الدفاع الموريتاني السيد: ديالو مامادوباتيا** أكد أن بلاده متمسكة بشكل كبير بالمبادرة، مشيرا أن موريتانيا تحاول رغم الصعوبات المشاركة في أكبر عدد ممكن من النشاطات، حيث تم تنفيذ نشاطين تحت مسؤوليتها، وأن طموحها يكمن في تأمين ترابها رغم شساعة مساحتها وإحلال السلم الذي يعتبر السبيل الأمثل لإعطاء مساهمة أفضل للمنطقة.

كما أكد أن موريتانيا تتعاون بشكل جدي مع دول الساحل كونها تعتبر بوابة للمنطقة التي تعد امتدادا جغرافيا لدول البحر المتوسط، معبرا عن ارتياحه حيال الجهود المبذولة وحيال التعاون الذي يربط بلاده مع الجزائر ومع دول المبادرة لمواجهة الأخطار التي تواجهها المنطقة، مشيدا في الوقت ذاته بالنشاطات التي تحققت خلال الرئاسة الدورية للجزائر.

الوزير المنتدب لدى الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني للمملكة المغربية، السيد عبد اللطيف لوديي عبر في كلمته هو الآخر عن القناعة الراسخة للمغرب على أهمية هذه المبادرة، مشيرا إلى أن النشاطات المنفذة تعزز قدرات الدول الأعضاء للتحرك معا، وأن المغرب تتمنى مواصلة الجهود المبذولة في سبيل تحسين فعالية قواتها، مؤكدا أن مبادرة 5+5 دفاع تعد نموذجا براغماتيا للعمل تلتزم بلاده للعمل على تعزيزها، مثمنا في هذا الشأن العمل الذي قامت به اللجنة المديرة للمبادرة، ليقترح في ختام مداخلته مواصلة العمل والنشاط لحماية البيئة والمحيط ومحاربة التلوث البحري.[1]

وأكد **كاتب الدولة للدفاع الوطني البرتغالي، السيد ماركوس بيريستريلو** خلال كلمته أن الجزائر والبرتغال تربطهما علاقات تاريخية، مشيرا أن الجزائر قامت بجهود معتبرة طوال فترة رئاستها، وأن البرتغال تشارك في كافة النشاطات من أجل مواجهة التهديدات في الحوض المتوسطي رغم أنه لايزال أمام المبادرة الكثير من النشاطات.

وعن النشاطات التي نفذتها البرتغال، أشار المتحدث أنها نظمت تمرين "سيبودور" سنة 2015 وتأمل أن يتواصل تنفيذ هذا التمرين نظرا لأهميته ولكونه نموذجا فعالا للتعاون الميداني بين الدول الأعضاء في المبادرة، كما تطرق للاقتراحات التي تقدمت بها البرتغال والمتعلقة بدعوة الدول الأعضاء لإرسال خبراء بحريين للمشاركة في ملتقى حول البحث والإنقاذ والدعم البحري الذي يعد انشغالا تواجهه كل الدول، معبرا عن دعم بلاده للمقترح الاسباني حول الأمن الالكتروني لتنظيم اجتماع لخبراء الأمن الالكتروني بلشبونة من أجل وضع خارطة طريق لمواجهة هذا التحدي.

---

[1] نسيم بوبطرخ، ***المرجع السابق الذكر***، ص ص. 19 – 20.

وفي تدخله أمام وزراء دفاع المبادرة **رئيس أركان الجيوش الإسبانية، اللواء البحري فيرناندو غارسيا سانشيز** ، هنأ الجزائر على المجهودات التي بذلتها طيلة فترة رئاستها للمبادرة، وأكد أن التهديدات المحدقة ببلداننا جدية ولابد من العمل على مواجهتها لضمان حماية شعوبنا، كما ركز على ضرورة بناء جسور الثقة بين البلدان الأعضاء لتوفير مستقبل زاهر للجميع، وكذا العمل على وضع إطار موحد للتفاهم والمساهمة للحفاظ على السلم والأمن العالميين وفي منطقة الحوض الغربي للمتوسط خصوصا، كما دعا للعمل أكثر من أي وقت مضى على وضع أهداف مشتركة ومواصلة تنفيذ كافة النشاطات وكذا الأخذ بعين الاعتبار الدراسات التي أنجزها الباحثون في إطار كلية "5+5 دفاع".[1]

وعبر **وزير الدفاع التونسي، السيد فرحات حرشاني** عن اعتزازه بالمشاركة في هذا الاجتماع، خاصة وأنه ينعقد في فترة حساسة تتميز بتزايد التهديدات غير التقليدية والتي تتطلب بذل المزيد من الجهود لمواجهتها، معتبرا أن نشاطات مبادرة 5+5 دفاع تعد إطارا مناسبا للرفع من قدرات الجيش التونسي، داعيا إلى العمل على تعزيز التعاون في مجالات التكوين وتبادل المعلومات وضمان المراقبة الجوية والبحرية في المنطقة.

كما عبر عن ارتياحه للنتائج التي حققتها المبادرة بعد 12 سنة من إنشائها خاصة في مجالات التكوين والتدريب والرفع من القدرات العملياتية للجيوش، وهو ماساهم في تعزيز التعاون وجعل المبادرة مجموعة إقليمية ذات وزن في المنطقة، كما ثمن مجهودات الجزائر وتعاونها مع تونس في مجال مكافحة الإرهاب.

اجتماع باريس 14-15 مارس 2017:

اجتمع في باريس يومي 14 و 15 مارس 2017 وزراء الدفاع للدول الأعضاء في مبادرة 5+5 دفاع تحت الرئاسة الفرنسية، وبعد وضع تقييم أولي للإجراءات التي نفذت بالفعل منذ يناير 2017، وافقت اللجنة المديرة على مشروع خطة العمل لعام 2018، وشددت الوفود أيضا على أن الوضع الأمني الحالي يتطلب التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الفضاء 5+5 بما في ذلك الإرهاب، كما عرضت قضايا الدفاع عن تغير المناخ والدفاع السيبراني كمجالات رئيسية يتعين تناولها في المبادرة[2].

---

[1] نسيم بوبطرخ، ***المرجع السابق الذكر***، ص.20.

[2] Flora Cantin, "5+5 Défense : le comité directeur réuni à Paris", ***http://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/video-5-5-defense-le-comite-directeur-reuni-a-paris***, consulté le : (24/07/2018).

اجتماعات اللجنة المديرة:

من جهتها لجنة المدراء الممثلين لوزراء دفاع الدول العشر لمبادرة 5+5 دفاع تعقد اجتماعاتها السنوية بصفة دورية وهي التي تضع أرضية عمل اجتماعات وزراء الدفاع:

اجتماع اللجنة المديرة موريتانيا 15و16أكتوبر 2011:

انعقد هذا اللقاء في نواكشوط وهو الثالث عشر منذ بداية المبادرة، قيم فيه المشاركون مساراتهم في مجالات متعددة كالتكوين والبحث، والرقابة البحرية، والحماية المدنية، والأمن الجوي والإنقاذ، ونوهوا بالجهود التي قاموا بها في سبيل تحقيق الأهداف الأساسية لمبادرة 5+5 دفاع والنشاطات المتعددة التي أنجزت في هذا الإطار خلال سنة2011 .

وقال الأمين العام لوزارة الدفاع الموريتاني:

"**إن خطة عمل المبادرة تضمنت هذه السنة عددا من الاجتماعات على مستوى القيادات العسكرية العليا في البلدان الأعضاء والتمارين العملياتية المشتركة والدورات التدريبية، إضافة إلى البحوث والدراسات الإستراتيجية التي تخدم الأمن والسلم والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**".

كما يعقد قادة جيوش خمس دول أوروبية متوسطية ونظيراتها المغاربية اجتماعات تشاورية حول مختلف الجوانب الأمنية في المنطقة.

اجتماعات رؤساء أركان الجيوش:

فضلا عن العديد من النشاطات التي تدخل في إطار العلاقات المتعددة الأطراف، قرر وزراء دفاع المبادرة خلال الاجتماع المنعقد بطرابلس في ماي 2009، إنشاء "الندوة العسكرية ل 5+5 على مستوى رؤساء أركان الجيوش"، وتهدف هذه الندوة إلى تمكين وزراء الدفاع من اعتماد نظرة عسكرية شاملة حول دورالقوات المسلحة للدول الأعضاء عن طريق وضع استراتيجية عسكرية خاصة بالمنطقة الغربية للمتوسط، وذلك بغية توطيد التعاون العسكري الأورومغاربي وتسهيل الحوار العسكري فيما يتعلق بالجوانب الإقليمية وتبادل الخبرات من أجل إيجاد حلول للمشاكل الأمنية المشتركة، يعقد هذا الاجتماع كل سنة، قبل اجتماع وزراء الدفاع حسب الترتيب الأبجدي وبالتناوب بين دول الشمال والجنوب[1].

[1] "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، ***المرجع السابق الذكر***، ص.23.

اجتماع رؤساء الأركان موريتانيا 27 سبتمبر 2011:

شارك في هذا اللقاء رؤساء الأركان لكل من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وفرنسا واسبانيا وايطاليا ومالطا والبرتغال، فيما تغيبت ليبيا عن الاجتماع لأسباب تتعلق بالأوضاع السياسية والأمنية التي أعقبت الثورة المسلحة ضد العقيد معمر القذافي، وقد ناقش قادة جيوش المجموعة تنسيق التعاون فيما بينها في مكافحة" الإرهاب "والهجرة السرية.

ويأتي هذا الاجتماع في وقت تواجه فيه منطقة المتوسط تحديات بعد التطورات التي شهدتها، خاصة في المواجهات مع" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وكذلك التقارير الذي تتحدث عن انتشار غير مسبوق للأسلحة القادمة من ليبيا في أيدي الجماعات المسلحة .يضاف إلى ذلك تحدي الهجرة السرية التي تعد بلدان المغرب العربي معبرا لها، نحو بلدان المجموعة الأوروبية المتوسطية.

وقد طرح **طونيو بورد**، وزير خارجية مالطا في هذا الاجتماع إمكانية توسيع مجموعة 5+5 لتصبح 6+6 من خلال ضم مصر واليونان.

اجتماعات مدراء مصالح الصحة العسكرية:

اجتماع الجزائر 10 جوان 2008:

عقد هذا الاجتماع الأول بالجزائر، يوم 10 جوان **2008** ، تحت شعار " التعاون الناجح و المفيد للجميع." وقد جاء في إطار تنفيذ مخطط العمل لسنة 2008 ، المصادق عليه في اجتماع كالياري بإيطاليا الذي عقد في ديسمبر 2007 ، من طرف وزراء الدفاع للبلدان الأعضاء في مبادرة 5+5، كما يندرج في إطار نشاطات التعاون العسكري متعدد الأطراف المبرمجة لعام 2008 جاء هذا اللقاء ليترجم إرادة ترقية و تعزيز التعاون بين ضفتي المتوسط و تبادل وجهات النظر بخصوص إرساء السبل و الوسائل التي من شأنها تجسيد الأهداف المرجوة، ووصف الحاضرون اللقاء بأكثر من ضروري لأجل إرساء معالم الحوار والتعاون بين القوات المسلحة، و كذا التعاون في تسيير الكوارث و الحوادث الكبرى من خلال مساعدة و إسعاف السكان المدنيين، كما وصف بكونه إيجابي وهادف إلى معرفة الأخر[1].

[1] قوبي سامية، "الخطوات الأولى للتعاون" ، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 540، جويلية 2008، ص.ص.34-35.

كما تم تنظيم اجتماعين آخرين لمدراء مصالح الصحة العسكرية: باريس سنة 2009، والبندقية سنة 2010 [1].

اجتماعات قادة القوات البرية:

الاجتماع الأول لرؤساء أركان القوات البرية لبلدان مبادرة 5+5 دفاع:

اتفق رؤساء أركان القوات البرية لبلدان الجهة الغربية للمتوسط في أول اجتماع لهم منذ ميلاد مبادرة 5+5 دفاع في 20 ماي 2008 بالجزائر على جملة من التوصيات تدور في مجملها حول العمل علو وضع أنظمة اتصالية وعملياتية من شأنها أن تعزز قوة الشراكة في ميدان مساهمة القوات البرية لبلدان المبادرة في حالة وقوع حوادث كبرى، وكانت رئاسة الاجتماع جزائرية (اللواء أحسن طافر قائد القوات البرية)، حيث أشار هذا الأخير أن هذا اللقاء الأول من نوعه مسجل ضمن مخطط النشاطات المقررة لسنة 2008 والذي صادق عليه وزراء الدفاع لبلدان المبادرة خلال الاجتماع الذي انعقد يومي 9 و 10 ديسمبر 2007 بـ **كاقلياري** في إيطاليا مبرزا أن هذا الاجتماع يترجم بدون شك الاهتمام الذي توليه بلداننا لتطوير التعاون بين ضفتي غرب البحر الأبيض المتوسط، كما يدل على الإرادة المشتركة لإرساء حوار صريح وجاد ومباشر بين أعضاء المجموعة، مذكرا بمختلف التحديات التي باتت تهدد مصالح الدول وأمنها في البحر المتوسط حيث ذكر قائلا:

"...**إن مكافحة الإرهاب في أبعاده الجهوية والعابرة للحدود، والأحداث المأساوية التي هزت أغلبية بلداننا، [2] تشكل مثالا واضحا للأخطار التي تترصد منطقتنا، والتي علينا مواجهتها معا، وعليه يبدو واضحا أنه للقضاء على هذه الآفة لابد من تنسيق جهودنا للعمل معا بالتشاور وبشكل منسجم...**"

وبخصوص الهجرة غير الشرعية أكد قائد القوات البرية أنها:

"**تعد إحدى أبرز اهتمامات منطقتنا ويجب ألا تعالج حسب رأينا من جانبها الأمني فقط بل تستلزم الشروع في دراسة شاملة لتحديد الظروف المحيطة بالظاهرة، لأن الأمر يتعلق بآفة تتطلب تحليلا فعليا لتطويق مصادرها وآثارها، وفي هذا السياق من الضروري إجراء تحليل شامل لهذه الظاهرة المأساوية**".

الأهداف الأساسية:

- المعرفة المتبادلة لتنظيم ومهام القوات البرية لكل بلد عضو في مبادرة 5+5 دفاع.

---

[1] "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، ***المرجع السابق الذكر***، ص.23.

[2] جريبي رضوان، "مساهمة القوات المسلحة في مواجهة الكوارث الكبرى"، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 539، جوان 2008، ص.12.

- البحث عن سبل ووسائل التعاون في مجال تدخل القوات في حالة الأخطار الكبرى.
- تنظيم ملتقيات لتبادل الخبرات، وتنمية قدرات القوات العسكرية للشركاء.

وقد حرص رؤساء أركان القوات البرية لبلدان المبادرة في مداخلاتهم على التعريف بتنظيم وهيكلة ومهام قواتهم أين سلطوا الضوء على التجارب المعاشة لهذه القوات في ميدان تسيير تدخلاتها أثناء مواجهة الكوارث الكبرى (الفيضانات، الحرائق، الزلازل...) بهدف تحديد مخططات وأساليب عملها والوسائل المسخرة لها من طرف كل دولة.

واختتم اللقاء بالتوقيع على محضر اجتماع ضم جملة من التوصيات للمصادقة عليها نذكرها فيما يلي:

- ✓ مشاركة القوات البرية في إرساء قنوات علمية، أو حتى شبكات لتبادل ومعالجة المعلومات في المجالات المتعلقة بالأخطار الكبرى.
- ✓ دراسة إمكانية وضع نظام تعاون في ميدان مساهمة القوات البرية في حالات وقوع الكوارث.
- ✓ تنظيم ملتقيات وتمارين موجهة لتبادل الخبرات في المجال الذي يهم تدخل القوات البرية في الحالات الاستعجالية، مثل التمرين المقبل "صداقة" المزمع إجراؤه بتونس في 2008 أو 2009.
- ✓ دراسة إمكانية مشاركة القوات البرية ضمن خلية يقظة وإنذار لسير العمليات في حالة التدخل أثناء الكوارث.
- ✓ تنظيم دورات تكوينية في مجال الأخطار الكبرى التي تهم القوات البرية، على مستوى المدرسة الافتراضية "5+5 دفاع".

وستعرض هذه التوصيات للمصادقة عليها من قبل وزراء الدفاع لبلدان المبادرة خلال دورتهم القادمة المقرر انعقادها بطرابلس في ليبيا شهر ديسمبر2008 [1]، كما التقى قادة القوات البرية خلال اجتماعين آخرين: باريس سنة 2009، ومالطا سنة 2010 [2].

اجتماعات قادة القوات البحرية:

احتضنت المبادرة منذ سنة 2005 خمسة اجتماعات لقادة القوات البحرية على الترتيب بمدريد (اسبانيا) سنة 2005، وتولون (فرنسا) سنة 2006، وليتشي (إيطاليا) سنة 2007، وطرابلس (ليبيا) سنة 2008، وفاليتا (مالطا) سنة 2010، أخيرا بنواكشوط (موريتانيا) سنة 2011 [3].

---

[1] جريبي رضوان، ***المرجع السابق الذكر***، ص.13.

[2] "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، ***المرجع السابق الذكر*** ، ص.23.

[3] « le dialogue 5+5 », en ligne sur : ***http://medthink5plus5.org/le-dialogue-55/***, consulté le : (09/05/2017).

اجتماعات قادة القوات الجوية:

اجتمع قادة القوات الجوية منذ 2007 بكل من: الجزائر سنة 2007، وسالون دي بروفانس (فرنسا) سنة 2008، وإيطاليا سنة 2009، وطرابلس (ليبيا) سنة 2010، ومالطا سنة 2011 [1].

حيث انعقد الاجتماع الثاني لرؤساء أركان القوات والجيوش الجوية للبلدان الأعضاء في مبادرة 5+5 دفاع بفرنسا، من 27 إلى 29 أكتوبر 2008 تحت رئاسة رئيس أركان جيش الجو الفرنسي الفريق أول جوي ستيفان أبريال، شكل هذا اللقاء الثاني من نوعه بعد ذلك الذي انعقد بالجزائر سنة 2007 فرصة للوفود التسع المشاركة (غياب موريتانيا) لعرض التدابير المتعلقة بأمن الطيران الخاصة بكل بلد وهذا قبل الشروع في قراءة مخطط العمل لسنة 2009 والذي جاء على شكل توصيات من ثماني نقاط طرحت للدراسة من قبل اللجنة المديرة ثم عرضت للمصادقة من قبل وزراء الدفاع لمبادرة 5+5 دفاع الذين اجتمعوا نهاية شهر ديسمبر بطرابلس[2]، وقد تمثلت هذه التوصيات في:

- ✓ إجراء تمرين مشترك حقيقي من نوع جو 08/07 وهذا كل عام مع تطبيق دفتر الإجراءات العملياتية.
- ✓ الحفاظ على فريق العمل بغية تطوير دفتر الإجراءات لأجل تحقيق التنسيق العملياتي المشترك المرجو فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والعمليات غير المشروعة عن طريق الجو وتوحيد المصطلحات.
- ✓ إشراك الطيران المدني في الملتقيات المنظمة من قبل المبادرة 5+5 دفاع وذلك في إطار عمليات مكافحة الإرهاب.
- ✓ استغلال الوسائل التي من شأنها أن تسهم في تطوير قدرات المراقبة والانذار المبكر.
- ✓ ترقية وتطوير الاتفاقيات الثنائية لأجل تبادل المعلومات الجوية المتعلقة بأي تهديد جوي أو تجارة غير مشروعة وهذا ما بين مراكز المراقبة والمتابعة.
- ✓ تفعيل دور القوات الجوية في بلدان 5+5 دفاع وهذا بهدف التقليص من آثار الكوارث الطبيعية وكذلك المساهمة بفعالية في عمليات البحث والإنقاذ ومراقبة الهجرة غير الشرعية.
- ✓ تعزيز تبادل الخبرات والتعاون في مواجهة الخطر الجوي، والتهديد أرض–جو.

---

[1] "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، ***المرجع السابق الذكر***، ص.23.

[2] ع. كوحيل، "أمن الفضاء الجوي"، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 544، نوفمبر 2008، ص ص.38 – 40.

من خلال ملاحظة أن أنماط الأعمال الإرهابية هي شاملة وتهم كل الأوساط (قرصنة بحرية، تفجيرات، اختطاف طائرات...) اقترح رؤساء الأركان تنظيم ملتقى في إطار متعدد الأسلحة حول الإرهاب بغية تحقيق التنسيق اللازم في مكافحة النشاطات الإرهابية أو غير المشروعة من كل نوع.

اجتماعات المراقبين العامين للجيوش:

تم عقد ثلاثة اجتماعات للمراقبين العامين للجيوش بالجزائر سنة 2009، ومدريد سنة 2010، وفرنسا سنة 2011 [1].

اجتماعات قادة الدرك والهيئات المماثلة:

انعقد الاجتماع الأول لقادة الدرك والهيئات المماثلة بالجزائر سنة 2009.

المطلب الثاني: حصيلة النشاطات المنجزة في إطار المبادرة 5+5 دفاع

الشكل رقم 12: الشعار الذي يستخدم في الأنشطة المختلفة لمبادرة 5 + 5.

Logo used in different activities of the 5+5 Initiative.

Source : Miguel Ángel Romeo Núñez, " 5+5 INITIATIVE. MEDITERRANEAN SECURITY: SHARED SECURITY", 2012, ,p.14. sur:

[1] "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، ***المرجع السابق الذكر***، ص.23.

http://www.ieee.es/en/Galerias/fichero/docs_marco/2012/DIEEEM072012_5x5_SeqMed_RomeoNunez_ENGLISH.pdf, consulté le : (08/05/2017).

تشكل مبادرة 5+5 دفاع إطارا للتعاون الحيوي، فمن سنة لأخرى يتم تعزيز المبادرة بمجالات جديدة تشملها التغطية، وتكثيف مجالات العمل المشترك، ومنذ 2004 ما فتئ عدد نشاطات المبادرة يعرف تزايدا مستمرا، حيث تساهم في تعزيز التنسيق العملياتي بين القوات المسلحة للدول الأعضاء في المبادرة في المجالات المذكورة، وهو دليل على نجاح المبادرة ومثابرة أعضائها وتحليهم بالإرادة للارتقاء بمستوى التعاون والثقة المتبادلة في معظم المجالات ذات الاهتمام المشترك.

نتج عن النشاطات المنجزة فيما يخص التمارين المشتركة، الملتقيات والمحاضرات على اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل العمل المشترك وكنتيجة لذلك، توصلت المبادرة إلى تحقيق تعاون حيوي فيما يخص التكفل الجماعي بالمسائل المتعلقة بالأمن وكذا تنسيق عملياتي أفضل بين القوات المسلحة للدول الأعضاء في المبادرة، في الواقع تم تجسيد ثلاث مطبوعات تتضمن التدابير المشتركة كما تم وضع ثلاثة أنظمة لتبادل المعلومات تتعلق بثلاثة ميادين من الأنشطة وهي: الأمن البحري والسلامة الجوية وتسيير الأخطار الكبرى.

بمناسبة الذكرى الخامسة لإنشاء مبادرة 5+5 دفاع توصلت اللجنة المديرة إلى إصدار إعلان مشترك، أعرب فيه ممثلو الدول العشر عن رضاهم عن النتائج المحصل عليها خلال السنوات الخمس الأولى من المبادرة وجعلها كمثال ونموذج للتعاون الإقليمي سجلت هذه الأنشطة تقدما محسوسا خلال السنوات الخمس الأولى وتضاعفت أربع مرات خلال سنة 2012.

مجالات النشاطات المنجزة في إطار المبادرة:

1. **المراقبة البحرية:**

تنظم سنويا عدة تمارين بحرية متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في المبادرة نظمت من قبل كل من[1]:

- ✓ إيطاليا ومالطا منذ 2007 بالنسبة لتمرين "كنال".
- ✓ فرنسا في 2007 بالنسبة للتمرين المعروف ب "فورينجر 07"

[1] "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، ***المرجع السابق الذكر***، ص.24.

- ✓ الجزائر في 2008 بالنسبة لتمرين "المد–08"
- ✓ اسبانيا والبرتغال فيما يخص تمرين "سيبوردر" منذ 2008، وفي 2011 أشرفت المغرب على تنظيم مثل هذا التمرين.
- ✓ نظم المغرب تمرين حول مكافحة التلوث البحري عن طريق المحروقات في 2008 حيث أصبح ينظم كل سنة.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ 2007، وضعت إيطاليا بشكل عملي نظاما افتراضيا لمراقبة التهريب البحري في المنطقة يعرف ب (**V-RMTC 5+5 Net**) لفائدة كل الدول الأعضاء في المبادرة.

يعد هذا النظام الذي اقترحته إيطاليا سنة 2005، نظاما مستقلا يخص فقط دول مبادرة 5+5 دفاع، وهو صورة مطابقة للنظام الخاص بدو الاتحاد الأوربي المعروف ب **V-RMTC**، يمثل أداة لتبادل المعطيات غير المصنفة، باستثناء المعطيات المتعلقة بالملاحة البحرية عبر الانترنيت والبواخر كبيرة الحجم التي تقدر حمولتها ب 300 طن والسفن العسكرية وسفن الصيد.

2. <u>الحماية المدنية في حالة الكوارث الكبرى:</u>

نظمت اجتماعات على أعلى مستوى تخص:

- ✓ قادة القوات البرية سنتي 2008 و 2010.
- ✓ مدراء مصالح الصحة العسكرية في 2008 و2009 و2010.

تم خلال هذه اللقاءات التطرق إلى المسائل التنظيمية والإمكانيات الضرورية التي من شأنها أن تمكن من اتخاذ الإجراءات المشتركة الخاصة بالتدخل والتنسيق في هذا المجال. أسفرت هذه اللقاءات عن مجموعة من التوصيات، لاسيما فيما تعلق بإمكانية مساهمة القوات البرية في خلية اليقظة والإنذار من أجل تسيير العمليات في حالة حدوث كارثة، كما خلصت المبادرة إلى تنظيم دورات تكوينية في سياق كلية "5+5 دفاع"، حول موضوع بعنوان: "الأخطار الكبرى". بالإضافة إلى ذلك نفذت كل من تونس في 2008، وفرنسا في 2009 تمارين في إطار مكافحة ظاهرة الجراد.

3. <u>الأمن الجوي:</u>

يعتبر الإرهاب الجوي بمثابة تهديد حقيقي[1] ودائم بالنسبة للمجتمع الدولي، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بطائرات مدنية، حيث أدمجته الدول الأعضاء في مبادرة 5+5 دفاع ضمن الأولويات الرئيسية

[1] "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، ***المرجع السابق الذكر***، ص.20.

بالنظر إلى سرعة تحرك مثل هذا النوع من التهديدات، التي تقلص المدة الضرورية قصد وضع تدابير الوقاية. تساهم السياسات القائمة على التشاور وتبادل المعلومات بين المراكز العسكرية في تقليص المخاطر والخسائر الناجمة عن الإرهاب الجوي، كما تنظم الدول الأعضاء ملتقيات بغية تبادل الخبرات وتحسين قدرات قواتها المسلحة، وذلك بهدف إعداد أنماط لتبادل المعلومات الخاصة بالأمن الجوي (إشارة متبادلة للعناصر المشبوهة الخاصة بالرحلات التجارية في المتوسط، لاسيما السلوك المتبع أثناء الملاحة).

في هذا السياق، نظمت بفرنسا في أكتوبر 2007 تمارين جوية من نوع RENEGADE من أجل معالجة التهديدات الجوية غير العسكرية وسميت ب "AIR 07"، كما نظم تمرين آخر بإيطاليا في نوفمبر 2008 تمرين "AIR 08"، وآخر في البرتغال في نوفمبر 2009 (AIR 09).

فيما يخص التمارين من نوع CIRCAETE، نظمت الجزائر في أكتوبر 2010 تمرين (CIRCAETE)، تبعه تمرين11 CIRCAETE الذي نظمته إسبانيا في سبتمبر 2011، كما نظم المغرب تمرين12 CIRCAETE في أكتوبر 2012.

4. <u>التكوين:</u>

خلال اجتماع وزراء الدفاع المنعقد في كاغلياري بإيطاليا سنة 2007، تمت المصادقة على المجال الرابع لاهتمام المبادرة والمتمثل في التكوين، الذي عرف منعرجا حاسما بتدشين "**كلية 5+5 دفاع**" ودخولها الخدمة، والتي تترأسها فرنسا، حيث شكل ذلك خطوة هامة في مجال التكوين في إطار المبادرة 5+5 دفاع وتهدف إلى:

- ✓ تكوين إطارات الدفاع، من خلال تطوير المعارف المشتركة المتعلقة بمسائل الأمن والدفاع في المنطقة الغربية للمتوسط . (أنظر الشكل -13-)
- ✓ إثراء العلاقات الانسانية بين الدول العشر.
- ✓ تبادل الخبرات وتحديد المناهج البيداغوجية.

الشكل رقم 13: هيكل مستويات التدريب في "5 + 5 مدرسة الدفاع".

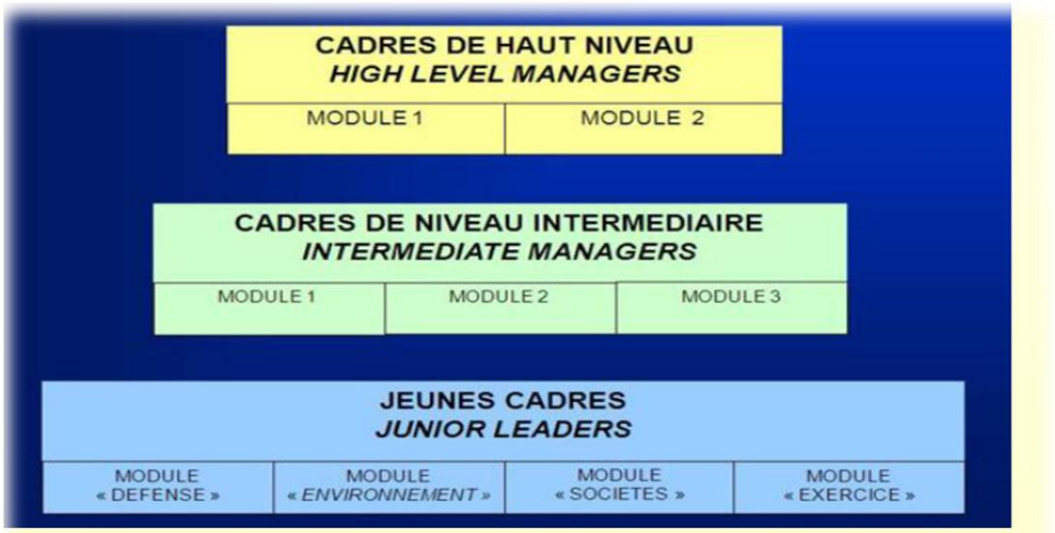

Structure of the training levels at the "5+5 Defence School".
Policy Directorate/ESP Ministery of Defence

Source : Miguel Ángel Romeo Núñez, " 5+5 INITIATIVE. MEDITERRANEAN SECURITY: SHARED SECURITY", (2012), 07,p.17. en ligne sur:

http://www.ieee.es/en/Galerias/fichero/docs_marco/2012/DIEEEM07-2012_5x5_SeqMed_RomeoNunez_ENGLISH.pdf, consulté le : (19/06/2017).

يشمل التكوين ثلاثة مستويات: الإطارات السامية، المستوى المتوسط، والمبتدئين Kتقدم الكلية الافتراضية في إطار المبادرة 5+5 دفاع تكوينا من خلال عدة مقاييس:

- على مستوى الإطارات السامية: يكون التكوين في مقياسين بالنسبة للطور الأول دورة 2009-2010، بإشراف كل من إسبانيا والجزائر، كما برمج مقياسان في الطور الثاني دورة 2010-2011 في مالطا وإيطاليا.
- المستوى المتوسط: تم التكوين في ثمانية مقاييس من بين تسعة مقاييس مسطرة ومتمثلة في:

الطور الأول (2008-2009): تكوين في ثلاثة مقاييس بإشراف كل من فرنسا وموريتانيا وإيطاليا.

الطور الثاني (2009-2010): نفذت ليبيا والمغرب والبرتغال ثلاثة مقاييس.

الطور الثالث (2010-2011): استفادت فرنسا[1] وإسبانيا من التكوين في مقياسين من أصل ثلاثة مقاييس مسطرة.

الطور الرابع (2011-2012): استفادت الجزائر من التكوين في مقياس واحد في ديسمبر 2011.

مستوى المبتدئين: استفادت كل من فرنسا والمغرب من تكوين في مقياس واحد خاص بطور (2010-2011)، كما أنشئ **المركز الأوربي المغاربي للبحث والدراسات الاستراتيجية لغرب المتوسط (CEMRES)**، في سنة 2009 يضطلع هذا المركز بمهمة تسيير وتطوير الأبحاث والدراسات المتعلقة بمسائل الدفاع والأمن التي تعتبر أولوية لاستقرار المنطقة.

وتكمن أهدافه في:

- ✓ التفكير والتحليل الاستشرافي قصد تدعيم النشاط المشترك.
- ✓ ترقية مفهوم جديد للأمن الإقليمي.

يقع هذا المركز بمقر وزارة الدفاع التونسية، يتوفر على أمانة عامة لمتابعة الأشغال ولجنة مديرة لتحديد محاور البحث وانتقاء الباحثين، وعرض نتائج الأشغال والتوصيات على اللجنة المديرة للمبادرة.

أطلق المركز الأورومغاربي للبحث والدراسات الاستراتيجية للحوض الغربي للمتوسط أول بحث تطبيقي بباريس في جانفي 2010 تحت إشراف فرنسا بعنوان: مفاهيم كل دولة لمسائل الدفاع والأمن، حيث تم تسخير وسائل الكترونية وباحثين من ثماني دول تابعة للمبادرة لمدة سبعة أشهر وعرض هذا البحث على شكل تقرير خلال الاجتماع السادس لوزراء دفاع المبادرة بمالطا في شهر ديسمبر 2010. [2]

وفي نفس المجال، من المنتظر أن تحتضن ليبيا مركزا للتكوين في نزع الألغام والقضاع على مخلفات الحروب، هو حاليا في طور الإنجاز بالقرب من مدينة طرابلس، حيث لايزال مشروع نظامه الداخلي الذي تم إعداده سنة 2008 محل نقاش، على أن يتكفل عدد من المدربين من الدول الأعضاء في مبادرة 5+5 دفاع بتكوين المتربصين في عمليات نزع الألغام.

5. البحث والإنقاذ:

يشكل هذا الجانب المعتمد سنة 2009 المجال الخامس للمبادرة وهو قيد الإنجاز ويبقى الهدف منه إرساء التعاون والدعم المتبادل في حدود إمكانيات الدول الأعضاء من أجل تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ في كل

[1] "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، ***المرجع السابق الذكر***، ص.20.

[2] "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، ***المرجع السابق الذكر***، ص.22.

بلد من بلدان المبادرة، ويجسد هذا التعاون على أساس تبادل المعلومات وتطوير الإجراءات وتقنيات البحث والانقاذ، إضافة إلى التمارين الخاصة بالبحث والانقاذ.

6. ميادين أخرى للتعاون:

يشمل التعاون أيضا مجالات أخرى على غرار الجريمة الالكترونية والمراقبة العامة للجيش والصحة العسكرية وجغرافية الأرض وقياس الجاذبية وكذا مكافحة الجراد، كما شكلت طرق وآليات التدخل فيما يخص المراقبة العامة للجيوش موضوع نقاش خلال الاجتماعات التي نظمت بين الدول الأعضاء للمبادرة، لاسيما فيما تعلق بمهام ودور هياكل المراقبة في الحماية والإنقاذ والحفاظ على ممتلكات الدولة وتلك الخاصة بقطاع الدفاع.

شكل موضوع مكافحة الجريمة الالكترونية محور المناقشات خلال الاجتماع الأول لقادة الدرك والهيئات المماثلة سنة 2009، وتوصل هذا الاجتماع إلى ضرورة تطوير التعاون من أجل مكافحة فعالة لهذه الظاهرة، كما دار النقاش في إطار المبادرة حول دور ومكانة المرأة في مسار احترافية القوات المسلحة للدول الأعضاء.

وكان موضوع مكافحة الجراد في صلب اهتمامات الدول الأعضاء لمبادرة 5+5 دفاع، حيث تم الاتفاق على وضع استراتيجية لاحتواء هذه الظاهرة، بلغت مبادرة 5+5 دفاع منذ نشأتها بعدا ملموسا فيما يخص النشاطات المنظمة، كما وصلت إلى مستوى جيد في مجال التعاون، من خلال التجارب والخبرات ودرجة التنسيق العملياتي الذي نجم عن هذا التعاون.[1]

[1] "مبادرة "5+5 دفاع " فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، ***المرجع السابق الذكر***، ص.21.

المبحث الثالث: رهانات وعوائق نجاح المبادرة 5+5

المطلب الأول: رهانات النجاح

إذا كان هذا الحوار في مستوى الخطاب على الأقل لا يزعم تشكيل هيكل جهوي أو إقليمي جديد في المتوسّط، بل ينفي مجرّد احتمال منافسة مسار برشلونة الذي يبقى "الإطار المرجعي الذي يحظى بالأفضلية" وينحصر في كونه "إطار للحوار السّياسي الخصوصي بين المغرب العربي وأوروبا الجنوبية. إطار يسمح بتبادل الرّأي بصورة غير رسمية وبنّاءة بما يعكس تضامن دول غربي المتوسّط العشرة وخصوصية الشّراكة التي تجمعها" ، فإنّه على ضوء الحركية التي يشهدها منذ جانفي 2001 ، وبالنّظر للرّهانات التي سبق تشخيصها والمقاربة المعتمدة في مواجهتها، كلّ هذه العناصر تدفع إلى القول بأنّه أكثر من "فضاء حوار غير رسمي".

إنّه فضاء وظيفي للفعل المشترك لا يتطلّع إلى مزاحمة الهياكل الموجودة سواء أكانت أفقية أم عمودية بقدر ما ينشد دفعها إلى العمل ويهيئ لها جهويّا الظّروف الفضلى للعمل إقليميا. إنّه فضاء على غرار ما اعتبره الرّئيس زين العابدين بن علي "سيعزّز بلا شكّ الفضاءات الأخرى ويعطي دفعا جديدا لعلاقات الشّراكة". وليس أدلّ على ذلك من الرّهانات المطروحة على مائدة الحوار 5 زائد 5 ومن المقاربة المتّفق على اتّباعها لكسب هذه الرّهانات على اختلافها انطلاقا من البشري مرورا بالتّنموي والأمني وصولا إلى الحضاري.

1. الرهان البشري:

هذا الرّهان تفرضه درجة الحدّة التي بلغتها قضية الهجرة في غربي المتوسّط بعد فشل المحاولات الأحادية في معالجتها باعتماد سياسة الانغلاق وانطلاقا من "منظور يقتصر على البعد الأمني على حساب الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والثّقافية" ودون أن تتضمّن المعادلة العلاجية استشراف النّمو الديمغرافي في الضفّة الشمالية الذي سيفرض اللّجوء مجدّدا للموارد البشرية المغاربية.

من هنا يتحتّم إحكام تنظيم الهجرة بشكل يتوافق مع مصالح دول الضفّتين على حدّ السّواء. هذا الأمر لا يتسنّى تحقيقه إلا في إطار مقاربة مشتركة وشمولية ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار جملة من المعايير لعلّ من أهمّها:

الوضع الدّيموغرافي في دول غربي المتوسّط حاضرا واتّجاهات تطوّره مستقبلا. الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية لدول الاستقبال ودول الإرسال في مجالي التّشغيل والتّكوين. إرساء نظام للهجرة المنظّمة باعتماد مقاييس موحّدة وتوزيع متكافئ في المنطقة. الوضع القانوني للمهاجرين في بلدان الاستقبال وعلاقاتهم بأوطانهم، وإحكام تنسيق مقاومة الهجرة العشوائية.

باعتماد هذه المقاربة تتحوّل الهجرة إلى عامل إثراء حضاري وثقافي متبادل وتشكّل دعامة هامّة للتّنمية في الدّول المغاربية فتعمّق الشّعور بالانتماء إلى فضاء متوسّطي مشترك، وهذا الرّهان البشري ليس بمعزل عن الرهان التنموي.

2. **الرهان التنموي:**

يطرح الرهان التّنموي مسألة التنمية على الضفة الجنوبية من الحوض الغربي للمتوسط التي ينبغي أن تقارب على الأقل مستوى التنمية على الضفة الشمالية بما يسمح بإرساء شراكة متكافئة تؤمن النّفع لكافة الأطراف. هذه التنمية يجب أن تستند إلى جملة من الآليات يتصدرها بالخصوص:

- تكريس الاندماج الاقتصادي على الضفّة الجنوبية ضمن الإطار الذي يوفّره اتّحاد المغرب العربي.
- تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر على الضفّة الجنوبية.

تفعيل شراكة الدّول المغاربية مع الاتّحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة.

الحدّ من الآثار السّلبية للعولمة على اقتصاديات الدّول المغاربية.

ولعلّ أهميّة هذا الرّهان تكمن في كونه يمهّد لكسب رهان آخر هو الرهان الأمني.

3. **الرهان الأمني:**

دون الرّجوع إلى الأسباب الأصلية التي أسهمت في تفاقم خطره في العالم وبعيدا عن تحديد المسؤوليّات الحقيقية سواء على الصّعيد الدّولي أو عل الصّعيد القطري في ترعرعه، أمسى الإرهاب يشكّل ظاهرة خطيرة تهدّد أمن العالم واستقراره. واعتبارا لطبيعته الهلامية واعتماده شبكات تخترق الحدود القطرية

التّقليدية فإنّ مقاومته في إطار الحوض الغربي للمتوسّط تشكّل رهانا حقيقيا لا يمكن كسبه إلاّ في صيغة الجمع عبر مقاربة موحّدة تعتمد أساسا:

- المعالجة الجذرية لكلّ ما من شأنه أن يوفّر الأرضية الملائمة لتغذية هذه الظّاهرة في المنطقة؛
- التّنسيق العملي بين الدّول المعنية في مجال مقاومة الشّبكات الإرهابية؛
- السّعي الجاد والمشترك إلى الوقاية من ظهور بؤر توتّر جديدة في المنطقة، والدّفع إلى التّسوية السّلمية للنّزاعات القائمة وفي مقدّمتها النزاع العربي الإسرائيلي، والدفع إلى إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق وإعادة السّيادة إلى شعبه في أقرب الآجال؛
- إنّ كسب الرّهان الأمني يجعل الحوض الغربي مثالا في الأمن والاستقرار لكامل البحر الأبيض المتوسّط ويحوّله إلى فضاء تواصل حضاري مثر؛

4. الرهان الحضاري:

بينما تعمل عديد القيادات السّياسية ورجالات الفكر والثقافة غربا وشرقا على دحض مقولة صدام الحضارات التي نظّر لها صاموال هنتينغتون، يسعى البعض الآخر في الأوساط الأمريكية إلى تأكيد حتمية الصّدام بين الحضارة المسيحية الغربية والحضارة العربية الإسلامية. وقد وجد هذا الشقّ في أحداث 11 سبتمبر 2001 وما خلّفته من هول في نفوس الأمريكيين وإحساس بفقدان الأمان ليدفع بالقيادة الأمريكية إلى استثمار هذا الشّعور الشّعبي لحقن الخلط بين الإسلام والإرهاب وتشخيص "محور الشرّ" في العالم العربي الإسلامي وإعلان حرب تزعم الإدارة الأمريكية أنّها موجّهة ضدّ الإرهاب في العالم ويعتبر غالبية العرب والمسلمون أنّها تستهدف حضارتهم ودينهم.

ومن الطّبيعي أن يكون لهذه التّداعيات أثرها السّلبي على الوعي الجماعي العربي الإسلامي في نظرته للغرب عموما ممّا يخلّف بعض التصدّع في علاقات التّفاعل الحضاري والثّقافي المثري الذي يميّز العلاقات بين ضفّتي المتوسّط باعتباره مهد الحضارات.

ولعلّ الرّهان المطلوب كسبه في هذا الباب يتمثّل في المقام الأوّل في المبادرة برتق التصدّع الذي تسبّبه السّياسة الدّولية للولايات المتّحدة الأمريكية عبر مزيد تفعيل حوار الحضارات والثّقافات والأديان في المتوسّط وكشف الرّصيد المشترك الذي تختزنه بما يعمّق الثقة بين شعوب المنطقة ويدعم قيمة التّسامح

لديهم ويشيع الاحترام بينهم لعناصر الاختلاف التي تميّز كلّ منهم والتي تشكّل في الواقع مصدر إثراء للجميع.

إذا كانت هذه الرّهانات بالغة الأهمّية لمستقبل المتوسّط فإنّ الرّهان الأكبر يكمن في القدرة على مواجهتها في إطار مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار التّرابط الوثيق بين القضايا المطروحة وتعتمد إستراتيجية مواجهة متوازية ومتزامنة لكافّة هذه القضايا. ذلك هو الرّهان الأكبر أو بالأحرى مفتاح النّجاح للحوار خمسة زائد خمسة. ولعلّ الوعي المشترك بخطورة هذه القضايا لدى دول غربي المتوسّط، وتنامي تجانس الرّؤى في معالجتها يجعل فضاء خمسة زائد خمسة الفضاء الأقدر على كسبها جهويا والتّمهيد إلى كسبها إقليميا[1].

المطلب الثاني: عوائق النجاح

إن التعاون بين ضفتي غرب المتوسط لا يزال حتى الآن أعمال عسكرية تجريبية، لأن النجاح يعتمد بالضرورة على تحديد المصالح المشتركة من طرف الدول الأعضاء بتعاون عسكري متقدم، وهي مسألة ذات أهمية كبرى حيث يمكن تحديد مجالات التعاون والاهتمام المشترك من خلال طرح جملة من التساؤلات:

- ✓ ما هو المحتوى الحقيقي للشراكة؟
- ✓ ماهي تصورات مبادرة "الأمن والدفاع" في شكل 5 + 5؟ من خلال معرفة تصورات كل طرف ومحاولة التقريب بين مختلفة التصورات ووجهات النظر مع العلم أن دول جنوب المتوسط يفتقدون للخبرة في مجال التعاون فيما بينهم وغالبا ما تتميز العلاقات فيما بينهم بعدم الثقة والحذر من الطرف الآخر.
- ✓ إلى أي مدى وصلت تدابير بناء الثقة بين الدول الأعضاء؟

ولكن من المؤكد أن هناك الأسباب الأساسية لنجاح هذه المبادرة نذكرها فيما يلي:

---

[1] **المنذر الرّزقي**، "الحوار 5 + 5 : دفع جهوي لمسار إقليمي"، في:

http://www.afkaronline.org/arabic. consulté le: (17/05/2018).

- ✓ الإرادة المشتركة للدول العشر للحفاظ على شروط الشراكة الحقيقية، حيث يشارك الجميع في القرارات والخيارات والمسؤوليات المشتركة.
- ✓ تصميم دول الشمال على إيجاد استراتيجيات مشتركة، مبنية على التناسق والتضامن.
- ✓ عزم الشركاء على اختيار التعاون استجابة للاحتياجات التي تم تحديدها ضمانا لتحقيق الأهداف المسطرة.
- ✓ في الأخير يمكن القول أن مبادرة 5+5 دفاع ماهي إلا مختبر لمسار برشلونة[1]

من عوامل النجاح أيضا:

- ✓ الإطار الخاص للحوار 5+5 دفاع والذي يتميز بالموقع الجغرافي المحدد بدقة وكذا التقارب الجغرافي والحضاري والتاريخي لدول وشعوب المنطقة[2]، حيث يعتبر العامل الحاسم في نجاح المبادرة 5+5 دفاع هو احترام أربعة مبادئ أساسية وهي:
- ✓ النهج العملي.
- ✓ العمل التطوعي.
- ✓ اتخاذ القرارات بتوافق الآراء.
- ✓ الاقتصاد في الوسائل[3].

المبادرة 5+5 براغماتية:

في الحقيقة يثير حوض المتوسط برمته اهتمام القارة الأوربية إلا أن المنطقة الغربية منه، أي الدول المغاربية هي التي يخصها الأوربيون باهتمام كبير كإيطاليا، إسبانيا، فرنسا، هذه الأخيرة كانت صاحبة مبادرة 5+5 التي تدرج في جدول أعمالها منذ 2004 مسائل شائكة كالهجرة غير الشرعية، وأخرى متعلقة بالأمن في هذا الفضاء المشترك وهذا ما يتجلى من خلال اجتماعات وزراء الدفاع التي تدرس عدة محاور أساسية للتعاون من بينها الأمن الجوي والمراقبة البحرية من أجل تجسيد شراكة عملياتية بين ضفتي المتوسط.

---

[1] jean-françois coustillière, "l'initiative 5+5 sécurité et défense", ***op.cit***, p.05.

[2] ben m'barek, slaheddine. "cooperation in western mediterranean: 5+5 balance and prospects", vii international seminar on security and defence in the mediterranean, international centre for studies and documentation (cidob) / ministery of defence (mod), barcelona, december 2008, p.52-53, en ligne sur: ***http://www.sedmed.org/analisis_ssm/documents/semvii/slaheddine_ben_mbarek.pdf***, consulté le : (24/08/2017).

[3] flyer5plus5-a5-20170119-def.pdf, consulté le : (12/09/2017).

الفصل الثالث: مبادرة 5+5 دفاع فضاء للتشاور والتعاون المشترك (الفعال)

إن نجاح المبادرة يكمن في طبيعتها " التفكير على الصعيد العالمي، يبدأ عمليا ويعمل محليا[1]" وعلى عكس مسار برشلونة الذي يواجه الكثير من العراقيل تتسم مبادرة 5+5 بالبراغماتية حيث أنها تمس جوانب معينة من الشراكة، شجعت هذه الصيغة من الشراكة على توسيع هذا الحوار إلى باقي الاتحاد الأوربي في إطار المبادرة الجديدة 27+5، حيث تشبث الأوربيون بفكرة أن أمن أوربا لدولها 27 يبقى مرهونا باستقرار العتبة الجنوبية لحوض المتوسط[2]، كما أن مبادرة 5+5 تسمح للتشاور الفعال وتتفق مع مبدأ الشراكة الحقيقية[3] من خلال تعزيز التعاون لمواجهة التحديات المشتركة، من خلال مخطط عملياتي من أجل الارتقاء بالشراكة إلى مستوى رابح–رابح[4]

ويسمح الحوار 5+5 أيضا نظرا لطبيعته الليّنة وغير المهيكلة، بالتقدّم في معالجة القضايا الساخنة والخوض فيها دون توتّر أو إحراج .ويظلّ حوار 5+5 دفاع، الذي تم إنشاؤه سنة 2004 ، من أنجح الحوارات في هذا الإطار، إذ هيّأ الظروف الملائمة التي سمحت بتوافق الأطراف المعنية حول الخطوط الأساسية لاستراتيجية مشتركة للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة في المتوسط[5] ، ويعد الحوار 5+5 إطارا ناجحا للتعاون استنادا إلى النتائج الملموسة المحققة صلبه، مثل: "آلية التنسيق البحري" التي تسمح بتنسيق وتقريب وجهات النظر حول القرارات السياسية والعسكرية، و "مركز التنسيق والتخطيط " الذي يعمل على ضمان أوفر مردود للوسائل العسكرية التي تُسخرها الدول الأعضاء في الحوار لفائدة عضو يحتاجها عند وقوع أمر طارئ، إلى غيرها من آليات التكوين والرسكلة .

تطوير الحوار 5 +5 والانتقال به إلى مستوى أعلى من التعاون لا يعني البتة التخلي عن الشراكة الأوروبية الجنوب متوسطية، التي يبقى نجاحها هو الهدف الأسمى لكل أوجه التعاون الأخرى .خاصة

---

[1] Mario Rino Me, Coopération dans les pays de la Méditerranée occidentale : L'Initiative 5+5 de défense, VI ème Séminaire International sur la Sécurité et la Défense en Méditerranée, Barcelone, novembre 2008, p.40, en ligne sur : ***http://www.sedmed.org/analisis_ssm/documents/semVI/mario_rino.pdf*** , consulté le: (12/08/2017).

[2] آيت عميرات مليكة، "الفضاء المتوسطي: أي مستقبل؟"، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع. 533، ديسمبر 2007، ص.36.

[3] Jean-François Coustillière, « Les rapports Europe-Maghreb en matière de sécurité et de défense »,en ligne sur ***: https://anneemaghreb.revues.org/478***, consulté le : (24/08/2017).

[4] Mario Rino Me, « notre espace maritime commun :contribution de l'initiative 5+5 défense », en ligne sur : ***défense national et sécurité collective***, (novembre 2007), p.33-34.

[5] أحمد إدريس، ***المرجع السابق ذكره***، ص. 07.

وأن الوجه الأساسي لهذه الشراكة هو ثنائي الشكل قائم على مخططات عمل ثنائية يحتل فيها التعاون الأمني حيزا هامّا يفتح الباب أمام شراكة مفيدة في مقاومة الإرهاب .

بالإضافة إلى ذلك فإن إثارة الحوار 5 +5 لا يعني كذلك التغافل عن أهمية أشكال التعاون الثنائي الأخرى التي تميز العلاقات بين الدول والتي تخدم بوجه أو بآخر الشراكة الأورومتوسطية في شكلها العام .ويمكن في هذا الصدد ذكر التعاون التونسي الألماني الذي ارتفع نسقه بشكل قوي جدّا خلال الخمس سنوات الأخيرة وشمل كل الميادين بما فيها التعاون الأمني والتصدي للإرهاب مع التزام ألماني بالتعاون في مجال مراقبة الحدود وحماية المنشآت والمؤسسات السياحية[1].

وبالمقابل نجد جملة من العراقيل تحول دون نجاح المبادرة 5+5 لعل أهمها ما يلي:

عدم التكافؤ بين دول الضفتين:

ما يعرقل التعاون على المستوى الجهوي هو التفاوت بين دول الضفتين وما لذلك من تأثير وانعكاسات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي فضلا عن اتساع الفجوة الاقتصادية بين الطرفين المجموعة الأولى التي تنضوي تحتها دول شمال الحوض، هي دول أوروبية منسجمة مع بعضها في استراتيجيتها ورؤاها ومصالحها بشكل عام، وتشكل المحور النشيط والقوي في المبادرة، أما المجموعة الثانية هي دول متنافرة وغير متحدة أصلا فيما بينها بالرؤى والمصالح والأهداف، فلها استراتيجيات وطموحات وخصائص مختلفة وتشكل المحور الخامل والضعيف المعادلة، وبالتالي فإن النتيجة المترتبة على ذلك أن طرفي المعادلة في المبادرة معرضة للتمزق.

فصورة دول المغرب العربي وهي تفاوض الأوروبيين فرادى وليس ككتلة سياسية وجغرافية واحدة لن تكون لها نتائج ايجابية للطرف الجنوبي، ففي حين كان الآخر موحدا، كانت هي متفرقة بل متنافسة في أغلب الأحيان وهو ما أضعف موقفها التفاوضي؛ فالجانب الأوروبي يتعامل مع مجموعة من الدول المشتتة، وبما أنه يسمح لها بالتحكم في طريقة التعامل لكن يعرضها لكل الصعوبات الناجمة عن مشكل الزعامة.

[1] أحمد إدريس، ***المرجع السابق ذكره***، ص. 08.

وأما اقتصاديا فلا يوجد تماثل بين دول المغرب العربي، بل توجد اختلافات جوهرية وتباين في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية والدول المغاربية حيث يوضح الجدول التالي الاختلاف في مستويات التنمية بين دول الضفتين:

الجدول رقم 04: جدول يوضح ترتيب دول ضفتي المتوسط دول مبادرة 5+5 حسب مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) للسنوات 2014-2015

الدولة	المرتبة سنة 2015	المرتبة سنة 2014
فرنسا	21	22
اسبانيا	27	26
إيطاليا	26	27
مالطا	33	37
البرتغال	41	43
الجزائر	83	83
تونس	97	96
المغرب	123	126
موريتانيا	157	156
ليبيا	102	94

Source ***:https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_Human_Development_Index*** , consulté le : (25/08/2017).

فبالنظر لمؤشر التنمية البشرية الذي يعده تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية نجد أن معظم دول شمال غرب المتوسط تحتل سنة 2015 مراتب متقدمة عكس دول جنوب المتوسط التي تحتل أغلبها مراتب متأخرة، كما يلاحظ أن ليبيا تقهقر ترتيبها عشر مرات مقارنة بسنة 2014 بسبب عدم الاستقرار الذي شهدته أثناء الثورة الليبية كما حدث في تونس التي تراجعت بدورها بمرتبة واحدة، في حين حافظت الجزائر على ترتيبها الذي يبقى متأخرا مقارنة بدول جنوب غرب أوروبا.

الاختلاف في التصورات:

لطالما تم اعتبار الاختلاف في التصورات ووجهات النظر عائقا أمام نجاح أي مبادرة من مبادرات الشراكة بين الطرفين وفي هذه الحالة نجد تباين واضح في تعريف التهديدات الأمنية الجديدة وأسبابها وبالتالي آليات واستراتيجيات مواجهتها ، حيث أن دول شمال غرب المتوسط تعالج ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وتعتبر الهجرة عاملا من عوامل الإرهاب في أوروبا، حيث يأخذ التعاون في هذا المجال اتجاها واحدا، يخدم المصالح الأوربية بالدرجة الأولى ويتجاهل مصالح دول الضفة الجنوبية التي تعاني من مستوى متدني للتنمية وهو مايؤدي إلى الهجرة غير الشرعية نحو دول الضفة الشمالية طمعا في حياة أفضل.

عدم التناسق بين الدول المغاربية:

من التحديات التي تواجه التعاون بين دول شمال وجنوب المتوسط، غياب سياسة إقليمية مشتركة تعالج المشكلة، وميل بلدان المنطقة المغاربية إلى معالجة المشكلة بشكل قطري وطني كل بلد منعزل عن الآخر في الغالب دون تنسيق أو تشاور مع بقية البلدان المغاربية، وبنفس الطريقة هناك ميل شديد لدى الأوروبيين لأن تعالج كل دولة المسألة بطريقتها الخاصة التي تتماشى مع مصالحها الوطنية الحيوية في إفريقيا، إضافة إلى أن ما هو منتظر من التعاون الأوروبي الإفريقي في مسألة الهجرة عامة لم يتحقق بعد رغم كل المؤتمرات واللقاءات بين ضفتي البحر المتوسط مجموعة 5+5 أو لقاءات الاتحاد الأوروبي وبلدان الاتحاد المغاربي[1]

إن دول المنطقة المغاربية تفتقر إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط لم تستطع الدول المغاربية الوصول إلى وحدة مغاربية بسبب العديد من الخلافات لعل أهمها الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية وهو ما يزيد من تقهقر العلاقات بين الدول المغاربية فيما بينها ويجعلها تتعامل مع خمس دول الضفة الشمالية بصفة منفردة (كل دولة على حدى)، وهو ما يؤدي أيضا إلى غياب مقاربة متوازنة بين الشمال والجنوب فدول الشمال تسعى لمعالجة الانشغالات الأمنية في حين تسعى دول الجنوب للبحث في أولوياتها الاقتصادية ومشاكلها الداخلية خاصة بعد حالة اللا استقرار التي عرفتها كل من تونس، وليبيا إثر ما يعرف بموجات الربيع العربي، وبالتالي انعدام رؤية أمنية مغاربية موحدة وهو ما يضعف من نجاعة المبادرة 5+5.

---

[1] علي الحوات، "الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي"، ***مجلة دراسات دولية***، السنة الثامنة، العدد 28، 2007، ص 11-12.

التباين بين القدرات الدفاعية لدول ضفتي المتوسط:

حيث تختلف القدرة الدفاعية والتي تستمدها أي دولة من قوتها العسكرية، إذ يوجد تباين واضح بين القوة العسكرية لدول الضفة الشمالية لغرب المتوسط إذا ما قورنت بالقوة العسكرية لدول الضفة الجنوبية حيث يختلف الإنفاق العسكري (*) بين دول الضفتين حيث بلغ الانفاق العسكري الفرنسي 2.1 % من الناتج المحلي الإجمالي وبذلك تحتل فرنسا المرتبة السابعة عالميا بعد: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، السعودية، روسيا، بريطانيا، الهند، في حين بلغ الانفاق العسكري الإيطالي 1.3 % من الناتج المحلي الإجمالي وهذا حسب تقديرات عام 2015 لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي[1] وهو معهد دولي مستقل يعنى بأبحاث النزاعات، التسليح، الحد من التسلح، ونزع السلاح، حيث يوضح الجدول التالي نسبة الانفاق العسكري لدول غرب المتوسط لسنة 2016

(*): الإنفاق العسكري أو الميزانية العسكرية أو ميزانية الدفاع كلها ألفاظ تشير إلى إنفاق حكومة البلد على المسائل المتعلقة بقواتها العسكرية، مثل الصيانة والعمليات والبحوث العسكرية والتطوير والمساعدات العسكرية والمشتريات والمرتبات والمعاشات وما إلى ذلك، أو مقدار الموارد المالية المخصصة من قِبل دولة ما بهدف إنشاء القوات المسلحة والحفاظ عليها. وتعكس الميزانية العسكرية لدولةٍ ما غالبًا تصور الدولة لقوة احتمالات التهديدات التي تهددها أو مقدار العدوان الذي ترغب الدولة في استخدامه. كما توفر فكرةً حول مقدار التمويل اللازم توفيره للسنة المقبلة. يعكس حجم الميزانية كذلك قدرة الكيان على تمويل الأنشطة العسكرية.

جدول رقم 05: جدول يوضح نسبة الانفاق العسكري(*) لدول غرب المتوسط (2016)

الدولة	نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي(%)
فرنسا	2.3
إيطاليا	1.5
إسبانيا	1.2
البرتغال	1.8
مالطا	0.5
الجزائر	6.5
تونس	2.3
المغرب	3.3
ليبيا	/
موريتانيا	3

Source :
https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?end=2016&page&start=2016&view=map., consulté le : (08/09/2017).

الفصل الثالث: مبادرة 5+5 دفاع فضاء للتشاور والتعاون المشترك (الفعال)

استنتاجات الفصل الثالث:

- ✓ إن التعاون في إطار 5+ 5 دفاع أكد بكل وضوح أن الأمن أصبح جوهر الشراكة الأورومتوسطية و أنه من الصعب تحقيق المسارات الأخرى (الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و الثقافية) في ظل غيابه.
- ✓ دول جنوب المتوسط في إطار مجموعة 5+5 هي أمام مقاربة أحادية الطرف ومركزية الطرح من الجانب الأوربي، حيث تتقدم إلى اتفاقيات الشراكة فرادى، مما يفقدها مبدأ المصلحة المشتركة المتبادلة.
- ✓ إن الأهداف المسطرة في إطار لقاءات مجموعة 5+5 لم تلق نجاحا كبيرا وتطبيقا ملموسا وذلك راجع إلى أن المبادرات المقترحة هي أوربية وتهدف لخدمة المصالح الأوربية بالدرجة الأولى.
- ✓ التنافس الأورو أمريكي في منطقة المتوسط حيث تعرف المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة تنافسا أمريكيا أوربيا على الموارد الموجودة والتي يحتاجها الطرفان في صناعاتهما، تسعى كل قوة إلى احتوائها من أجل إقامة نظام دولي جديد، حيث اتضح أن ما ترمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ليس حل مشاكل المنطقة وإيجاد حلول عاجلة لها، وإنما إدخال المنطقة في أحلاف عسكرية وأمنية واقتصادية تبقيها تابعة للقوى المتنافسة على المنطقة.

الخاتمة:

لقد برزت إشكالية الأمن في المتوسط بعد الحرب الباردة وما نتج عنها من تحولات أدت إلى بلورة أشكال جديدة من التهديدات الأمنية التي تعاني منها منطقة المتوسط، كتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي وتفاقم الجريمة المنظمة العبر وطنية، كل هذه المعطيات وأخرى جعلت البعد الأمني يحتل الصدارة في معظم المبادرات التي طرحت في الفضاء الأورو–متوسطي، حيث تعددت التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط، فمن الإرهاب الذي عرف نقاشات كثيرة لأجل التوصل إلى تعريف موحد لتسهيل دراسته، إلى الجريمة المنظمة والتي أصبحت أكثر خطورة وتطورا بسبب التكنولوجيا، وتطور الاتصال والمواصلات، مما جعل محاربتها والحد منها مسألة صعبة، كذلك الهجرة غير الشرعية والتي ينظر إليها من الطرف الأوربي على أنها تهديد للهوية والقيم.

إن إدراك الدول المتوسطية لحجم التهديدات التي تهدد أمنها واستقرارها دفعها للتفكير في الطريقة الأنسب لمواجهة هذه التهديدات، والتي لن تكون بالاهتمام بالجانب الأمني فقط، بل يجب الرجوع إلى جذورها الحقيقية المتمثلة في تراجع اقتصاديات دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وتدني المستوى المعيشي وعليه فلابد من الاهتمام بالجانب التنموي في هذه الدول، لكن هناك اختلاف في الرؤى حول التهديدات فدول الضفة الشمالية ترى أن مصادر التهديد هي في الضفة الجنوبية، رغم أن بعض استراتيجياتها في مواجهة التهديدات تزيد منها مثل: التدخل الفرنسي في مالي أدى إلى زيادة عدد المهاجرين إلى أوربا والذين يمرون عبر الجزائر والمغرب الأقصى خاصة من أجل العبور إلى الضفة الشمالية، كما أن الدول المتوسطية لم تتفق بعد على الاستراتيجية التي تتبناها لمواجهة تهديدات المنطقة، وهو ما يفسر تعدد المبادرات في هذا المجال، وتعتبر مجمل المبادرات أوربية، أي مقترحة من دول الضفة الشمالية، وما على دول الضفة الجنوبية سوى التطبيق، فبالتالي فالعلاقات غير متكافئة بين الطرفين طرف رابح ممثل في دول الضفة الشمالية، وطرف آخر خاسر ممثل في دول الضفة الجنوبية.

فالمقاربة الأوروبية للأمن المتوسطي انتقلت من المفهوم الضيق للتعاون الأمني المنحصر على المجالات العسكرية إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية...، لكن السياسات المقترحة لا ترقى إلى الفعالية المطلوبة التي تحقق المصلحة المشتركة بل لتحقيق المفهوم الأوروبي المهيمن.

إن الدول الأوروبية من خلال مبادرة 5+5 وضعت قواعد اللعبة في المتوسط بالنظر إلى كونها السباقة في معظم هذه المبادرات التي تم طرحها وكذا نظرتها إلى المنطقة الجنوبية بوصفها مصدرا للخطر الذي يهدد الأمن الغربي بمفهومه الضيق والواسع، وبالرغم من اختلاف المقاربات فإن أغلب المبادرات تناقش

المسائل الأمنية، الشيء الذي يعكس الأهمية التي يوليها الأوروبيون لمثل هذه القضايا وبالتالي تشكل نقطة تقاطع بين الأطر التعاونية رغم التباين بينها، كما أن الآليات التي تعتمد عليها مبادرة 5+5 لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة مازالت بعيدة عن الهدف المنشود، لأن الحوار الغير الرسمي وحده غير كفيل بوضع نظام أمني إقليمي مشترك فعال.

أبرزت الدراسة أن الجهود التي تبذل في إطار التعاون غرب المتوسط، تهدف إلى خلق استمرارية مع مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية .إلا أن كل هذه الجهود، رغم اللقاءات و المشاورات المتعددة و المتكررة على فترات متقاربة، ما بين أطراف الشراكة المعنية بالحوار 5+5 تبقى محدودة من حيث المحتوى إن لم نقل جوفاء .فهي برغم رغبتها في تكملة جهود مسار برشلونة، إلا أنها حصرت نفسها في المسار الأمني و سطرت لنفسها أهدافا تلخصها محاور أساسية ثلاث تتمثل في محاولة إيجاد حلول من خلال التنسيق المتوسطي المشترك للظواهر الأساسية المؤثرة على أمن المتوسط عموما، و أمن أوروبا خصوصا .ألا و هي الظواهر المتعلقة بالهجرة السرية، الإرهاب، و الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث جعلت قضايا الهجرة السرية و الإرهاب و الجريمة المنظمة و ما يربطهم من علاقة وثيقة جعلت من تحقيق الأهداف المسطرة من خلال منتدى الحوار5+5 أمرا مستعصيا و صعبا .فلقاءات التشاور التي تدوم منذ لقاء روما التأسيسي لعام 1990 لم تتوصل إلى غاية الساعة إلى إيجاد علاج أو حل مرضي إلى درجة ما، و لو لمحور واحد من المحاور الأساسية للتعاون .بحيث أن ما توصلت إليه المبادرة ينحصر في الإجراءات المتخذة من طرف دول الشمال لمحاولة الحد من الظواهر .و أما بخصوص الدول الجنوبية فقد أوكل لها دور لعب مهمة الشرطي، لمنع تسرب الأخطار نحو دول الشمال .إلا أن هذه الصيغة في التعامل في ظل قلة الدعم الحقيقي لدول جنوب المتوسط تعتبر ناقصة، مما يحكم على المبادرة بالفشل .و أكبر ما يؤكد عجزها برز ضرورة لإيجاد صيغة جديدة للتعاون تحاول تجسد أهداف الشراكة في منطقة المتوسط.

وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى جملة من الاستنتاجات والتي نجملها فيما يلي:

- ✓ يعتبر عدم التكافؤ بين طرفي الشراكة، أو بين ضفتي المتوسط، وهيمنة ملفي الإرهاب و الهجرة غير الشرعية من المعوقات الأساسية التي شكلت وماتزال تشكل سدا منيعا في وجه تفعيل الشراكة الأوروبية – المغاربية في إطار مبادرة 5+5.
- ✓ اعتبار البعد الأمني في العلاقات الأوربية المتوسطية مسألة حيوية خاصة بعد ما عرفته المنطقة من تداعيات ربيع الثورات العربية، إذ سقطت أنظمة عربية عديدة، وتغيرت حكومات، فعملية

الانتقال إلى الديمقراطية في ظل ربيع الثورات العربية تتطلب وجود مجتمع مدني قادر على إثبات وجوده ومساومة ما الدولة، بما في ذلك وجود نقابات العمال التي تتمتع بشيء من الاستقلالية، لكن أنظمة الحكم الجديدة والقديمة في جنوب المتوسط لا تزال تتهيب أو في الأقل ترتاب من مجتمع مدني فعال وقوى أكثر مما ينبغي. ولذا فإن الديمقراطية الوليدة في كل من تونس وليبيا والمغرب، هي للدفاع عن النفس والمحافظة على وجود الحركات الإسلامية في السلطة، أكثر منها للتحرك الفعلي نحو الديمقراطية، كما وشهدت منطقة اليورو أزمة اقتصادية ومالية حادة، وهو ما حال دون جعل منطقة البحر المتوسط فضاء مشتركاً من السلام والاستقرار والازدهار

- ✓ ضرورة إقامة تعاون أوثق بين الأعضاء الخمسة في الاتحاد الأوروبي وبلدان اتحاد المغرب العربي الخمس من خلال الحوار السياسي و تشجيع التسيير الأمثل للموارد بغية تعزيز الاستقلالية الإقليمية وتحقيق التنمية، وضرورة الاستعمال العقلاني لكل الموارد المتوفرة في البلدان الواقعة جنوب المتوسط والاستجابة لمتطلبات شعوب المنطقة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الديمقراطية.
- ✓ ضرورة تشكيل قوة عمل مشترك لتجميع الطاقات من أجل التصدي للهجرة السرية من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان شماله والتي تعتبر أولوية ملحة.
- ✓ العمل على تعزيز التعاون الأمني بين الدول المتوسطية والتركيز على المسألة الأمنية باعتبارها مسألة حيوية في التعاون الإقليمي.
- ✓ افتقار الدول العربية إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط، إذ هناك غياب تصور مشترك لدى دول جنوب المتوسط لما يشكل تهديدا لأمن شعوبها وقيمها، ويبقى هاجسها وانشغالها الأمني الوحيد هو تأمين وضمان بقائها، ولم تبادر دول جنوب المتوسط بمحاولة مشتركة لإقامة تعاون أمني فيما بينها أو تفعيل الأطر الموجودة (كجامعة الدول العربية والاتحاد المغاربي) التي هي أطر عاطلة.
- ✓ ضرورة قيام بناء أمني عربي يماثل البناء الأمني الأورو–أطلسي، وخلق" هوية أمنية عربية"، وأقله لا يمكن بناء جماعة أمنية عربية "بسبب مشكلة انعدام الثقة والشك بسلوك الآخر .بذلك يبقى الاحتمال القائم في إمكانية بناء مركب أمني إقليمي فرعي غرب المتوسط أو شرق أوسطي .

ومع ذلك، ولحد اليوم لم يتم التوصل في الضفة الجنوبية بعد إلى مستوى تعاون إقليمي ناجح أو إلى أي ملامح لتشكيل أي بنية أمنية عربية لأن منطق التحرك الفردي هو السائد.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
2. أشتون كاثرين ، ***دول البحر الأبيض المتوسط أولوية مطلقة لأوربا***، الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010.
3. أوغلو أحمد داود، ***العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية***، ت :محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.2، 2011.
4. بخوش مصطفى، ***حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة***، القاهرة: دار الفجر، 2006.
5. بشارة خضر، **منطقة البحر المتوسط بين التجارب الفردية والمشاريع التضامنية**، لبنان: دار الفارابي، 1992.
6. بن العجمي محسن بن عيسى، ***الأمن والتنمية***، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2011.
7. بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.
8. تشومسكي نعوم، ***الدول الفاشلة –إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية–***، لبنان: دار الكتاب العربي، 2007.
9. الجوهري يسري ، ***جغرافية البحر المتوسط***، الاسكندرية: منشأة المعارف ، 1984.
10. الحسن محمد عبد المطلب، **تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضوعية**، الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، 2007.
11. الخادمي عبد القادر رزيق، ***الاتحاد من أجل المتوسط (الأبعاد والآفاق)***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2009.
12. الدليمي مفيد نايف ، ***غسيل الأموال في القانون الجنائي، دراسة مقارنة***، عمان: دار الثقافة، 2006.

13. سالم صلاح، ***المستقبلات البديلة للنظام العالمي***، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2003.
14. سعيدوني ناصر الدين،" وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش"، ***المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد03 ، 1986
15. سيد كامل شريف ، ***الجريمة المنظمة في القانون المقارن***، القاهرة: دار النهضة، 2001.
16. شربال عبد القادر ، **البحر الأبيض المتوسط بين السيادة و الحرية**، الجزائر : دار هومة ، 2009.
17. صارم سمير، ***أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة***، دمشق: دار الفكر، 2000.
18. الطائي محمد حامد وآخرون، **جغرافية العالم الإقليمية :أوروبا والاتحاد السوفييتي**، بيروت :مكتبة الحياة ، 1992.
19. عبد الحميد ابراهيمي، ***المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996.
20. عبد الحي وليد وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، دار الشرق للنشر والتوزيع، 2002.
21. عبد الرسول علي، ***الاستثمار في الأمن كأحد عناصر التنمية البشرية، التنمية الشاملة وعلاقتها بالأمن***، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 1408هـ.
22. العيسوي ابراهيم ، **التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)**، دار الشروق، القاهرة، 2000.
23. مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي :دراسة قانونية سياسية**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.
24. مشروب ابراهيم ، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006 .
25. نعمة كاظم هاشم ، ***حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي***، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2003.

II. المقالات والتقارير:

1. "اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية"، ***مركز زايد للتنسيق والمتابعة***، الإمارات العربية المتحدة، جوان، 2001.
2. "التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"، في: www.otan.nato.int.
3. "أمواج المتوسط"، ***مجلة خطة عمل البحر المتوسط***، العدد 55، الاجتماع الرابع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.
4. "أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوربي"، ***الدورة الأولى***، المغرب: مطبعة المعارف الجديدة.
5. أحمد مالكي، "المغرب العرب في الاستراتيجيات الدولية" ، ***مركز الدراسات المتوسطية والدولية***، عدد2.
6. إدريس أحمد ، التغيير في تونس: واقع المرحلة الانتقالية، الثورة التونسية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، ***مركز الدراسات المتوسطية والدولية***، العدد 5، فبراير 2011.
7. إدريس أحمد ، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ص. 1-2، في : http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-ar-1-.pdf.
8. إدريس أحمد، "الهجرة في العلاقات الأورومغاربية، المغرب العربي واشكاليات الهجرة"، ***مركز الدراسات المتوسطية والدولية***، العدد.3.
9. إدريس أحمد، الهجرة في العلاقات الأور ومغاربية، المغرب العربي واشكاليات الهجرة، العدد 3، ***مركز الدراسات المتوسطية والدولية***.
10. آر.كيه.رامازاني " الشراكة الأوروبية-المتوسطية :إطار برشلونة"، ***سلسلة دراسات عالمية*** ، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد **22** .
11. بخوش صبيحة، **اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، 1989-2007**، الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .
12. بغداد كربالي، حمداني محمد،" استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر" ، ***مجلة علوم إنسانية***، 45، شتاء 2010.

13. بن عيشة محمد الأمين ، **حوض المتوسط، أوروبا ..والقوى العالمية**، في: _ https://www.djazairess.com/djazairnews/25678.

14. بوبطرخ نسيم، الاجتماع الثاني عشر لوزراء دفاع بلدان مبادرة 5+5 دفاع، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 642، جانفي 2017.

15. تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوربية –توفير الأمن في عالم متغير، في:

16. جريبي رضوان، "مساهمة القوات المسلحة في مواجهة الكوارث الكبرى"، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 539، جوان 2008.

17. الحراثي ميلاد مفتاح ، "التنسيق و التعاون و اشكالية الهجرة : منظور مقارن للتعاون الإقليمي في إقليم غرب المتوسط"، ***مجلة الحوار المتوسطي***، العدد 8، في: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8300.

18. الحوات علي ، "الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي"، ***مجلة دراسات دولية***، السنة الثامنة، العدد 28، 2007.

19. الدسوقي مراد ابراهيم، "القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، ***مجلة السياسة الدولية***، الجزء الثاني، العدد 118، أكتوبر 1994.

20. رؤوف هوشات ، "مشكلة الفقر من منظور البرنامج الإنمائي للألفية"، ***مجلة السياسة العالمية***، العدد 01، يناير 2017.

21. الرّزقي المنذر ، "**الحوار 5 + 5 : دفع جهوي لمسار إقليمي**"، في: http://www.afkaronline.org/arabic. consulté le: (17/05/2018) .

22. ساندرين بوجان، "البحر الأبيض المتوسط في آفاق عام 2020"، ***احصائيات باختصار***، 15/ 2006.

23. صايج مصطفى ، "التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، العدد السادس، ديسمبر 2016.

24. ع. كوحيل، "أمن الفضاء الجوي"، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 544، نوفمبر 2008.

25. ع.سعاوي، "اجتماع وزراء الدفاع لمبادرة 5+5 بالجزائر: اهتمامات مشتركة وإرادة في التعاون"، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 510، جانفي 2006، ص.05.

26. العاقل رقية، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية"، ***المجلة الجزايرية للدراسات السياسية***، 04، ديسمبر 2015.

27. عبد الحق زغدار ، "واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"، ***مجلة المفكر***، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

28. عبد القادر دندن، "انعكاسات الهجرة غير الشرعية على استقرار الدول المغاربية"، ***مجلة دفاتر المتوسط***، العدد الأول، جوان 2014.

29. عز الدين صحراوي، "اللغة بين اللسانيات واللسانيات الاجتماعية"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، فيفري، 2004.

30. عميروش ركاح ، "الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، ***المجلة الجزايرية للدراسات السياسية***، 05، جوان 2016.

31. عوض محسن،" محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت :م ركز دراسات الوحدة العربية، 1989، العدد.121.

32. قسمون جميلة ، **اللغة العربية وتشكيل الهوية في ظل العولمة**، دراسات المجلس الدولي للغة العربية، في: ***www.arabiclanguageic.org/uploads/pdf-3369-جميلة قسمون.pdf..***

33. قوبي سامية، "الخطوات الأولى للتعاون" ، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 540، جويلية 2008.

34. لخضاري منصور، " التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط " ، **فكر ومجتمع**، الجزائر.

35. لكال أمال، "مائة وخمسين ألف ضحية إرهاب و25 مليار دولار خسائر العشرية السوداء" ، في : http://www.djazairess.com/ennahar/61155 .

36. مليكة آيت عميرات ، "الفضاء المتوسطي: أي مستقبل؟"، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع. 533، ديسمبر 2007.

37. مليكة أيت عميرات، مبادرة 5+5 تقدم ملموس، ***مجلة الجيش***، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع 522، جانفي 2007.

38. ميلاد مفتاح الحراثي، "التنسيق و التعاون وإشكالية الهجرة : منظور مقارن للتعاون الإقليمي في إقليم غرب المتوسط"، ***مجلة الحوار المتوسطي***، العدد 8.

39. ياسين السيد، "البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية"، ***مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية***، 2006.

III. المداخلات والمحاضرات:

1. برقوق أمحند، "الإشكالات الجديدة للأمن في المتوسط"، محاضرات بالمعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، الجزائر، وزارة الشؤون الخارجية.
2. بلعيد منيرة، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008.
3. جاسم محمد زكرياء، "أمن المتوسط بين المفهوم الأوربي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008.
4. جفال عمار، العلاقات بين المغتربين و دولهم الأصلية: حالة الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط، أفريل 2008.
5. جمال ساسي، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008.
6. السيد ياسين،" البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية". محاضرة لمؤتمر استراتيجيات متوسطية، مركز البحوث البحر الأبيض المتوسط ، في: ***http//www.ramse s2.mmsl .vinn-aix.fr***
7. شعيبي عبد الجبار، نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط، أفريل 2008.

8. طويل نسيمة، "سياسة الجوار الأوربي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، ***مجلة المفكر***، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
9. عبد النور ناجي ، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008.
10. عياد محمد سمير، الهجرة في المجال الأورومتوسطي -العوامل والسياسات-، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط، أفريل 2008.
11. غربي محمد، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط -الجزائر أنموذجا-"، ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد*** 08، 2012.
12. معلم يوسف، تأثير البيئة على الأمن في المتوسط. مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر ، 2008.

IV. البحوث والأطروحات:

1. حملاوي سكينة، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية -دول المغرب العربي-، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2012).
2. نصيب عتيقة، "**التهديدات الأمنية في المغرب العربي**"، بحث نظري مقدم في مقياس: تحليل سياسي، سنة أولى ماجستير ، دفعة: سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2007-2008.

المراجع باللغة الفرنسية

I. Livres :

1. Bursi Alessia, ***la méditerranée horizons et enjeux de 21 ème siècle***, centre de recherche en sciences humaines sur la méditerranée, 2009.
2. Lacoste Yves, ***géopolitique de la méditerranée***, Paris : Armand Colin, 2009.
3. Abis Sébastien, ***entre unité et diversité : La méditerranée plurielle,*** FMES, 2004.
4. Lan, O.LESSER, ***Security in North Africa***, USA, RAND Corporation, 1993.
5. Jean-François Troin et autres, ***Le Grand Maghreb (Algérie,Libye,Maroc,Mauritanie,Tunisie) mondialisation et construction des territoires*** , Paris: Armand Colin,2006.
6. Marie Claude Smouts , Battistella Dario, Vennesson Pascal , **Dictionnaire des relations internationales** , Paris : DALLOZ , 2003.
7. Philippe Marchesen , **Les nouvelle menaces: les relations Nord-Sud des années 1980 a nos jours** (France ،Paris: Karthala, 2001)
8. Gérard François Dumont, ***la méditerranée, source d'unité ou de diversité de la géographie économique ?,*** paris : ellipses, 2001.
9. Jean François, TROIN et autres, **Le grand Maghreb**, Paris, Armand Colin, 2006.

II. Articles et rapports:

1. « Le Grand Maghreb, des indépendances à l an 2000 » , Alger : Laphomic, 1990.
2. « RAPPORT D'INFORMATION DÉPOSÉ PAR LA COMMISSION DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES en conclusion des travaux d'une mission d'information », constituée le 23 octobre 2002 sur l'avenir du processus euro-méditerranéen.
3. Abdelkrim, KIBECH, Conflict and cooperation in North Africa, University of Lankaster, submitted for the degree of PHD,1985Paul Balta.
4. Azzouz Kerdoun, Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Méditerranée, communication présentée au colloque international sur la

mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, Alger, Mai 2002.

5. Didier Bigo, « L'immigration A La Croisée Des Chemins Sécuritaires » ***Revue Européenne Des Migrations Internationales***, Vol14 N°1, 1998 .

6. Didier Bigo, « L'immigration A La Croisée Des Chemins Sécuritaires » ***Revue Européenne Des Migrations Internationales***, Vol14 N°1, 1998 .

7. Fernando Reinares, « Méditerranée occidentale et terrorisme mondial : quels défis ? quelles réponses ? », AFKAR/IDEES, AUTOMNE 2009, GRAND ANGULAIRE.

8. Hanni Hareeb, « le partenariat euro-méditerranéen, le point de vue arabe », études published, 2002.

9. Joo Mira Gomas, La présidence portugaise de l'U.E et la sécurité en méditerranée, 21 ème séminaire sur la sécurité et la défense en méditerranée.

10. Khaled KADDOUR ,la sécurité au Maghreb a l'horizon 2030 : intérêts et défis communs, séminaire sur : horizons de sécurité en méditerranée et au moyen-orient : communauté d'intérêts et défis communs, collège de défense de l'OTAN, Rome, 29-30 novembre 2004.

11. Khaled KADDOUR ,la sécurité au Maghreb a l'horizon 2030 : intérêts et défis communs, séminaire sur : horizons de sécurité en méditerranée et au moyen-orient : communauté d'intérêts et défis communs, collège de défense de l'OTAN, Rome, 29-30 novembre 2004.

12. Klein Jean, « renaissance de la géopolitique -espaces, frontières, et peuples dans l'organisation de la sécurité européennes- », ***études internationales,*** Québec, n 02, 1995.

13. Luke van Lange Hove, "Regionalizing Human Security in Africa", UNU, CRIS, occasional Papers, 2004.

14. Monika Haupel, "Adapting to transnational Terrorism: The UN Security council's evolving approach to Terrorism", Security dialogue, vol 38, N 04, December 2007.

15. Monika Haupel, "Adapting to transnational Terrorism: The UN Security council's evolving approach to Terrorism", Security dialogue, vol 38, N 04, December 2007.

16. Plan Bleu, les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective 2025, Paris : centre d'activité régionales du PNUE/PAM, Valbonne, 2010.

17. Radhi Mebbed, « les accords de coopération Europe-Maghreb : vision magrébine d'un billan. « le Forum international de réalités : les relations Europe-Maghreb : bilan et perspectives », Avril 2000.
18. United nation development programme, ***humain development repport 1994***, oxford university press, new york, 1994.
19. United nation development programme, ***humain development repport 1994***, oxford university press, New York, 1994.
20. Angelina stanogoska," the connection between terrorism and organized crime: narcoterrorism and other hybrid" , faculty of security, republic of Macedonia, en ligne sur : ***https://www.academia.edu/2163809/The_Connection_between_Terrorism_and_Organized_Crime_Narcoterrorism_and_other_hybrids***.
21. Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest : une Evaluation des Menaces », Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime.
22. "***Europe's Crime-Terror Nexus :links between terrorist and organized crime groups in the European Union***", study done by : Tamara Makarenko, European Parliament, October 2012, en ligne sur: ***http://www.europarl.europa.eu/document/activities/cont/201211/20121127ATT56707/20121127ATT56707EN.pdf*.**
23. « Financement du terrorisme en Afrique de l'ouest », le Groupe d'Action Financier – GAF, Octobre 2013, pp.25-30, en ligne sur : ***http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/FT-en-Afrique-de-louest.pdf*.**
24. Jonas Harteluis, ***Narcoterrorism***, policy paper, the east west institute and the Swedish Carnegie institute, November 2008.
25. José Maria et Luis de la Corte, « le trafic de la drogue en Afrique subsaharienne : dynamiques internes et impact régional et mondial », à : ***terrorisme et trafic de drogues en l'Afrique sub-saharienne*** , IEEE.ES (Institut Espagnol d'Etudes Stratégiques) et IMDEP (Institut Militaire de Documentation de l'Evaluation et Prospective), 2012.
26. Marie-Françoise Durand et autres, "Drogues et Mafias", à : ***Atlas de la mondialisation comprendre l'espace mondial contemporain***, Paris, sciences po. Les presses.
27. « Les sources du financement des bandes armées au Sahel », en ligne sur : ***http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/7754~v~Les_sources_du_financement_des_bandes_armees_au_Sahel.pdf***.

28. Yonah Alexander, ***Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015***, Inter-University Center for Terrorism Studies, March 2016, en ligne sur : ***http://www.potomacinstitute.org/images/TerrNASahel2015.pdf.***

III. Thèses et interventions :

- Aomar Baghzouz, Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en Méditerranée, Séminaire international : « l'Algérie et la sécurité dans la méditerranée Réalité et perspectives », L'université de Mentouri-Constantine, 29-30 avril 2008.

- Nora MENIAOUI, **De l'obsession sécuritaire européenne au besoin de prospérité maghrébin : plaidoyer pour un réel dialogue euro-maghrébin**, Thèse en vue de l'obtention du Doctorat de Droit public, Institut de recherche en Droit Public, Faculté des sciences juridiques, politiques et sociales, Université LILLE 2.

IV. Liens électroniques :

- « le dialogue 5+5 », en ligne sur : ***http://medthink5plus5.org/le-dialogue-55/***.
- 1 ère Conférence ministérielle 5+5 sur l'eau, Alger, le 31 mars 2015, en ligne sur : ***http://eeas.europa.eu/archives/delegations/algeria/documents/press_corner/205/conference_eau_allocution_cdd.pdf***.
- ben m'barek, slaheddine. "cooperation in western mediterranean: 5+5 balance and prospects", vii international seminar on security and defence in the mediterranean, international centre for studies and documentation (cidob) / ministery of defence (mod), Barcelona, December 2008 , en ligne sur: ***http://www.sedmed.org/analisis_ssm/documents/semvii/slaheddine_ben_mbarek.pdf***.
- Cinquième Conférence Ministérielle sur la « Migration en Méditerranée Occidentale D Algeciras, 12 et 13 décembre 2006, en ligne sur : ***http://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2017/06/2006-Alge%CC%81siras-Migration.pdf***.
- Cinquième Conférence Ministérielle sur la « Migration en Méditerranée Occidentale D Algeciras, 12 et 13 décembre 2006,

http://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2017/06/2006-Alge%CC%81siras-Migration.pdf.

- Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale , en ligne sur : ***http://discours.vie-publique.fr/notices/902028900.html*** .

- declaration de Tunis au premier sommet des chefs d'Etat et de gouvernement des pays du bassin occidental de la Méditerranée, en ligne sur : ***http://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2017/06/fr_2003-tunis-chefs-detat.pdf*.**
- deuxième réunion des ministres en charge de l'éducation des pays de la méditerranée occidentale 5+5, 27-28 octobre 2014 Marseille, en ligne sur : ***http://www.jfcconseilmed.fr/files/14-10-23---Min-education--5-5--ducation-modele-cooperation-euromed.pdf***.
- deuxième réunion des ministres en charge de l'éducation des pays de la méditerranée occidentale 5+5, 27-28 octobre 2014 Marseille, ***http://www.jfcconseilmed.fr/files/14-10-23---Min-education--5-5--ducation-modele-cooperation-euromed.pdf***.
- Dialogue 5+5 2ème Conférence Ministérielle sur la Migration en Méditerranée Occidentale, en ligne sur :***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/5+5_Relev%C3%A9_des_Conclusions_de_la_Pr%C3%A9sidence_2003_Fr.pdf* .**
- Dialogue 5+5 2ème Conférence Ministérielle sur la Migration en Méditerranée Occidentale, en ligne sur :***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/5+5_Relev%C3%A9_des_Conclusions_de_la_Pr%C3%A9sidence_2003_Fr.pdf*** .
- Dialogue Sur La Cooperation Migratoire En Mediterranee Occidentale (5+5), en ligne sur : ***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/Discours_DG-Conf%C3%A9rence_de_Tunis_FR.pdf*** .
- Dialogue Sur La Cooperation Migratoire En Mediterranee Occidentale (5+5), en ligne sur : ***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/Discours_DG-Conf%C3%A9rence_de_Tunis_FR.pdf*** .

- Flora Cantin, "5+5 Défense : le comité directeur réuni à Paris", ***http://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/video-5-5-defense-le-comite-directeur-reuni-a-paris*.**
- ***http://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2017/06/2014-Lisboa-Transports.pdf* .**
- ***http://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2017/06/2014-Lisboa-Transports.pdf*.**
- ***http://ufmsecretariat.org/wpcontent/uploads/2014/05/D%C3%A9claration5+5_Lisbonne.pdf*.**
- ***http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2015/10/D%C3%A9claration-de-Tanger-7-octobre-2015.pdf*.**
- ***http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/conclusions_5_5_marseille__sans_signataires_cle8b9934.pdf*.**
- ***http://www.iemed.org/observatorien/recursos/documents/documentsoficials/documents-oficials adjunts/Reunion%20des%20Ministres%20Sainte%20Maxime%205-5.pdf*.**
- ***http://www.jfcconseilmed.fr/files/02-05-30---conclusions-4eme-conference-des-ministres-des-Affaires-etrangeres.pdf*.**
- ***http://www.maghrebarabe.org/admin_files/9eme-conference-des-ministres-des-Affaires-etrangeres-Conclusions.pdf***
- Initiative 5+5, en ligne sur : ***http://www.defense.gouv.fr/dgris/action-internationale/environnement-proche/initiative-5-5*.**
- Jean-François Coustillière, l'initiative « 5+5 sécurité et défense», en ligne sur : ***http://www.jfcconseilmed.fr/files/06-12-04---L-initiative-5-5-securite-et-defense.pdf*.**
- l'enracinement du terrorisme au Maghreb , une menace majeur pour l'Europe" , à : ***http://www.lefigaro.fr/debats.enracinement_du_terrorisme_au_maghreb_une_menace_majeure_pour_l_europe.htm.***
- le dialogue 5+5 comme mécanisme d'intégration et coopération régional, en ligne sur : ***http://www.iemed.org/recursoscompartits/pdfs/MedOccidental_Forum2016_Dossier%20FR.pdf*.**

- Le dialogue 5+5 comme mécanisme d'intégration et coopération régional, en ligne sur : ***http://www.iemed.org/recursoscompartits/pdfs/MedOccidental_Forum2016_Dossier%20FR.pdf***.
- Première réunion des ministres en charge de l'éducation des pays de la méditerranée occidentale 5+5, 28-29 septembre Biarritz, en ligne sur : ***http://media.education.gouv.fr/file/09_septembre/01/9/5+5-education-dossier-presse_121019.pdf***.
- Première réunion des ministres en charge de l'éducation des pays de la méditerranée occidentale 5+5, 28-29 septembre Biarritz, en ligne sur : ***http://media.education.gouv.fr/file/09_septembre/01/9/5+5-education-dossier-presse_121019.pdf***.

- Protocole pour la coopération dans le domaine de transports en méditerranée occidentale, ***http://www.cetmo.org/pdf/ProtocoleTunis.pdf***
- Protocole pour la coopération dans le domaine de transports en méditerranée occidentale, en ligne sur : ***http://www.cetmo.org/pdf/ProtocoleTunis.pdf*** **.**
- Quatrième Conférence, Ministérielle sur la Migration en Méditerranée Occidentale Paris, 09-10 novembre 2005, en ligne sur : ***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/5+5_Presidential_Summary_Paris_2005_Fr.pdf*** .
- Quatrième Conférence, Ministérielle sur la Migration en Méditerranée Occidentale Paris, 09-10 novembre 2005, ***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/5+5_Presidential_Summary_Paris_2005_Fr.pdf*** .

- Rocío Méndez Aléman ,« La sécurité Méditerranéenne: L'OTAN est – elle la solution », Bruxelles, 1998-2000 , ***http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf*** .
- Septième Conférence Ministérielle sur la « Migration en Méditerranée Occidentale Tripoli, 13 Décembre 2010, en ligne sur : ***http://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2017/06/2010-Tripoli-Migracion.pdf*.**
- Septième Conférence Ministérielle sur la « Migration en Méditerranée Occidentale Tripoli, 13 Décembre 2010, en ligne sur :

***http://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2017/06/2010-Tripoli-Migracion.pdf*.**

- Sixième Conférence Ministérielle sur la « Migration en Méditerranée Occidentale Évora, 26 et 27 mai 2008, en ligne sur : ***http://jfcconseilmed.fr/files/08-05-27---6eme-Conference-ministerielle-sur-migrations-en-Med-Occidentale.pdf*.**
- Sixième Conférence Ministérielle sur la « Migration en Méditerranée Occidentale Évora, 26 et 27 mai 2008, ***http://jfcconseilmed.fr/files/08-05-27---6eme-Conference-ministerielle-sur-migrations-en-Med-Occidentale.pdf*.**
- Troisième Conférence, Ministérielle sur la Migration en Méditerranée Occidentale Alger, 15 -16 septembre 2004 , en ligne sur : ***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/5+5_Presidential_Summary_Algiers_2004_Fr.pdf*.**
- Troisième Conférence, Ministérielle sur la Migration en Méditerranée Occidentale Alger, 15 -16 septembre 2004,e, ligne sur : ***https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/5+5_Presidential_Summary_Algiers_2004_Fr.pdf***.

- Worldatlas.com.

Traduction de Courtoisie,
version officielle en langue anglaise

La Déclaration de Malte

Qui conclut le Deuxième Sommet des Chefs d'Etat et de Gouvernement des Etats Membres du

Dialogue 5+5 (Méditerranée Occidentale)

La Valette, 5-6 octobre, 2012

LES CHEFS D'ETAT ET DE GOUVERNEMENT des Etats Membres du Dialogue 5+5 (Méditerranée Occidentale) à savoir : Algérie, Espagne, France, Italie, Libye, Malte, Maroc, Mauritanie, Portugal, et Tunisie, qui se rencontrent à l'occasion du Sommet du Dialogue 5+5 à la Valette les 5 et 6 octobre, 2012, à l'invitation du Chef du Gouvernement de Malte, le Premier Ministre Lawrence Gonzi, et avec la participation, en tant qu'observateurs, du Président de la Commission Européenne, du Commissaire européen à l'élargissement et à la politique de voisinage, du Secrétaire Général de l'Union du Maghreb Arabe, du Secrétaire Général de l'Union pour la Méditerranée, du Secrétaire-Général de l'Assemblée Parlementaire de la Méditerranée et du représentant de la Ligue des Etats arabes ;

PLEINEMENT CONSCIENTS du vaste patrimoine partagé de la civilisation, de l'histoire et de la culture méditerranéennes qui caractérisent le tissu socioculturel de l'espace euro-méditerranéen ainsi que des aspirations partagées par les peuples de la région pour un partenariat dans les domaines de la démocratie, la stabilité, la sécurité et la prospérité ;

REAFFIRMANT que le Dialogue 5+5, étant au cœur de la coopération euroméditerranéenne et représentant un modèle de partenariat Nord-Sud, représente un instrument fondamental pour la consolidation de la complémentarité et de la solidarité entre les deux rives de la Méditerranée occidentale ;

RAPPELANT la Déclaration de Tunis énoncée au Premier Sommet des Chefs d'Etat et de Gouvernement des pays du bassin occidental de la Méditerranée - Dialogue 5+5, en décembre 2003 et les Conclusions de la Réunion des Ministres des Affaires Etrangères tenue le 20 février 2012 à Rome, ainsi que ceux des réunions ministérielles des différents secteurs qui ont eu lieu depuis ;

AYANT examiné les différentes questions à l'ordre du jour du Sommet et échangé des points de vue sur la façon de promouvoir ultérieurement la contribution du Dialogue 5+5 au dialogue renforcé, ainsi qu'au processus constructif de coopération et d'intégration régionale ;

DECLARENT ce qui suit

Déclaration de Principes

Les pays du Dialogue 5+5, qui constituent le seul groupement géographique homogène qui rassemble les membres de l'Union du Maghreb Arabe avec ses voisins immédiats de la rive nord de la Méditerranée Occidentale, conserveront et renforceront cette plateforme politique qui offre un cadre informel au dialogue et à la coopération structurés ;

Pleinement convaincus que l'intégration économique régionale mène à la croissance économique, ils soutiendront le processus d'intégration entre les pays du Maghreb et l'approfondissement continu des relations entre l'Union du Maghreb Arabe et l'Union Européenne fondées sur une vision partagée de co-responsabilité et co-participation ;

Le Dialogue 5+5 continuera à améliorer les liens intensifiés entre les différentes organisations régionales pour la promotion de la paix, de la stabilité, de la sécurité et de la prospérité. Le Dialogue 5+5 réaffirme l'importance du dialogue entre l'Union du Maghreb Arabe et l'Union Européenne, souligne son intérêt à approfondir les relations entre les deux parties et appelle à l'établissement de réunions régulières entre les deux organisations ;

Les Chefs d'Etat et de Gouvernement attachent une grande importance à la régularité des réunions du Dialogue 5+5 à différents niveaux et assurent la mise en œuvre des objectifs accordés. Les réunions des Ministres des Affaires Etrangères continuera à fournir les lignes directrices aux réunions ministérielles sectorielles dans la formulation de politiques régionales dans des domaines d'activité spécifiques à travers la planification et la coordination des priorités dans l'avancement de positions communes vers la coopération et l'intégration des secteurs grâce à l'action de coordination du Comité de Suivi ;

Le Dialogue 5+5 reste fortement sensible et soutient l'organisation de réunions ministérielles sectorielles et l'implication de la société civile et des parlements, dans des domaines qui influencent et déterminent le bien-être général économique et social. Il souligne son soutien pour l'Union pour la Méditerranée et l'importance de poursuivre la voie de projets concrets en Méditerranée, y compris à travers le Partenariat de Deauville initié au moyen du G8 en mai 2011. Il loue le rôle que le Secrétariat de l'UpM peut jouer en ce sens, et soutient la présence régulière du Secrétariat de l'UpM dans les réunions du Dialogue 5+5.

Le Dialogue 5+5 reste ouvert à la possibilité de créer de nouveaux domaines thématiques de dialogue et de coopération y compris des domaines prioritaires tels que l'investissement, le commerce et l'agriculture.

Dialogue Politique

Partant du principe que la transformation politique qu'affrontent les pays du Maghreb est en train d'ouvrir une nouvelle phase dans les dynamiques régionales plus étendues qui mettent l'accent, de plus en plus, sur le dialogue et la coopération entre les partenaires institutionnels afin d'assurer une compréhension mutuelle plus profonde ;

Le Dialogue 5+5 :

- Se félicite du processus de réforme démocratique qui a été initié dans la région et qui vise à renforcer les valeurs partagées parmi les Etats Membres, et garantit son soutien aux aspirations légitimes des peuples à leur future politique basée sur les valeurs démocratiques, l'état de droit, le respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales, la justice sociale et la prospérité ;
- Se félicite des pas entrepris vers le processus de démocratisation entrepris par la Tunisie et la Libye et exprime son plein soutien pour atténuer l'impact économique et social, visant la pleine mise en œuvre de leurs réformes institutionnelles ;
- Souligne sa conviction dans le dialogue politique et civil ouvert grâce à un processus continu de contacts organisationnels interrégionaux en vue de développer idées et actions concrètes ;
- Se félicite du prochain Sommet de l'Union du Maghreb Arabe et exprime sa confiance que celui-ci signifiera une coopération renouvelée plus marquée dans tous domaines d'intérêt commun entre les pays de la région ;
- Reconnaît que l'opinion publique, les organisations de la société civile et les réseaux sociaux sont en train d'acquérir de plus en plus de pertinence dans l'établissement de politiques, et souligne l'importance des groupes de réflexion et des institutions de diplomatie publiques dans l'analyse des tendances régionales et des moteurs de changement, et qu'il accueille l'initiative de l'Institut Européen de la Méditerranée (IEMed) pour le développement d'un réseau sous-régional de groupes de réflexion des pays du 5+5 en vue d'approfondir la recherche sur la manière de promouvoir l'intégration et la coopération régionales entre les pays concernés ;

Sécurité Régionale et Stabilité

Partant du principe que la sécurité et la stabilité collectives dans la région euro-méditerranéenne sont indivisibles et que la philosophie de coopération sécuritaire élaborée lors de ces deux dernières décennies a assumé une définition stratégique plus étendue en vue de contrer les sources d'insécurité et les menaces communes des dynamiques régionales à l'égard de la région ;

Le Dialogue 5+5 :

- Souligne la nécessité de s'engager plus activement dans les questions de sécurité régionale afin d'encourager davantage l'intégration régionale et d'affronter ensemble des défis futurs au moyen d'un voisinage renforcé;
- Compte tenu des menaces déstabilisantes dont l'origine provient des régions avoisinantes, fait appel à un sens plus fort d'appropriation, de la part des pays concernés, de leur sécurité et stabilité, et à une collaboration plus étroite entre tous les acteurs pertinents pour lutter contre le terrorisme transnational, le crime organisé et le trafic illicite, surtout au moyen d'activités de formation, de transferts de technologies, de coopération en matière de renseignement et d'aide au développement ;

- Réaffirme la pertinence d'améliorer les mécanismes de protection et de réponse, en cas de catastrophes naturelles afin d'en réduire les conséquences pour les sociétés civiles ;
- Souligne l'importance de poursuivre les efforts qui ont été entrepris pour renforcer le système de protection civile afin de permettre la garantie de l'intégrité physique des citoyens, comme cela a été souligné par la Conférence des Ministres de l'Intérieur des Etats Membres de la Méditerranée Occidentale (CIMO) en 2009 ;
- Exprime sa préoccupation quant à la dissémination d'armes et de matériel non-sécurisé qui menace la stabilité régionale et sa détermination de continuer la communication et le partage d'informations entre les états afin de combattre le trafic transnational d'armes de manière efficace ;
- Soutient les initiatives qui contribuent à construire des capacités en mesure de prévenir et de réagir aux crises régionales à travers le dialogue à long terme et la coopération structurée dans les domaines de la prévention des conflits, de l'évaluation des risques, de la réponse aux crises et de la consolidation de la paix ;
- Apprécie les résultats remarquables atteints par l'initiative de Défense 5+5 sous les présidences successives et qui est actuellement présidée par le Maroc, grâce à la collaboration exceptionnelle, à la transparence, et à la confiance mutuelle dans les domaines d'intérêt commun. Il se félicite du degré de maturité auquel ce dialogue est parvenu, qui confirme la coopération efficace et pragmatique de cette structure et qui permet ainsi la mise en œuvre d'actions conjointes et l'échange d'expériences parmi les pays de la région. Il exprime sa satisfaction quant à la coopération continue en matière de Surveillance Maritime, et à la contribution des Forces Armées en matière de protection civile, de sécurité aérienne, de formation et de recherche ;
- Fait appel, à cet égard, aux efforts nécessaires pour renforcer et développer l'initiative de Défense 5+5, afin de renforcer les capacités de prévention et de réaction ;
- Soutient l'Accord sur le Manuel des Procédures en Commun pour l'emploi du réseau des Points de Contact dans la gestion de situations de catastrophe majeure qui impliqueraient l'un des états membres de l'Initiative de Défense 5+5, signé par les Chefs des Délégations du Comité Directeur à Nouakchott le 10 mars 2011, et encourageant la signature d'un accord consensuel pour l'assistance réciproque, principalement à travers la coopération avec les autres fora du 5+5 ;
- Tout en rappelant les Conclusions de Rome de la réunion des Ministres des Affaires Etrangères du Dialogue 5+5, réitère sa position partagée qu'une paix juste, compréhensive et durable au Moyen Orient doit être atteinte au moyen de la reprise de négociations sur toutes les questions concernant le statut final qui peuvent mener à une solution de deux états avec un état d'Israël et un état indépendant, démocratique, contigu et viable de Palestine, qui vivent côte à côte en paix et en sécurité, sur la base des Résolutions pertinentes du Conseil des Nations Unies, et des principes de Madrid, y compris l'échange des territoires contre la paix, la Feuille de Route, les accords établis au préalable par les parties et l'Initiative de Paix Arabe. Le 5+5 affirme sa position partagée de ne pas reconnaître de

changement aux frontières d'avant 1967 outre que ceux qui ont été accordés par les deux parties y compris au sujet de Jérusalem. Les pays du Dialogue soulignent leur position partagée que des colonies israéliennes, où qu'elles soient dans les territoires palestiniens occupés, sont illégaux selon le droit international et constituent un obstacle à la paix.

- Le Dialogue 5+5 se félicite de la confirmation par les donateurs internationaux de leur évaluation de la prédisposition de l'Autorité Palestinienne, concernant les institutions lors de la dernière réunion du Comité Spécial de Liaison. Il exprime sa préoccupation pour la crise fiscale grave et le ralentissement économique qui empêchent la capacité de l'Autorité Palestinienne de maintenir ses résultats dans la construction de l'état. Le Dialogue 5+5 fait appel aux donateurs internationaux de combler le déficit de financement de la trésorerie de l'Autorité Palestinienne tout en rappelant le dernier résumé de la Présidence du Comité Spécial de Liaison, fait appel à l'Israël à prendre des mesures positives pour faciliter le développement économique durable dans les territoires palestiniennes, y compris dans la zone C et dans la bande de Gaza.
- Le Dialogue 5+5 réaffirme son plein soutien au Secrétaire Général des Nations Unies et de l'Envoyé Spécial de la Ligue Arabe ;
- Exprime sa vive condamnation des actes continus de meurtre, de violence, et de crimes odieux commis par les forces gouvernementales syriennes et ses milices, condamne toute violence, de quelque côté que cela provienne, et appelle à y mettre fin immédiatement. Le régime Syrien devrait être le premier à mettre fin à la violence. Le Dialogue 5+5 souligne l'importance d'assurer la responsabilité, le besoin de mettre fin à l'impunité et de tenir responsables ceux qui violent les droits de l'homme, et exhorte le régime syrien de prendre des mesures appropriées pour assurer la sécurité des civils ainsi que de permettre l'accès humanitaire sans entrave aux populations vulnérables, et souligne l'importance de l'unité de la Syrie ;
- Fait appel à la formation immédiate d'un gouvernement d'un gouvernement de transition consensuel en Syrie qui jouit de tous les pouvoirs et qui mène la Syrie vers un régime politique démocratique et pluraliste ;
- Souligne que ceux dont la présence pourrait nuire à la transition devraient être exclus ;
- Réaffirme son plein soutien au Secrétaire Général des Nations Unies et l'Envoyé Spécial de la Ligue Arabe Son Excellence Lakhdar Ibrahimi, de rester pleinement concentrés sur la crise syrienne et encourage toutes les parties de coopérer en apportant une fin immédiate à toute violence et violation des droits de l'homme, procurer une transition politique menée par la Syrie ;
- Exprime son soutien à la stratégie régionale développée par les pays de la région du Sahel qui visent à construire une région sure et développée basée sur les principes d'appropriation, par les pays susmentionnés, de leur sécurité régionale et de leur responsabilité individuelle et collective dans la lutte contre le terrorisme et des partenariats actifs engagés par les acteurs principaux au sein de stratégies élargies dans cette région ;
- A cet égard, se félicite des résultats de la Conférence de Haut Niveau d'Alger sur le Sahel (7-8 septembre 2011), ainsi que la Stratégie Européenne pour le Sahel et conviennent de collaborer étroitement dans ce cadre ;

- Demeure préoccupé quant à la situation d'instabilité et d'insécurité au Mali, en particulier dans le Nord, et appelle à une coopération significative et une solution rapide qui conserve l'intégrité territoriale, l'unité nationale et la souveraineté du Mali afin d'adresser l'impact négatif de cette situation sur la paix et la stabilité de cette région ;
- Réaffirme la nécessité de combattre le terrorisme et le crime organisé transnational qui mettent en péril la sécurité et la stabilité de la région ;
- Salue l'action du Conseil de Sécurité des NU et soutient la CEDEAO, au moyen de sa médiation, et l'Union Africaine dans leurs efforts vers une solution globale à la crise malienne ;
- Se félicite du résultat de la rencontre ministérielle régionale sur la sécurité aux frontières, tenue à Tripoli le 11-12 mars 2012, et souligne l'importance de continuer la coopération avec les pays avoisinants à cet égard ;
- Se félicite des décisions de la réunion des Ministres des Affaires Etrangères de l'Union du Maghreb Arabe concernant la coopération en matière de sécurité.

Questions Economiques et Sociales

Partant du principe que la stabilité sociale et économique, la prospérité partagée, la création d'emplois, la protection de l'environnement, l'intégration régionale et la réduction des disparités sociales sont les objectifs principaux de la coopération économique et sociale du Groupe 5+5 ;

Partant du principe qu'une vaste gamme de facteurs internationaux y compris des défis politiques, économiques, environnementaux et sociaux ainsi que les fluctuations des prix d'alimentation et de pétrole sont susceptibles d'influencer l'évolution de la Méditerranée occidentale dans la décennie à venir ;

Le Dialogue 5+5 :

- Exprime son soutien pour les efforts continus des acteurs publics et privés visant à accroître la coopération économiques, la création d'entreprises communes, et les transferts de technologie entre les pays de la région et convient du besoin d'améliorer ultérieurement les cadres légaux et administratifs pour faciliter la création d'entreprises privées et d'investissement ;
- Souligne l'importance de soutenir le développement de petites et moyennes entreprises comme moyen de croissance économique et de création d'emplois, et se félicite de la création d'un mécanisme financier grâce au Fonds de Partenariat Méditerranéen pour assister les PME dans la région ;
- Se félicite du séminaire d'experts d'haut niveau sur la sécurité alimentaire tenu à Alger le 6-7 février 2012 comme suivi des recommandations de la huitième réunion des Ministres des Affaires Etrangères à Tunis et exprime son appréciation pour les résultats de ce séminaire, surtout l'idée de créer un observatoire pour la sécurité alimentaire ainsi qu'un mécanisme de suivi qui devrait tenir sa première réunion à Alger. Il encourage la création d'une réunion ministérielle sectorielle sur l'agriculture et la sécurité alimentaire.
- Résolu à promouvoir le développement rural qui est crucial pour les pays du

Sud pour que ceux-ci puissent créer les conditions adéquates pour la revitalisation des territoires ruraux et pour contribuer à l'amélioration durable des économies et des conditions de vie dans la région du Maghreb.

- Note avec intérêt les initiatives et les propositions en faveur de la conversion de la dette publique en projets de développement qui pourraient être mis en œuvre afin de promouvoir le développement dans les pays du Maghreb ;
- Appelle à un effort coordonné par tous les acteurs pertinents en vue de la création d'un espace commun de stabilité et de prospérité dans la Méditerranée et réitère son but d'agir en étroite collaboration avec toutes les structures et initiatives existantes, telles que la Politique Européenne de Voisinage, l'Union pour la Méditerranée (UpM), l'Union du Maghreb Arabe, et le Partenariat de Deauville ;
- Réitère aussi le besoin d'accélérer la mise en œuvre des mesures de facilitation du commerce et de promouvoir l'investissement dans des infrastructures physiques majeures qui contribue à promouvoir le commerce et l'investissement entre les pays de la région ;
- Continue à retenir la Facilité Euro-méditerranéenne d'Investissement et de Partenariat (FEMIP) comme une des contributions pratiques au développement économique et social de la Méditerranée en finançant des projets concrets qui continue à soutenir la modernisation et l'ouverture des économies nationales au moyen de la participation par le secteur privé et la création d'un environnement favorable à l'investissement ;
- Réitère l'importance de l'intégration économique et commerciale, surtout dans le domaine de la protection et de la promotion d'investissements dans la zone de la Méditerranée, qui reste cruciale au développement de l'attractivité de la région ;
- Se félicite de la septième réunion des Ministres de Transport 5+5 qui a été accueillie par Alger le 13 mars 2012, et souligne l'importance de la coopération dans le secteur du transport qui est essential pour le développement économique et l'intégration régionale et se félicite de l'étiquetage du projet d'autoroute du trans-Maghreb, par l'Union pour la Méditerranée ;
- Souligne le rôle stratégique du tourisme à l'économie des pays de la Méditerranée Occidentale, et appelle à la création d'une approche commune pour stimuler la coopération et analyser l'utilité de redémarrer la conférence ministérielle sur le tourisme ;
- Se félicite de l'initiative du Centre Euro-méditerranéen pour le MPME à Milan, qui contribuera au développement économique et social de la région grâce à la provision d'assistance financière et technique aux investisseurs dans la région ;
- Se félicite de l'initiative du Centre de Marseille pour l'Intégration en Méditerranée (CMIM), qui rassemble les pays du Sud et les institutions financières et vise à fournir l'assistance technique et le partage des connaissances au sein d'une plateforme commune, afin de contribuer à la prospérité de la région dans son ensemble.

Education et Jeunesse

Partant du principe que l'éducation et le renforcement du potentiel de la jeunesse constitue un élément fondamental pour le développement et la prospérité de la région méditerranéenne ;

Le Dialogue 5+5 :

- Soutient des initiatives qui visent à créer un Ecosystème d'Innovation Régionale efficace et concurrentiel au moyen du renforcement de la coopération dans les domaines de science, technologie et innovation, ainsi que les initiatives d'innovation, de formation et de R&D ;

- Soutient des initiatives qui peuvent être prises pour développer l'éducation et la formation. Dans le but d'améliorer l'employabilité des jeunes, des mesures pour développer l'éducation et la formation professionnelle seront encouragées. Un cadre de qualifications Euro-méditerranéennes base sur la reconnaissance et le transfert de capacités et de qualifications pourrait être offert aux 10 pays ;

- Encourage les institutions d'éducation supérieure de signer des accords de coopération afin d'encourager la mobilité des étudiants et des professeurs, de mettre en œuvre des diplômes conjoints selon les règles nationales respectives et de créer des programmes de recherche académique en commun ;

- Continue à encourager la construction d'un réseau régional de représentants de la société civile, y compris ceux qui opèrent dans le secteur d'assistance sociale qui vise à promouvoir un dialogue multiculturel parmi la jeunesse handicapée et socialement désavantagée au moyen de la citoyenneté active, auto-détermination et l'égalité des droits. « Handycup » constitue un de ces réseaux fertiles où la connaissance, l'échange d'expériences et les objectifs communs pour une meilleure qualité de vie en paix parmi la jeunesse handicapée peut prospérer à travers la région, aussi grâce à son Réseau Social Méditerranéen de Voile ;

- Soutient fermement l'échange d'étudiants et de chercheurs comme moyen de fournir aux jeunes gens des meilleures opportunités et renforcer de dialogue et la compréhension mutuelle parmi les peuples de différents pays.

Migration et Développement

Partant du principe qu'il y a besoin d'une approche globale et partagée à la migration comme outil de développement efficace et que la migration légale bien-gérée pourrait avoir des effets positifs sur les pays d'origine, de transit et d'accueil grâce aux contributions des migrants ;

Convaincus des bénéfices de la mobilité des personnes entre les Etats membres du Dialogue qui pourrait se réaliser au moyen de la simplification des procédures sur base réciproque ;

Partant du principe que la gestion des flux migratoires ne peut pas être atteinte uniquement au moyen des mesures de contrôle, mais requiert aussi une action concertée qui vise les causes fondamentales de la migration, qui nécessite le développement d'une solidarité efficace, rapide et tangible qui incorpore aussi bien les impératifs du développement durable et de la sécurité pour tous ;

Partant du principe qu'il est nécessaire de traiter de manière ferme et

efficace l'immigration irrégulière en plein respect de la dignité et des droits des migrants afin de prévenir que celle-ci puisse miner les bénéfices de la migration légale

Le Dialogue 5+5 :

- Souligne le respect et la garantie indispensables des droits fondamentaux des migrants selon les Conventions et Chartes internationales et encourage les Etats Membres de mettre en œuvre les différentes recommandations qui ont été avancées au préalable par les conclusions ministérielles du secteur; y compris les consultations entre Etats Membres dans le cadre plus général des dialogues sur la migration, la mobilité et la sécurité entre le voisinage et la sécurité du Sud et l'Union Européenne ;
- Souligne les bénéfices positifs de faciliter l'intégration des migrants qui se sont établis légalement dans les pays d'accueil en termes de stabilité et de compréhension mutuelle ;
- Appelle au développement de mécanismes qui visent à soutenir la réintégration des migrants légaux dans pays d'origine ;
- Reconnaît que la facilitation des transferts d'argent des migrants, aussi à travers la réduction possible des coûts des transferts, contribuera au développement des pays d'origine des migrants y compris le développement des PME ;
- Reste collectivement engagé à l'exploration de moyens pratiques et efficaces qui renforceraient les capacités institutionnelles, humaines et techniques aussi bien que les mécanismes appropriés pour identifier les ressources requises afin de prévenir et combattre la migration irrégulière *et* renforcer la lutte contre la contrebande et le trafic des êtres humains et des biens obtenus par des moyens illégaux;
- Souligne l'adoption d'une nouvelle approche globale et équilibrée à la mobilité, la migration circulaire, la gestion en commun des flux migratoires et du co-développement, et reconnaît l'importance des transferts des migrants pour la croissance économique et le développement des pays du sud de la Méditerranée ;
- Soutient le dialogue sur la migration, la mobilité et la sécurité parmi les pays de la Méditerranée et l'Union Européenne en vue de parvenir à un accord sur des dispositions mutuellement satisfaisantes. A cet égard, Le 5+5 se félicite du début du dialogue sur les partenariats de mobilité entre l'Union Européenne et certains pays méditerranéens.

Questions globales

Partant du principe que les Nations Unies sont considérées comme le forum principal pour traiter des questions d'envergure concernant des problématiques sociales qui impliquent les populations humaines et comme une référence faisant autorité aux preneurs d'enjeu régionaux en traitant de questions globales ;

Partant du principe que le Sommet Mondial de la FAO de 2009 sur la sécurité alimentaire a émis des promesses pour un engagement renouvelé pour éradiquer la faim de
la face de la terre et que la sécurité alimentaire est essentielle non seulement au niveau éthique et humanitaire, mais aussi en tant que condition préalable pour le

développement économique et social ; **Le Dialogue 5+5 :**

- Soutient pleinement les résultats de la Conférence Rio+20 qui a eu lieu en juin 2012 et renouvelle son engagement régional au développement durable afin d'assurer la promotion d'un futur durable économique, social et favorable à l'environnement pour les générations présentes et futures tout en reconnaissant la centralité des personnes dans les efforts d'accélérer les résultats des Objectifs du Millénaire pour le Développement *et* pour préparer l'Agenda post-2015 aussi dans le cade de la Convention pour la Protection de l'Environnement Marin et la Région Côtière de la Méditerranée (Convention de Barcelone) ;

- Reconnaît que le changement climatique est mieux adressé corne une question environnementale, économique et sociale avec des implications plus larges pour tout aspect de développement durable et s'engage à promouvoir le dialogue sur ces questions dans ses réunions du secteur ;

- Appelle à un suivi concret des résultats de la conférence d'Oran sur l'Environnement et l'Energie renouvelable (26-27 avril 2010) et encourage les ministres responsables de ce secteur à tenir la deuxième conférence qui devrait être accueillie par le Portugal afin de prendre les mesures appropriées dans ce cadre

- Est résolu à atteindre la sécurité alimentaire en traitant les trois questions de la disponibilité, l'accès et l'accessibilité financière et ainsi coopérer de manière intra- et inter-régionale pour soutenir l'agriculture et promouvoir de nouveaux investissements dans le secteur, améliorer la gouvernance des questions alimentaires globales en partenariat avec les preneurs d'enjeux pertinents des secteurs public et privé, affrontant de manière pro-active aux défis du changement climatique sur la sécurité alimentaire et promouvant le développement rural ;

- Réitère la détermination commune de coopérer en adoptant une approche stratégique à la sécurité énergétique, établissant un nouvel équilibre entre la consommation de l'énergie conventionnelle basée sur les intérêts communs des pays consommateurs et producteurs et l'adoption d'avances technologiques dans la production de sources d'énergie renouvelables et durables qui soutiennent la croissance économique et le développement social, aussi au moyen de projets transméditerranéens qui cherchent à exploiter des fonds disponibles et la recherche et le développement dans les énergies renouvelables au profit des partenaires régionaux ;

- Reconnaît l'importance de l'eau, et appelle à l'élaboration d'une stratégie de l'eau en Méditerranée Occidentale qui vise à promouvoir la conservation des ressources en eau, la diversification des ressources d'approvisionnement en eau et une utilisation efficace et durable de l'eau. Cette stratégie devrait être

  centrée sur le travail technique élaboré au sein de UpM pour la Stratégie de l'Eau en Méditerranée. Le Dialogue 5+5 invite la Commission de l'Union Européenne à soutenir cette stratégie.

Suivi du Sommet

Convaincus que le Dialogue 5+5 continue à être un forum pertinent et complémentaire pour le dialogue renforcé et l'intégration régionale dans le

contexte plus élargi de la coopération Euro-méditerranéenne,

Conscients du fait que les Etats du Dialogue 5+5 doivent coopérer et s'intégrer davantage dans un effort collectif qui vise à rendre la région plus démocratiquement consolidée, plus intégrée au niveau régional et moins vulnérable à l'instabilité régionale,

Se félicitant de l'intention de l'Union Européenne de développer de nouvelles propositions vers les pays du Maghreb et la région, en particulier en vue d'améliorer le dialogue politique et la coopération, de soutenir le commerce régional, le développement d'infrastructures essentielles pour l'énergie et le transport, l'encouragement de l'énergie renouvelable et d'autres propositions sectorielles et faisant appel à l'Union Européenne d'adopter et mettre en œuvre rapidement ces initiatives,

Se félicitant de la volonté du Secrétariat de l'Union pour la Méditerranée pour contribuer à mettre en œuvre ces projets convenus et les priorités des conférences ministérielles concernant les questions sectorielles,

NOUS, LES CHEFS D'ETAT ET DE GOUVERNEMENT, du Dialogue 5+5 invitons les Ministres des Affaires Etrangères à assurer le suivi de cette Déclaration au moyen des structures du Dialogue et en étroite collaboration avec les partenaires internationaux pertinents. En particulier, nous les invitons à :

Convoquer une conférence sur la Jeunesse de la Méditerranée, qui implique toutes les institutions Gouvernementales et Internationales ;

Ouvrir la prochaine réunion des Ministres des Affaires Etrangères, qui aura lieu en Mauritanie en mars 2013, aux représentants de la société civile des états membres du 5+5,

Inviter les Parlementaires et les autorités locales de tous nos pays, ainsi que l'Assemblée Parlementaire de la Méditerranée (APM) à approfondir un dialogue fructueux et à apporter leur précieuse contribution à la réalisation des objectifs et des priorités établis dans cette déclaration, ainsi qu'au bien-être des peuples de notre région.

EN DERNIER LIEU, NOUS remercions S.E. Dr. Lawrence Gonzi, Premier Ministre de Malte, son Gouvernement et le Peuple de Malte pour leur accueil chaleureux et l'excellente organisation de ce Sommet qui continue à souligner l'importance régionale de Malte en tant que centre de dialogue.

الإجتماع الثاني لوزراء الشؤون الخارجية لدول الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط

DEUXIEME REUNION DES MINISTRES DES AFFAIRES ETRANGERES DES PAYS DE LA MEDITERRANEE OCCIDENTALE

ALGER, LE 26-27 OCTOBRE 1991

الجزائر في 26-27 أكتوبر 1991

DECLARATION MINISTERIELLE D'ALGER

Les Ministres des Affaires étrangères d'Algérie, d'Espagne, de France, d'Italie, de la Jamahiriya arabe libyenne, de Malte, du Maroc, de Mauritanie, du Portugal et de Tunisie se sont réunis les 26 et 27 octobre à Alger à l'invitation du Gouvernement algérien. Le Représentant de la Commission des Communautés Européennes a assisté en qualité d'Observateur. Cette réunion a été précédée d'une réunion préparatoire au niveau des Hauts fonctionnaires. Les Ministres ont accueilli avec satisfaction la participation de Malte à leurs travaux en qualité de membre à part entière.

DIALOGUE POLITIQUE

1 - Les Ministres se sont félicités de la relance de leur dialogue et de leur coopération dans l'esprit des orientations et des principes de la déclaration de Rome du 10 octobre 1990. Ils ont exprimé leur conviction que le cadre ainsi formé comporte de grandes potentialités pour l'intensification de leur dialogue, de leur concertation politique et de l'évolution qualitative de leur coopération économique.

2 - Les Ministres ont réitéré la volonté de leurs pays d'oeuvrer à la réduction des écarts existant dans les niveaux de développement en Méditerranée occidentale. Ils ont estimé à cet égard que l'action collective que leurs pays entreprennent dans ce cadre contribuera à les réduire et à engendrer une dynamique de coopération mutuellement avantageuse.

3 - Les Ministres sont convaincus que l'affermissement de la démocratie et des libertés politiques et économiques contribuera à l'amélioration de leurs relations mutuelles et, au-delà, des conditions de la stabilité et de la sécurité régionales.

4 - Les Ministres ont estimé que leurs communautés respectives ainsi que l'échange des personnes entre les rives de la Méditerranée, dans le respect des lois et règlements en vigueur, contribuent au développement des liens d'amitié et de coopération entre leurs pays. Ils ont souligné l'importance qu'ils attachent au respect de la dignité et de la sécurité de leurs ressortissants, ainsi qu'à la qualité de leurs conditions de séjour, de travail et de circulation.

5 - Les Ministres ont réitéré leur volonté d'inaugurer une nouvelle ère de solidarité qui réponde aux aspirations de leurs peuples, par l'établissement des objectifs communs

et des principes nécessaires à l'instauration d'un cadre global et permanent de paix, de liberté et de prospérité.

6 - Dans cet esprit, ils ont retenu les objectifs suivants :

- préserver la sécurité des pays de la région et contribuer à une plus grande stabilité régionale ;

- promouvoir un développement économique et social qui permette de réduire, dans un esprit de solidarité, les déséquilibres existant dans leur région.

- construire des relations de bon voisinage permettant le développement d'un dialogue entre les différentes cultures dans un esprit de tolérance et de compréhension et dans le respect des droits de l'Homme.

7 - Afin de réaliser ces objectifs, les Ministres ont réaffirmé leur attachement aux buts et principes de la Charte des Nations-Unies, notamment le non recours à la force, le règlement pacifique des différends, le respect de la souveraineté nationale, l'intégrité territoriale des Etats et la non ingérence dans leurs affaires intérieures.

8 - Les Ministres ont réitéré leur attachement aux principes de la globalité et de l'indivisibilité de la sécurité en Méditerranée et en Europe, et sont convenus d'inscrire leurs actions dans le cadre de la promotion de la paix et de

la coopération dans toute la région méditerranéenne. Désireux de prendre en compte les spécificités de leur sous-région, ils ont conféré une nouvelle dimension à leur concertation en instituant des consultations sur les moyens d'accroître leur confiance mutuelle. Ces consultations prendront la forme de réunions entre responsables des Ministères des Affaires étrangères concernés. Le mandat du Comité politique sera de débattre les questions politiques et de sécurité d'intérêt commun, en particulier l'ensemble des principes qui doivent régir leur dialogue et leur coopération.

9 - Les Ministres ont évoqué les mesures restrictives à l'encontre d'un pays membre. Ils considèrent que le dialogue ainsi entamé permettra d'approfondir la compréhension des points de vue des pays de la CEE et de l'UMA, en vue d'instaurer les conditions propres à surmonter tout obstacle au développement harmonieux de leur coopération.

10 - Les Ministres ont constaté que les changements historiques qui se sont produits sur le continent européen, notamment dans le cadre de la CSCE, ont créé un climat international plus favorable et ouvert des perspectives nouvelles de paix et de coopération en Europe.

11- Les Ministres ont également noté avec satisfaction l'évolution positive intervenue dans la région du Maghreb arabe et des perspectives qu'elle offre pour le développement de la coopération entre l'UMA et la Communauté européenne.

12- Les Ministres ont exprimé l'espoir que la Conférence de paix au Moyen-Orient, qui doit s'ouvrir prochainement à Madrid, aboutisse à un règlement définitif, global et juste du conflit arabo-israélien sur la base des résolutions 242 et 338 du Conseil de Sécurité prévoyant, en particulier, le retrait d'Israël des territoires occupés, et permette de garantir la sécurité et la stabilité de tous les Etats de la région ainsi que la réalisation par le peuple palestinien de son droit à l'autodétermination.

La Conférence aura d'autant plus de chance d'aboutir que des mesures propres à créer un climat de confiance seront prises par les parties, notamment en ce qui concerne les implantations.

13- Les Ministres ont exprimé leur satisfaction face à l'évolution de la situation au Liban et soutiennent les efforts déployés pour consolider la paix retrouvée. Ils ont réitéré leur attachement à la mise en oeuvre complète des Accords de Taëf afin de permettre à l'Etat libanais d'étendre son autorité à l'ensemble du territoire national et de consolider l'indépendance et l'intégrité territoriale de ce

pays. Ils soulignent, dans ce contexte, la nécessité de l'application de la résolution 425 du Conseil de Sécurité.

14- Considérant que l'évolution de la situation internationale est de nature à favoriser les conditions pour une coopération globale dans le bassin méditerranéen, les Ministres réaffirment l'appel lancé à Rome dans leur déclaration sur la Conférence sur la Sécurité et la Coopération en Méditerranée, et décident de conjuguer leurs efforts pour sa réalisation comme contribution à la stabilité et au développement.

15- Dans le domaine du désarmement, ils ont accueilli avec intérêt les efforts visant à généraliser le contrôle des armements et le désarmement dans diverses régions du monde. Ils ont exprimé à cet égard leur attachement au respect du droit égal de tous les pays à la sécurité conformément aux buts et principes de la Charte des Nations Unies. Ils ont appelé à la conclusion rapide de la Convention sur les armes chimiques en négociation à la Conférence du désarmement à Genève.

16 - Les Ministres ont souligné l'importance de la tenue de la première réunion au Sommet des Chefs d'Etat et de gouvernement au début de l'année 1992 à Tunis.

Dans ce cadre, ils sont convenus de tenir, à Tunis, une réunion préparatoire au niveau des Ministres des Affaires Etrangères.

17- Dans le même esprit, et en vue de resserrer les liens entre les peuples de leur région, les Ministres ont salué les perspectives offertes par des rencontres de représentants des Parlements.

COOPERATION

18- Les Ministres considèrent que le renforcement de la coopération économique, financière, scientifique culturelle et sociale, entre les pays concernés doit permettre l'affirmation progressive de la Méditerranée occidentale, comme espace de développement et de solidarité. A cet égard, ils ont pris note avec satisfaction des travaux des huit groupes qui ont abouti à l'identification des projets et actions concrets dans les différents secteurs de coopération. Ils retiennent les priorités suivantes :

- la protection et l'exploitation rationnelle des ressources naturelles ;

- la valorisation des richesses culturelles et la prise en compte des mutations des sociétés contemporaines ;

- le développement des infrastructures et l'interconnexion des réseaux de communication et de télécommunication ;

- le développement économique dans les secteurs productifs agricole, industriel et des services ;

- la définition de mécanismes et de moyens nouveaux de financement.

Pour chacun de ces grands axes des projets ont été suggérés. Ils ont en commun de favoriser l'intégration régionale et de favoriser le développement des partenaires de la région. Les Ministres ont insisté sur la nécessité de doter la coopération régionale de nouvelles ressources correspondant aux projets mis en oeuvre et qui tiennent compte de sa spécificité et de son caractère stratégique.

Institution financière multilatérale à vocation régionale.

19 - Les actions doivent viser à accroître l'intégration et la complémentarité économique et financière entre les pays membres. Les Ministres ont donné instruction à leurs experts d'oeuvrer à la concrétisation du projet de création d'une institution financière à vocation régionale. Des mécanismes appropriés facilitant les flux d'investissement publics et privés nécessaires à la réalisation de projets dans les pays du Maghreb seront mis en place. Ils permettront

principalement d'appuyer des accords de partenariat et des projets de transfert de technologie.

A cet effet, les Ministres demandent aux experts :

- d'approfondir les aspects techniques afférents à la création de l'institution financière régionale ;

- d'élaborer un mécanisme de soutien et d'assistance aux entreprises maghrébines en vue, notamment, de favoriser le partenariat et l'investissement productif ;

- d'accélérer la création d'une banque de données méditerranéenne ;

- d'identifier les mesures et moyens de nature à promouvoir les investissements européens directs dans les pays maghrébins.

Autosuffisance alimentaire et lutte contre la désertification.

20 - Dans le domaine agricole et dans le but d'arriver à l'autosuffisance alimentaire, la coopération en Méditerranée occidentale mettra l'accent sur la gestion rationnelle des ressources naturelles (l'eau, le sol et la forêt), la lutte contre la désertification, l'appui à la formation et à la recherche agronomique et l'appui au renforcement

institutionnel. Un effort particulier sera consacré au rapprochement des filières de production et de transformation.

Le plan d'action comportera des projets dans les domaines suivants :

- recherche et coopération scientifique ;
- gestion rationnelle des ressources naturelles et lutte contre la désertification ;
- partenariat sur les filières de production et de transformation ;
- formation.

Dette

21 - Les Ministres sont convaincus que le fardeau de la dette des pays de l'UMA hypothèquent l'avenir de leurs économies et que son allégement reste une condition essentielle du développement économique. Dans un esprit de solidarité et de compréhension mutuelle, et dans le cadre des engagements internationaux de chaque pays, les Ministres ont chargé le groupe de travail sur la dette de poursuivre ses travaux en vue de parvenir à une formule qui permette le développement et la prospérité des pays de la région.

Une coopération technique devra s'établir afin d'échanger des informations sur les méthodes de gestion et de rechercher en commun les améliorations envisageables, notamment des stages de formations pourront être proposés aux cadres maghrébins et des missions de conseil pourront être envoyées à la demande des pays débiteurs. Les programmes d'informatisation pour la gestion de la dette seront développés en liaison avec la CNUCED et la Banque Mondiale.

Communautés respectives et questions migratoires

22 - La situation des communautés respectives et les questions migratoires ont été l'objet d'un examen attentif. Les Ministres ont marqué leur volonté de promouvoir l'égalité de chances et de traitement des communautés immigrées avec les nationaux des pays d'accueil sur les plans économique, social et culturel et ont décidé d'accorder une attention particulière aux conditions d'accueil de séjour et d'insertion de leurs communautés respectives, en tenant compte des perspectives de construction européenne et maghrébine.

23- Ils ont procédé à un échange de vues sur les problèmes liés aux personnes en situation irrégulière au regard du séjour et de l'emploi.

24- Les Ministres conviennent que le groupe de travail sur les communautés respectives et sur les questions migratoires constitue un cadre adéquat de réflexion, de concertation et d'identification des voies et moyens susceptibles de développer leur coopération dans ces domaines. Les Ministres ont invité le groupe de travail à préparer pour l'année 1992 une réunion des Ministres du Travail.

Dialogue culturel et sauvegarde du patrimoine.

25 - La valorisation des patrimoines culturels, la promotion des cultures et l'approche des problèmes contemporains des sociétés des deux rives de la Méditerranée occidentale appellent une réflexion et une impulsion régionales : des échanges, des rencontres, des manifestations et des projets communs seront programmés à cet effet :

- Des manifestations sont d'ores et déjà prévues dans le court terme : congrès méditerranéen d'éthnologie historique à Lisbonne, séminaire sur l'inventaire et la classification des centres historiques à Rome, réunion sur la préservation du patrimoine culturel à Valence, salon du livre à Tunis, colloque a Ouarzazate sur l'architecture de terre.

Infrastructures, transports et communications

26 - Les infrastructures de base de communications et de télécommunications constituent un préalable au développement social et économique. Elles contribuent, de surcroît, au renforcement d'un espace méditerranéen occidental structuré.

27 - L'interconnexion des réseaux (transports terrestres, aériens et maritimes, télécommunication, météorologie et services postaux) et le développement des infrastructures de base (grands ouvrages hydrauliques, adduction d'eau potable, assainissement des milieux urbains) ont été l'objet d'une concertation entre les pays membres.

28 - Dans ce cadre une attention particulière sera apportée aux grands projets ci-après : liaison fixe sur le Détroit de Gibraltar, parachèvement de l'autoroute de l'Unité Maghrébine, modernisation du chemin de fer transmaghrébin, réalisation d'artères de télécommunication à fibres optiques terrestres et sous-marines, création d'un centre de lutte antipollution marine.

Développement technologique et recherche scientifique.

29 - La stimulation de la coopération euro-maghrébine dans ces domaines reposera sur la mise en commun des ressources matérielles et humaines des pays membres, sur l'identification d'actions prioritaires d'intérêt commun et sur la consolidation et l'élargissement de la coopération déjà existante. Des projets ont été proposés dans les secteurs suivants :

- réseau d'information scientifique et technique ;
- lutte contre les pollutions ;
- énergies renouvelables ;
- lutte contre les produits toxiques ;
- développement de l'informatique ;
- micro-électronique et biotechnologie.

30 - Il a été examiné l'idée de créer un projet de type EUREKA en Méditerranée occidentale, qui serait l'aboutissement de cette nouvelle phase de coopération.

Environnement

31 - Il a été examiné de façon approfondie toutes les questions afférentes à l'Environnement à l'échelle régionale, qu'il s'agisse de la protection des ressources et

des milieux naturels, de l'étude du climat, de la qualité des milieux marins ou de la lutte contre les pollutions et les dégradations de l'environnement. Dans ce cadre les projets suivants ont été identifiés. Ils pourront faire l'objet d'un programme d'action :

- mise en oeuvre d'un système d'évaluation continue de l'état de
l'environnement dans la région ;

- réalisation de stations d'épuration des eaux usées domestiques et industrielles et d'installations de traitement des déchets solides, en vue de sauvegarder les eaux et les milieux marins ;

- mise en place de centres nationaux d'intervention en cas de catastrophes et des moyens assurant une meilleure coordination des interventions ;

- s'agissant des questions liées à l'assainissement des petites et moyennes communes, mise en oeuvre d'un programme de recherche appliquée devant déboucher sur la conception d'une station d'opération euro-maghrébine spécifique à réaliser dans le cadre d'un partenariat bilatéral ou régional.

SUIVI

32 - La mise en oeuvre des projets qui précèdent implique à la fois la concertation entre les responsables sectoriels, éventuellement au niveau ministériel, et l'approfondissement des projets retenus, sous l'impulsion de groupes techniques spécialisés.

Un calendrier de réunions des groupes de travail sera arrêté par les coordonnateurs nationaux en vue d'une mise en oeuvre rapide des projets retenus. Les groupes de travail se réuniront, autant que possible, avant la fin du mois de janvier 1992.

33 - Le comité politique se réunira dès que possible, après consultations entre les pays membres.

34 - Les Ministres ont décidé de tenir leur prochaine réunion ordinaire dans le courant du deuxième semestre de l'année 1992. Le lieu de la Conférence sera déterminé par voie de consultations.

35 - Les Ministres ont remercié le gouvernement algérien de sa chaleureuse hospitalité.

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

24e RÉUNION DU COMITÉ DIRECTEUR DE L'INITIATIVE 5+5 DÉFENSE

PARIS, LE 15 MARS 2017

Le Comité Directeur de l'Initiative 5+5 Défense s'est réuni à Paris, les 14 et 15 mars 2017, sous Présidence française. Les dix pays de l'Initiative (l'Algérie, la France, l'Italie, la Libye, Malte, la Mauritanie, le Maroc, l'Espagne le Portugal, la Tunisie) étaient représentés. La réunion a été ouverte par le directeur général adjoint des relations internationales et de la stratégie du ministère français de la Défense, le vice-amiral d'escadre Hervé de Bonnaventure.

L'ensemble des délégations ont rappelé leur attachement à l'Initiative 5+5 Défense et à ses principes de pragmatisme, de volontariat et de flexibilité. Elles ont salué son niveau de maturité et son dynamisme, mettant en évidence l'importance des échanges d'expérience dans un climat de confiance et de compréhension mutuelle. Elles ont souligné que le contexte sécuritaire actuel nécessite de faire face ensemble aux menaces qui concernent l'espace 5+5, notamment le terrorisme et les trafics transfrontaliers. Les enjeux de défense liés aux changements climatiques et la cyberdéfense ont également été présentés comme des domaines fondamentaux à prendre en compte au sein de l'Initiative.

Les échanges ont par ailleurs permis de consolider le projet de centre non permanent de coordination et de planification opératif (CCPO), de présenter l'exercice naval *Sea Border* et de faire un point de situation sur le site internet et les activités prévues en 2017 et 2018.

Les délégations étaient conduites par le Général Fatma Boudouani (délégation algérienne), le Général de brigade aérienne Jean-Marie Clament (délégation française), le Capitaine de vaisseau Enrico Abati (délégation italienne), le Commodore Ibrahim Al-Rabei (délégation libyenne), le Colonel Brian Gatt (délégation maltaise), le Colonel Mohamed Eida (délégation mauritanienne), le Colonel-major Mohammed Achour (délégation marocaine), le Général de division Luis Antonio Ruiz de Gordoa Perez de Leceta (délégation espagnole), le Docteur Maria Teresa Paulo (délégation portugaise) et le Capitaine de vaisseau major Othman Kouki (délégation tunisienne).

Contact presse :

Lucie Lelyon

Chef de section Communication/Veille – DGRIS

Tél : 09 88 68 60 03

Mail : lucie.lelyon@intradef.gouv.fr

SOMMET DES PAYS MEMBRES DU DIALOGUE 5+5.

Allocution

(Tunis, Vendredi 05 Décembre 2003)

Monsieur le Président,
Messieurs les Chefs d'Etat et de gouvernement,
Mesdames et messieurs,

Je me tourne d'abord vers le Président Ben Ali pour le remercier de l'accueil fraternel qu'il nous a réservé et pour le féliciter d'avoir su réunir les conditions matérielles et humaines qui vont assurer le succès de notre réunion.

J'ai aussi l'occasion de saluer une nouvelle fois le Président Chirac qui apporte à la présidence de nos travaux toutes les qualités que nous lui connaissons et l'expertise que nous lui reconnaissons, facilitant ainsi notre dialogue et notre compréhension.

Monsieur le Président,

Ce forum des 5+5 a été mis en place il y a de cela une douzaine d'années, et nous ne pouvons que nous féliciter de cette initiative qui est animée par notre ambition commune de promouvoir la solidarité et la coopération dans notre sous région. Par le rôle qu'il a déjà joué en tant que creuset de l'action de nos pays dans de nombreux domaines d'intérêt commun, il a vocation à devenir un vecteur puissant d'intégration de l'ensemble méditerranéen.

Les thèmes principaux que nous aborderons, que ce soit celui de la stabilité et de la sécurité, de l'intégration économique, ou les migrations et les échanges humains, ou encore celui du dialogue des civilisations et des cultures, nécessitent à l'évidence un renforcement de notre concertation et de notre coopération.

J'ai parlé en premier lieu du thème de la stabilité et de la sécurité parce que je considère qu'il revêt pour nous une importance primordiale compte tenu des perturbations que nous constatons dans le monde et qui menacent plus particulièrement notre région méditerranéenne.

Partant de la reconnaissance du caractère indivisible de la sécurité, il nous faudra œuvrer ensemble à développer un partenariat global au service de la paix et du développement. Ce qui ne manquera pas d'avoir des retombées bénéfiques pour la zone euro méditerranéenne dans son ensemble.

S'il est une menace à laquelle nous sommes aujourd'hui individuellement et collectivement confrontés, c'est bien celle du terrorisme et du crime transnational organisé.

Nous en avons tous souffert, les uns et les autres, à des degrés divers et nous y restons exposés tant les uns que les autres. Mais cela n'a aucun rapport avec l'Islam.

Notre coopération dans ces domaines a déjà été d'un apport important à la lutte engagée au plan régional et international contre ces fléaux.

Il s'agit-là d'un combat qui commande une vigilance constante, une coordination encore plus poussée et une entraide systématique en matière d'information, de justice et d'accès à l'expertise et aux équipements spécifiques.

Toutefois, il ne faut pas que nous perdions de vue la nécessité de nous attaquer dans le même temps aux causes sous-jacentes du terrorisme et aux facteurs qui le génèrent ou l'entretiennent ainsi que les autres fores de crime organisé.

En particulier, la pauvreté, le sous-développement, la marginalisation fournissent un terreau favorable à l'émergence ou à la récurrence de ces phénomènes. Ceci nous impose une action énergique au niveau national sur les plans social et économique et un renforcement de notre solidarité pour mettre fin aux disparités qui existent à la fois dans nos sociétés et entre nos pays.

Dans cette optique, la refondation de l'Union du Maghreb arabe et la relance de ses institutions revêtent une signification toute particulière et nos efforts tendent à redonner toute l'impulsion requise à ce projet qui cristallise les aspirations les plus profondes de nos peuples.

J'ai bon espoir pour ma part, que mon pays, qui assure la présidence en exercice de l'Union du Maghreb Arabe, pourra accueillir, avant la fin de cette année, la réunion des Chefs d'Etat des pays maghrébins, et qu'à cette occasion, la construction maghrébine trouvera un souffle nouveau lui permettant d'affronter avec efficacité les difficultés qu'elle rencontre naturellement.

Ce qui est au Maghreb Arabe est au Maghreb Arabe et ce qui est à la communauté internationale est à la communauté internationale.

Le thème du développement et de l'intégration économique de toute notre région revêt aussi une très grande importance, car il conditionne dans une grande mesure le succès de nos politiques de stabilité et de lutte contre le terrorisme et, de plus, il commande l'évolution de nos pays vers une meilleure gouvernance, vers une démocratisation progressive et une libéralisation de nos économies.

Bien entendu, nos perspectives dans ce domaine doivent inclure les zones plus larges auxquelles nous appartenons, d'abord l'ensemble de la Méditerranée, l'Europe et le Monde arabe, et il est clair que tout progrès accompli dans la voie du développement par notre groupe constituera une avancée remarquable dans chacun des ensembles que je viens d'énumérer.

Je voudrais rappeler ici que l'Algérie a, dès le début des années soixante-dix, engagé avec l'Europe un partenariat stratégique qui a connu un essor particulier dans le domaine de l'énergie.

L'émergence de l'Union européenne en tant qu'ensemble géopolitique prospère confirme la pertinence du choix de l'Algérie et la conforte dans sa volonté de poursuivre son ancrage à l'Union européenne, comme en témoigne la conclusion, en avril 2002, de l'accord d'association entre l'Algérie et l'Union européenne.

Il est clair toutefois qu'un tel ancrage ne trouvera sa pleine expression que dans le cadre d'une relation plus large entre les pays du Maghreb et leurs voisins européens, fondée sur une approche solidaire et d'avenir des enjeux et défis qui se posent à nous.

Il ne faut pas perdre de vue non plus l'importance des liens humains entre les deux rives de la Méditerranée, ces liens constituent un atout favorisant leur rapprochement et leur coopération. Pour cela, il convient d'aborder le thème de l'immigration et de la circulation des personnes dans une optique globale et coordonnée, et de l'inclure dans notre dialogue comme un élément de notre coopération.

L'objectif que nous poursuivons en commun est de mettre un terme ou a tout le moins à mettre des limites à l'immigration clandestine dont nous souffrons tous et, d'un autre côté, de faire en sorte que les travailleurs migrants soient d'un apport positif aux économies des pays qui les reçoivent comme des pays d'origine. Je pense que ce problème très sensible devrait faire l'objet d'une consultation permanente qui constitue pour nous le seul moyen d'agir efficacement et de préserver notre sécurité et nos intérêts.

Nous ne perdons pas de vue aussi que la stabilité et la sécurité dans notre sous-région ont besoin, pour s'épanouir, de rapports fondés sur la compréhension et la connaissance les uns des autres, ce qui renvoie au nécessaire dialogue des civilisations et des cultures de notre espace méditerranéen.

La discrimination, l'intolérance, la xénophobie et l'exclusion sont, hélas, encore présentes, alimentées par des idéologies d'un autre âge qui prônent le rejet de l'autre, et la dévalorisation de nos croyances, et de ses convictions.

Cette situation intolérable nous met au défi de combattre tous les extrémismes et de promouvoir un dialogue soutenu orienté vers la pleine réhabilitation des vertus de la convivialité entre les hommes.

Le règlement juste et durable de la question du Moyen-Orient et la consécration dans leur plénitude des droits nationaux du peuple palestinien conditionnent une relance effective du projet de création d'une zone de paix, de sécurité et de coopération dans l'ensemble du bassin méditerranéen.

De même, le peuple irakien doit retrouver sa pleine souveraineté sur son territoire et sur ses ressources, et c'est la seule voie permettant de favoriser le retour de la stabilité dans ce pays dont la situation nous préoccupe gravement ainsi que tous les peuples méditerranéens.

Je ne voudrais pas prolonger outre mesure cette intervention, mais je souhaite que le message qui émanera de notre réunion à Tunis sera une expression forte de notre volonté commune de développer un partenariat global et de contribuer ainsi à l'édification d'un avenir de progrès et de prospérité pour l'ensemble de nos peuples.

Je vous remercie.

Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale, sur la coopération et le dialogue en Méditerranée occidentale entre les pays de l'Union du Maghreb arabe et les pays de l'Europe du Sud
Rome le 10 octobre 1990

Circonstances :

Première réunion le 10 octobre 1990 à Rome des ministres des affaires étrangères des neuf pays de la Méditerranée occidentale avec Malte

Les ministres des affaires étrangères de l'Algérie, l'Espagne, la France, l'Italie, la Jamahyria arabe libyenne, le Maroc, la Mauritanie, le Portugal et la Tunisie, ainsi que le ministre des affaires étrangères de Malte, en sa qualité de pays associé, se sont réunis le 10 octobre 1990 à Rome à l'invitation du gouvernement italien. La réunion des ministres des affaires étrangères a été précédée le 8 octobre d'une réunion préparatoire au niveau des hauts fonctionnaires.

- 1 - Les ministres des affaires étrangères des pays membres de l'UMA et des quatre pays européens, membres de la CEE, ainsi que de Malte, se sont félicités de la tenue de cette première réunion qui constitue l'aboutissement d'un processus intense de concertations. Ils considèrent que les évolutions positives intervenues en Europe et au Maghreb ont directement contribué à l'aboutissement de leurs efforts communs. Ils ont estimé qu'il est d'une grande importance de mettre à profit les potentialités offertes par le nouveau contexte régional en Méditerranée occidentale pour intensifier davantage leurs efforts pour asseoir un cadre de dialogue et de coopération sur des bases durables.

- 2 - Les ministres ont exprimé l'attachement de leurs pays aux principes de la globalité et de l'indivisibilité de la **sécurité en Méditerranée** et sont convenus d'inscrire leur action dans le cadre de la promotion de la paix et de la coopération dans toute la région. Ils estiment que la question de la sécurité en Méditerranée doit être considérée dans le contexte plus large de la sécurité internationale et qu'elle est étroitement liée à celle de la région tout entière. Compte tenu des processus favorables en matière de sécurité et coopération qui se développent en Europe les pays méditerranéens devraient en bénéficier.

- 3 - Les ministres des affaires étrangères ont dûment pris en considération les caractéristiques et spécificités de la Méditerranée occidentale et ont décidé de les valoriser pour faire de cette région une aire de **paix, de coopération et de stabilité**. Ils sont convaincus que les avantages qui en résultent pour chaque pays et pour la sous-région de la Méditerranée occidentale en termes de stabilité politique et de progrès économique, social et culturel pourront contribuer à la transformation de la Méditerranée en une zone de paix et de coopération.

- 4 - Ils ont souligné que les **processus d'intégration** de l'Europe des Douze et celui engagé au sein de l'UMA constituent des facteurs de nature à contribuer à la réduction des tensions, au renforcement du bon voisinage et à l'expansion du progrès économique, social et culturel.

- 5 - Ils ont constaté que ces processus recèlent de grandes potentialités pour l'approfondissement des liens de coopération entre les pays de la Méditerranée occidentale d'une part et entre l'UMA et la CEE d'autre part. Dans cette perspective, ils ont été d'avis que le dialogue et la coopération qu'ils projettent au niveau de leur sous-région sont de nature à renforcer, mais sans s'y substituer, les futures relations CEE-UMA et le dialogue euro-arabe.

6 - Les ministres ont considéré que les grands écarts actuels dans les niveaux de développement entre le Nord et le Sud de la Méditerranée, y compris la Méditerranée occidentale, introduisaient des déséquilibres générateurs de graves dangers pour la stabilité et le bien-être de toute la région. A cet égard, ils ont fait montre d'une grande détermination pour créer une **solidarité régionale** en vue de résorber les disparités de développement. Les ministres ont exprimé leur conviction que cette solidarité régionale permettra d'éviter la marginalisation de cette région. Ils veilleront à cet effet à ce que les processus d'intégration et de coopération entamés en Europe s'accompagnent d'un effort simultané et similaire en matière de coopération en direction de la région de la Méditerranée. Ils ont estimé à cet égard que cette solidarité pourrait être réalisée à partir d'un noyau stable en Méditerranée occidentale.

- 7 - Dans cette perspective, ils ont exprimé leur conviction que, pour être effective, cette solidarité requerrait la mise en œuvre de moyens et d'instruments efficaces de dialogue et de coopération.

- 8 - Partant de ces convictions communes, les ministres des affaires étrangères des pays participants :

- conviennent de mettre en place un cadre approprié destiné à r**enforcer le dialogue politique et promouvoir la concertation** et à engager un effort collectif de **promotion du développement économique, culturel et social** au niveau de la Méditerranée occidentale. Ce cadre est destiné à entretenir une dynamique de dialogue au niveau des ministres des affaires étrangères. Les ministres se rencontreront au moins une fois par an et plus s'il en était besoin, pour procéder à un échange de vues sur les questions d'intérêt commun notamment celle relative à la région. La présidence des réunions ministérielles sera tournante en suivant l'ordre alphabétique des pays. Des groupes de travail avec

participation maltaise seront établis par un mécanisme de coordination des Neuf pour développer des actions de coopération dans des domaines d'intérêt commun.

- - Soulignent que la dynamique de dialogue, de concertation et de coopération qu'ils engagent revêtira un caractère global, intégrant les paramètres politiques, de sécurité, économiques, culturels, humains et écologiques.

- - Conviennent que la coopération économique reposera sur le concept de partenariat et complétera, sans s'y substituer, la coopération bilatérale et celle arrêtée dans le cadre de la CEE ainsi que le cadre des relations qui seront établies entre la CEE et l'UMA.

- Cette coopération se traduira par

- A) L'adoption de programmes et projets méditerranéens spécifiques.

- B) L'encouragement du développement économique ainsi que du dialogue culturel, politique et de sécurité entre les dits pays.

- C) Des échanges de vues et d'informations susceptibles de conduire à la concertation des politiques et des programmes de coopération afin d'en assurer une meilleure cohérence et efficacité.

9 - La coopération méditerranéenne fera appel à la **participation active des entreprises, des partenaires sociaux, des investisseurs privés, des collectivités territoriales et des institutions culturelles**, tandis que les gouvernements s'engageront à créer un climat politique favorable et à stimuler l'intérêt des milieux économiques, culturels, et scientifiques concernés.

- Une **coopération entre les parlements** des pays concernés pourra aussi être envisagée et encouragée.

- 10 - Les neuf pays ainsi que Malte ont décidé de promouvoir le dialogue et la concertation en vue de contribuer à la **solution des questions politiques et de sécurité d'intérêt commun**. Ils ont décidé en outre de développer leur coopération sur une base équilibrée mutuellement avantageuse dans les **domaines prioritaires** suivants :

- A) **Economie** : - Promotion des échanges commerciaux (dont la coopération en matière des normes de contrôle des produits et des systèmes de certification). - Relations industrielles. Partenariat et investissements. Energie. Transport. Agriculture et autosuffisance alimentaire. Tourisme et artisanat. Transfert technologie.

- B) **Ressources humaines** : - Affaires sociales et en particulier l'immigration. Education et formation. Recherche scientifique. Communications. Affaires culturelles et sauvegarde du patrimoine. Activités sportives.

- C) **Ressources naturelles** : - Environnement (et en particulier la lutte contre la pollution, la désertification et les fléaux naturels). Protection civile. Préservation et sauvegarde des ressources halieutiques.

- 11 - A cet effet, les ministres conviennent d'exploiter les possibilités offertes par la coopération régionale en adoptant les programmes et projets spécifiques suivants :

- A) Création d'une Banque de données méditerranéennes reliant leurs pays et permettant les échanges et la communication d'informations dans tous les domaines d'intérêt commun notamment dans le domaine industriel et commercial.

- B) Coopération plus étroite dans les domaines social et humain : étude des questions migratoires en vue de favoriser la recherche des solutions mutuellement acceptables dans les cadres compétents, notamment en ce qui concerne les conditions de vie, de séjour, de circulation et de travail.

- C) Le développement de la solidarité régionale par une gestion commune des équilibres naturels dans le bassin occidental.

12 - Dans ce même esprit les ministres conviennent :

- A) De favoriser la création d'une institution multilatérale financière à vocation méditerranéenne.

- B) De promouvoir des solutions adéquates pour résoudre les problèmes de la dette extérieure des pays du Maghreb et d'inciter dans les cadres compétents la recherche des mécanismes pour résoudre ce problème en favorisant la création d'emplois et en prenant en considération les diverses initiatives récentes.

- C) De promouvoir par les cadres juridiques et les institutions financières appropriés la réalisation de projets dans les pays du Maghreb (promotion du partenariat, de la sous-traitance, du transfert de technologie, etc).

- D) D'enrichir le dialogue et la coopération culturelle, scientifique et technique entre les pays d'Europe du Sud et du Maghreb par des programmes d'action méditerranéens permettant le développement de la coopération entre les universités, les institutions scientifiques, culturelles et

éducatives (formation de cadres, promotion des échanges de jeunes, sauvegarde et réhabilitation du patrimoine).

- 13 - Les ministres considèrent que le lancement effectif d'un tel processus de coopération régionale représentera une manifestation supplémentaire de l'intérêt de l'Europe méridionale vis-à-vis du Maghreb, sans pour autant que cette coopération prenne la forme de réunions ou de mécanismes de négociations préalables. Cette coopération permettra par ailleurs une projection quant aux futures relations CEE - UMA, que les quatre pays communautaires s'efforceront de promouvoir dans le cadre des Douze.

- 14 - Nonobstant la création de groupes sectoriels par le mécanisme de coordination des neuf, les ministres ont décidé d'ores et déjà la création de groupes de travail dans les domaines prioritaires suivants :

- Institution financière multilatérale à vocation méditerranéenne, Autosuffisance alimentaire et lutte contre la désertification, questions de la dette, questions migratoires, sauvegarde du patrimoine culturel.

- Ils ont aussi insisté sur l'importance de la création rapide d'une banque méditerranéenne de données, en tenant compte des banques de données existantes et notamment de celle du plan d'action méditerranéen.

- 15 - Les ministres ont décidé de tenir leur prochaine réunion à Alger en 1991 et ont remercié le gouvernement italien pour sa chaleureuse invitation et hospitalité.

Source : http://discours.vie-publique.fr/notices/902028900.html

7EME CONFERENCE MINISTERIELLE

SUR L'IMMIGRATION DES PAYS DU DIALOGUE DE LA MEDITERRANEE OCCIDENTALE (5+5) SUR LA MIGRATION

TRIPOLI, LE 13 DECEMBRE 2010

Relevé de conclusions

Conformément au relevé de conclusions d'Evora adoptée lors de La sixième Conférence ministérielle sur la Migration en Méditerranée Occidentale qui s'est tenue au Portugal les 26 et 27 mai 2008,

Suite à l'invitation du Général Abdelfattah Yunes El OBEIDI, Secrétaire du Comité Populaire Général de la Sécurité Publique en Grande Jamahiriya Arabe Libyenne Socialiste,

Les Ministres et représentants des Etats partenaires du Dialogue Méditerranéen Occidentale 5+5 sur la Migration (Algérie, Espagne, France, Italie, Libye, Malte, Maroc, Mauritanie, Portugal et Tunisie) se sont réunis à Tripoli le 13 décembre 2010. Cette réunion a été préparée au niveau des hauts responsables et experts lors de la réunion qui s'est tenue à Tripoli les 10 et 11 décembre 2010.

Ont participé à la Conférence, en tant qu'observateurs, l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM), le Centre International pour le Développement des Politiques Migratoires (ICMPD), le Secrétariat Général de la Communauté des Etats Sahélo-Sahariens (CEN-SAD), l'Office des Nations Unies contre le Crime et la Drogue (ONUDC) et (l'IOPCR).

Les Ministres concernés par les migrations des Etats de la Méditerranée occidentale se félicitent des résultats des six précédentes conférences qui s'étaient tenues à :

1. Tunis, les 16 et 17 octobre 2002
2. Rabat, les 22 et 23 octobre 2003
3. Alger, les 15 et 16 septembre 2004
4. Paris, les 9 et 10 novembre 2005
5. Algéciras, les 12 et 13 décembre 2006
6. Evora, les 26 et 27 mai 2008.

Convaincus que la migration est un mouvement humain historique qui a ses motivations et que l'organisation de cette mobilité pourrait être bénéfique pour toutes les parties, ils sont persuadés que les raisons fondamentales de la migration en Afrique sont la pauvreté, la détérioration de l'environnement et l'absence de développement, que les flux des migrations clandestines se dirigent vers les pays développés et que chaque pays est devenu source, de transit, ou de destination, ou les trois à la fois.

Rappelant le principe de l'approche globale des questions migratoires et la nécessité d'aborder, dans le cadre de cette réunion, de manière spécifique, les phénomènes de l'immigration illégale, les ministres affirment que l'émergence et l'aggravation du phénomène de l'immigration illégale ont causé de nombreux problèmes dans les pays de transit et de destination.

Les grands flux de migrants irréguliers et la possibilité de leur exploitation par des groupes terroristes et du crime organisé pourraient avoir de graves conséquences sur la sécurité et la stabilité régionale et internationale.

Conscients qu'on ne peut remédier à l'immigration clandestine uniquement par des mesures sécuritaires, mais qu'il convient d'intégrer la migration dans les stratégies de développement par la création de projets de développement, d'opportunités de travail, de production et de services dans les pays sources afin d'encourager les migrants à rester dans leurs pays

d'origine. Ceci n'est réalisable que par la convergence des efforts nationaux, régionaux et internationaux et par des dialogues comme celui-ci et par des Partenariats UE-Afrique.

Conscients des difficultés, des problèmes et des effets négatifs suscités par l'immigration clandestine dans les Etats du Dialogue du fait de l'augmentation d'opérations d'infiltration dans leurs pays.

La réunion a souligné l'importance de dégager des projets concrets notamment avec l'UE pour contribuer rapidement au développement de l'Afrique en général, pour constituer un potentiel africain capable d'une meilleure gestion des flux migratoires par le développement et le renforcement des actions des pays sources et de transit en vue de lutter contre l'immigration illégale et contre les bandes organisées, actives dans le domaine du trafic d'êtres humains.

Considérant l'importance de travailler dans un esprit de partenariat pour une meilleure gestion de la migration d'une manière complémentaire et globale en tenant compte des priorités des pays concernés, les ministres ayant en charge les migrations des pays de la Méditerranée Occidentale recommandent l'adoption et la mise en œuvre des dispositions suivantes :

- Réaffirmer la nécessite d'adopter l'approche globale et concertée en tant qu'instrument réel de développement et s'accorder sur le fait que l'immigration organisée peut avoir des effets positifs en particulier a travers les contributions des migrants, sur le développement des pays sources et de destination,

- Rechercher des mécanismes, des canaux et de partenariats tant sur le plan bilatéral que régional favorisant la migration légale par la mise en place de politiques tenant compte des besoins particuliers des pays sources et de destination, faciliter la circulation légale des personnes dans l'espace des pays du Dialogue, la simplification des procédures de visas d'entrée et le renforcement de l'aide à réinsertion des immigrants en situation irrégulière dans leurs pays d'origine.

- Souligner l'importance d'assurer le fonctionnement du Site Web des pays de la Méditerranée occidentale sur la migration, conformément aux recommandations de la 6ème conférence ministérielle qui s'est tenue à Evora les 26 et 27 mai 2008, afin d'échanger entre les Etats du Dialogue les avis, propositions et projets relatifs à la migration pour une meilleure gestion de la migration.

- Redynamiser le rôle du groupe de suivi des pays de la méditerranée occidentale en vue de suivre les recommandations émanant des réunions ministérielles notamment celles de cette réunion visant à se concerter préalablement à la mise en place des plans et programmes de lutte contre l'immigration clandestine afin d'éviter les difficultés qui pourraient résulter de leur Mise en œuvre.

- Coopérer pour la mise en place de campagnes médiatiques destinées aux migrants potentiels en leur exposant les possibilités réelles d'emploi dans les pays de destination. Mobiliser les moyens d'information disponibles pour intensifier les campagnes de sensibilisation sur les dangers de l'immigration clandestine visant les habitants locaux, en particulier, les jeunes dans les régions dont le taux d'immigrants est très élevé, cela avec la coopération des institutions de l'Union européenne et des organisations internationales compétentes.

- Explorer les voies et moyens pratiques et efficaces permettant de renforcer les capacités institutionnelles, humaines, techniques ainsi qu'en matériels et équipements appropriés et nécessaires à la surveillance et au contrôle des frontières.

- Explorer les mécanismes appropriés pour la mobilisation des ressources propres à couvrir ces besoins afin de lutter de manière plus efficace contre l'immigration clandestine.

- Développer le dialogue de la Méditerranée Occidentale et le consolider par des accords opérationnels de partenariat tendant à renforcer la lutte contre l'ensemble des phénomènes criminels et en particulier la lutte contre ces réseaux de l'immigration clandestine.

Exprimer leur considération à l'égard des efforts consentis par les pays partenaires du 5+5 sur le plan bilatéral ainsi que dans le cadre des réunions des ministres de l'Intérieur et apprécier les décisions qu'ils ont prises dans le domaine de la lutte contre le crime organisé, la traite des êtres humains et le terrorisme.

Ils affirment également l'importance de dynamiser les mesures pratiques prises à cet égard.

Enfin, ils suggèrent une collaboration plus étroite entre les 5+5 concernés par les questions migratoires pour un enrichissement mutuel.

Aux termes des travaux de la 7ème Conférence sur la migration dans les Etats de la Méditerranée occidentale 5+5, les ministres ont affirmé l'importance du Dialogue 5+5 et de son rôle dans l'échange d'idées, le partage d' expériences et la définition d' objectifs communs.

Ils ont mis l'accent sur les actions devant être menées dans ce cadre et le nécessaire redynamisation de ce 5+5 en vue d'assurer une coopération permanente de façon à faire de la région du bassin méditerranéen une zone de sécurité et de stabilité.

Les ministres participants ont adopté l'ensemble des mesures et recommandations figurant dans les conclusions ministérielles de cette réunion.

Ils ont aussi salué les efforts déployés par la Grande Jamahiriya pour assurer le plein succès des travaux de cette conférence et ceux de la réunion préparatoire des experts.

Pour poursuivre le dialogue sur la migration dans tous ses aspects, les participants ont convenu de tenir la 9ème conférence ministérielle sur la migration dans les Etats de la Méditerranée occidentale en (.....) à une date qui sera fixée en coordination avec les canaux diplomatiques habituels.

كلمة السيد عبد المالك ڤنايزية، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني،

خلال إفتتاح اجتماع وزراء الدفاع لمبادرة 5+5

تصوير واج

إدراك المخاطر والتحديات الآنية والمستقبلية، بطريقة موضوعية

سيدتي، سادتي الوزراء،
أصحاب المعالي،
سادتي،

إنه لشرف عظيم، للجزائر ووزارة الدفاع الوطني أن تحتضن الدورة الثانية لاجتماع وزراء الدفاع لمبادرة 5+5 لدول غرب المتوسط.
إسمحوا لي في هذا الظرف السعيد، أن أرحب بكم، بإسم رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني، وبإسمي الخاص وأن أعبر لكم عن سروري لوجودكم بيننا.

نتمنى أن يشكل هذا الإجتماع، الثاني من نوعه، مرحلة أخرى ضمن نهج تدعيم المسار الذي أطلقناه معا، حتى نجعل منه إطارا دائما ومنتظما للحوار والتشاور.

ومن ثم، فإن هدف هذه المبادرة لحوار 5+5 يرمي، مثلما تعلمون، إلى ترقية نشاطات التعاون والتبادل، في إطار متعدد الأطراف، تجاربنا ومعارفنا الخاصة، في الميادين ذات المصالح المشتركة، مع الأخذ بعين الإعتبار الإنشغالات الأمنية لمجمل الشركاء في هذا المسار.
إن إعلان الرغبة الذي أظهر إلى الوجود هذه المبادرة، والتي تم التوقيع عليها خلال الإجتماع الأول المنعقد بباريس يوم 21 ديسمبر 2004 ، أوصى بعدد من النشاطات، بغية جعل منطقتنا، بصفة عامة والجهة الغربية للمتوسط بصفة خاصة مرفأ سلم وأمن. إنه دون أدنى شك، هدف جد طموح، لكنه في نفس الوقت، لايتحقق إلا بتظافر الجهود الواجب بذلها من قبل الجميع.

إن تواجدكم بالجزائر، يرمي بطبيعة الحال، إلى تقييم ما تم إنجازه، إلى غاية الآن، ووضع معالم لما يجب القيام به خلال سنة 2006. وهي تحمل في ذاتها بوادر نجاحها وأيضا إشارة لا تقبل الخطأ.

هذه المبادرة لحوار 5+5 بدأت تتشكل بالفعل، على ضفتي المتوسط.

إنها شهادة واضحة لالتزامنا جميعا للعمل معا، والتآزر التام، في إطار متفق عليه حول ميادين حساسة، كالأمن والإستقرار في منطقتنا.

سيدتي وسادتي الوزراء،
أصحاب المعالي،
سادتي،

واعون تماما بمختلف الرهانات المرتبطة بالأمن وحماية السكان بمنطقتنا، وفي سياق دولي تطبعها التحديات الكبرى، تبدي بلداننا إرادة لتعزيز شراكة ضرورية، لمواجهة مختلف الأخطار والتهديدات التي تهدد منطقتنا بفعالية.

إننا مقتنعون بأن السلم والأمن بالجهة الغربية للمتوسط هما عاملا إستقرار، ومن شأنهما أيضا المساهمة في توثيق أكثر لأواصر الصداقة والتضامن بين بلداننا.

من هذه الزاوية بالضبط، فإن مخطط العمل للسنة الجارية أعطى الأولوية للمراقبة البحرية ولمساهمة قواتنا المسلحة في الحماية المدنية والأمن الجوي. ويجب أن أذكر بهذا الخصوص، وبإرتياح كبير، أن هذا المخطط تم تنفيذه كاملا.

إن الملتقيات التي تم تنظيمها بطليطلة ومدريد وروما حول البحث والإنقاذ وأيضا حول الأمن البحري، كانت فرصة لخبرائنا لتركيز الجهود حول إجراءات التنسيق، التي ينبغي وضعها أثناء إستعمال الوسائل الجوية، ودعم قواتنا بغية تعزيز حماية السكان، في حالات الكوارث الطبيعية والإستعجالية التي قد تقع في إحدى بلداننا.

إن التعاون والتفاهم الجيد بين ممثلينا، بمناسبة النشاطات المبرمجة وفي نقاشاتهم أيضا، أفضت في الواقع إلى إجماع حقيقي، حول شرعية العمل المتعدد الأطراف، على الصعيد الأمني، بين دول الجهة الغربية للمتوسط.

إن لقاء رؤساء أركان البحرية الذي تم انعقاده بمدريد هو الآخر كان فرصة لتبادل مثمر وناجح لوجهات النظر حول مواضيع تهم الأمن بالمتوسط .

سيدتي، سادتي الوزراء،
أصحاب المعالي،
سادتي،

إن اللقاء الأخير للجنة المديرة لمبادرة 5+5, المنعقد الشهر الماضي بالجزائر سمح، مثلما لاحظتم ،بإتمام القانون الداخلي الذي يحكم عمل اللجنة المديرة، من خلال التوصل إلى مشروع برنامج ثري بالنشاطات لسنة 2006. وأيضا إعداد مشروع بيان الوزراء.

أغتنم هذه الفرصة لأهنئ، بإسمكم، كل أعضاء اللجنة المديرة الذين أنجزوا عملا لافتا للإنتباه، ولمجهوداتهم الجديرة بالتقدير وكذا نوعية الوثائق التي قدموها.

من هنا يكمن سبب الرضا، الذي يعكس القدرة على تجاوز المصاعب والخلافات، حتى نرقى إلى مستوى الطموحات التي تحركنا، والتي تهدف إلى تعزيز التماسك بين بلداننا وتدعيم تفاهمنا المتبادل، لأجل ترقية الأمن في المتوسط.

إن هذه القدرة الواعدة تبشر بديناميكية مستقبلية لمبادرة 5+5، ذلك لأنها تجعل الرؤية أكثر وضوحا، وتزيد من إمكانية تحقيق إنشغالنا المشترك والتمكن مستقبلا من إدراك، المخاطر والتحديات الآنية والمستقبلية، بطريقة موضوعية.

مؤمنا بهذا الإلتزام الواقعي، أجد نفسي على يقين كامل بأن السنوات القادمة ستكون أكثر كثافة وغنى من حيث النشاطات التطبيقية للتعاون، والأكيد أنها ستساهم في تقريبنا، أكثر فأكثر، من الأهداف التي وجدت من أجلها مبادرة 5+5.

كما أنني على يقين بأن سياسة التقارب التدريجي، الواردة في إطار المبادرة هي دليل نجاح، من شأنه أن يسمح لنا بالتعارف بيننا أكثر فأكثر وتبادل خبراتنا ومعارفنا وتكريس هذه الثقة المتبادلة، التي هي ضمان لتعاون متعدد الأطراف في ميدان الأمن الحقيقي بمنطقتنا.

بخصوص لقائنا اليوم، سيتم وضع حصيلة للنشاطات المنفذة لسنة 2005، وكذا المصادقة على مخطط العمل لسنة 2006 وتبني القانون الداخلي للجنة المديرة، من خلال التوقيع على بيان الوزراء، وهو الفعل الذي نترجم من خلاله الأهمية والإلتزام الذي توليه بلداننا لهذه المبادرة المشتركة.

لايفوتني قبل أن أختم كلمتي الإفتتاحية، أن أوجه التحية إلى السيدة ميشال أليوماري وأن أنوه بمزاياها الشخصية والمهنية التي ما فتئت تبرهن عليها منذ إنطلاق هذه المبادرة.

مرة أخرى، أجدد ترحيبي بالجميع، وأعلن عن افتتاح أشغال الإجتماع الثاني لوزراء الدفاع لمبادرة 5+5 ■

"أجد نفسي على يقين كامل بأن السنوات القادمة ستكون أكثر كثافة وغنى من حيث النشاطات التطبيقية للتعاون، والأكيد أنها ستساهم في تقريبنا، أكثر فأكثر، من الأهداف التي وجدت من أجلها مبادرة 5+5."

DECLARATION DE MICHELE ALLIOT-MARIE
(ALGER, LE 17 JUILLET 2004)

Mesdames et Messieurs,

C'est pour moi une très grande joie d'être aujourd'hui à Alger pour dialoguer avec vous sur les questions de sécurité. Il s'agit pour nous tous d'une préoccupation prioritaire que nous devons traiter ensemble.

La France et l'Algérie ont une longue histoire commune, faite de réalisations communes, faite aussi d'épreuves partagées. Je pense aux milliers d'Algériens qui ont au cours du XXème siècle sacrifié leur vie pour la France, pour sa liberté et pour son honneur. Cette année, alors que nous commémorons le 60ème anniversaire de la libération de la France, je voudrais solennellement rendre hommage du fond du cœur à tous ceux qui dans ce pays nous ont aidés à l'heure des épreuves. Nous avons à leur égard et à l'égard de leurs familles un devoir de reconnaissance. Notre histoire commune a connu également des moments difficiles. Des cicatrices existent encore. Le moment est venu, je crois, non pas d'oublier mais de tourner la page, d'inscrire notre relation résolument dans l'avenir.

La sécurité constitue pour tout Etat sa première priorité : Sans sécurité il n'y a pas de développement économique ni de progrès social. Aujourd'hui les menaces contre la sécurité relèvent du terrorisme, des crises régionales, mais aussi de certains grands défis collectifs. Le terrorisme : Pour certains pays c'est une nouveauté douloureuse. Pour l'Algérie, dont tant de fils en ont été les victimes, mais aussi pour la France, c'est hélas une tragédie dont nous avons l'expérience depuis des années.

Le phénomène terroriste change. Autrefois il visait des personnalités. Aujourd'hui, il s'attaque à la population. Certains pays sont peut-être plus visés que d'autres. Mais les attentats à Casablanca, Karachi, La Ghriba, Bali et Madrid en avril dernier montrent qu'aucun Etat n'est totalement à l'abri. Nous sommes tous concernés. Le risque représenté par ces actes est d'autant plus grand que l'hypothèse d'emploi d'armes chimiques, biologiques ou radiologiques ne peut être écartée. Nous ne pouvons pas rester inertes face à ce risque.

Les crises régionales constituent une autre menace à notre sécurité : La fin du conflit Est-Ouest a fait remonter à la surface toute une série de différends de moindre intensité ou latents. Aujourd'hui on a le sentiment d'une multiplication de crises régionales qui menacent la stabilité du monde. Ces crises déplacent des populations. Elles interdisent tout développement car les investisseurs ne vont pas dans les régions troublées.

On voit aussi se développer le phénomène d'Etats en faillite qui constituent une véritable menace à notre sécurité collective. En effet, lorsque les Etats ne sont plus en mesure d'administrer des territoires, ce sont des structures alternatives qui se mettent en place : seigneurs de la guerre, chefs de bande, associations prétendument caritatives Des "zones grises" apparaissent, où la règle de droit disparaît au profit de la loi de la jungle. Ce phénomène est apparu en Somalie et en Afghanistan. Il s'est propagé notamment en Afrique et menace à vos frontières, en particulier la région sahélo-saharienne. Sur le continent européen même, certaines zones - je pense aux Balkans - ne sont plus tout à fait contrôlées par les autorités. Ce délitement des Etats a pour corollaire le développement de trafics en tous genres, de drogue et d'armes, qui menacent notre sécurité.

Les grands défis collectifs : Enfin, nous ne pouvons ignorer les grands défis collectifs que constituent notamment les problèmes de l'eau, de l'environnement et de la santé. La maîtrise de l'eau et d'autres ressources rares est et sera, si rien n'est fait, à la source de conflits qui menacent notre sécurité. Les épidémies et pandémies - comme le Sida - peuvent hypothéquer l'avenir de régions entières, comme on le voit dans de larges zones du continent africain.

Bref, nous sommes les uns et les autres confrontés aux même menaces. Pour autant, serons-nous capables d'y faire face de concert ? Nos pays doivent ensemble trouver les moyens d'agir : Quels peuvent être ces moyens ? La force suffit-elle ? Le rétablissement d'un sentiment de justice est-il possible ? L'action collective n'est-elle pas la solution ? Pouvons-nous résoudre les problèmes par la force ? Confronté à une menace, la tentation est forte de vouloir résoudre les problèmes par les armes. L'utilisation de la force est parfois nécessaire, quand l'objectif politique est clair, la cause juste et reconnue comme telle par le peuple. Mais elle peut être très contre-productive dans le cas contraire.

Algériens et Français, nous qui sommes les héritiers de vieilles civilisations, nous savons que toute action doit respecter les réalités socio-culturelles des pays concernés. Et toute action se mesure par rapport à des valeurs. En commun nous partageons une même aspiration à la justice. Tous les peuples la partagent. L'histoire de nos pays le montre : Il ne peut pas y avoir de stabilité sans justice. Le rétablissement d'un sentiment de justice est-il possible ?

Aujourd'hui, lorsque l'on veut traiter le problème du terrorisme, il faut s'attaquer fermement à ses manifestations. Mais il faut aussi s'attaquer à ses causes. Or, dans la plupart des cas, il y a à l'origine un sentiment de révolte face à l'injustice. Ceux qui pensent qu'ils ne peuvent pas être entendus, qu'il existe une politique de "deux poids - deux mesures", que seule la violence parvient à changer les choses, peuvent être conduits à des actes insensés.

Nous devons donc veiller à régler les crises régionales qui ont souvent pour origine ces sentiments de frustration : la crise israélo-palestinienne bien sûr, qui enflamme les esprits depuis des dizaines d'années ; mais aussi celle d'Irak et les nombreuses crises en Afrique.

Nous devons faire en sorte que la globalisation qui doit être un enrichissement pour la collectivité n'aboutisse pas à de nouvelles exclusions économiques et sociales. L'Algérie et la France doivent donc agir de concert dans les instances internationales pour faire

prévaloir cette préoccupation de justice sans laquelle les conflits l'emporteront. L'action collective est devenue une nécessité : Les opérations unilatéralistes ont montré leurs limites, l'actualité le prouve. Face aux menaces globales, il faut une réponse globale. L'ONU est seule détentrice de la légitimité internationale. C'est donc dans ce cadre que nous devons agir.

Il est impératif de rétablir une norme internationale incontestée pour réguler le monde multipolaire en voie d'émergence. Mais pour que l'action du Conseil de sécurité des Nations unies ne soit pas contestée, il faut actualiser sa composition et donner à cette instance les moyens d'appliquer les résolutions adoptées. Nous devons donc appuyer les efforts du Secrétaire général de l'ONU en ce sens. Nous devons aussi prendre en compte les nouvelles réalités du monde multipolaire : la montée en puissance de la Chine et de l'Inde, l'affirmation de l'Union européenne, le rétablissement de la Russie, le développement du Brésil et de l'Afrique du Sud. Ces différents pôles sont à la fois partenaires et en compétition. Il faut trouver un nouveau mode de gestion qui respecte les spécificités tout en évitant l'anarchie et les conflits.

Là précisément, l'Algérie et la France ont un message à faire passer : celui de la transcendance des divergences passées par une coopération exemplaire.

Dans la région méditerranéenne, l'Algérie et la France doivent être des modèles de coopération en faveur de la stabilité et du développement. Nous devons travailler ensemble pour combattre le terrorisme. Nous devons de concert encourager les initiatives pour mettre un terme aux conflits qui ensanglantent notre région et hypothèquent son avenir. Nous devons enfin entraîner nos partenaires européens, arabes et africains dans la mise en oeuvre de projets de coopération indispensables au développement harmonieux de cette partie du monde. L'an dernier, le président Bouteflika et le président Chirac ont décidé d'écrire une page d'exception. Mettons-la en oeuvre au profit de nos peuples et de la stabilité en Méditerranée !/.

فهرس المحتويات:

المقدمة:..... -01-
الفصل الأول: منطقة غرب المتوسط: دراسة جيوسياسية وجيو أمنية ..... - 13 -
المبحث الأول: دول شمال المتوسط: مقاربة أمنية..... - 13 -
المطلب الأول: دراسة جغرافية واقتصادية..... - 13 -
المطلب الثاني: دراسة أمنية..... - 18 -
المبحث الثاني: دول جنوب المتوسط: مقاربة تنموية..... - 25 -
المطلب الأول: دراسة جغرافية واقتصادية..... - 25 -
المطلب الثاني: دراسة أمنية..... - 40 -
المبحث الثالث: التصور الأمني في المتوسط ..... - 57 -
المطلب الأول: مقاربة الأمن ..... - 57 -
المطلب الثاني: مقاربة التنمية..... - 62 -
الفصل الثاني: مبادرة 5+5 كإطار للتعاون الأمني المشترك في غرب المتوسط .. - 68 -
المبحث الأول: البيئة الأمنية غرب المتوسط ..... - 68 -
المطلب الأول: منطقة غرب المتوسط: دراسة جيو سياسية ..... - 68 -
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المشتركة في منطقة غرب المتوسط ..... - 74 -
المبحث الثاني: مبادرة 5+5: البداية والتطور ..... - 87 -
المطلب الأول: دوافع نشأة وإعادة بعث مبادرة 5+5..... - 87 -
المطلب الثاني: محاور وميادين التعاون في إطار مبادرة 5+5 ..... - 97 -
المبحث الثالث: التعاون الأمني المشترك في غرب المتوسط (مبادرة 5+5)..... - 105 -
المطلب الأول: مسار التعاون في إطار مبادرة 5+5 ..... - 105 -
المطلب الثاني: مستويات التعاون في إطار مبادرة 5+5..... - 109 -
الفصل الثالث: مبادرة 5+5 دفاع فضاء للتشاور والتعاون المشترك (الفعال) ... - 114 -
المبحث الأول: مبادرة 5+5 دفاع: البداية والتطور ..... - 115 -
المطلب الأول: نشأة المبادرة 5+5 دفاع ..... - 115 -
المطلب الثاني: مجالات التعاون في إطار المبادرة 5+5 دفاع..... - 118 -

المبحث الثاني: آليات التعاون في إطار المبادرة 5+5 دفاع ..... - 120 -
المطلب الأول: مسار التعاون في إطار مبادرة 5+5 دفاع ..... - 120 -
المطلب الثاني: حصيلة النشاطات المنجزة في إطار المبادرة 5+5 دفاع ..... - 139 -
المبحث الثالث: رهانات وعوائق نجاح المبادرة 5+5 ..... - 146 -
المطلب الأول: رهانات النجاح ..... - 146 -
المطلب الثاني: عوائق النجاح ..... - 149 -
الخاتمة:..... - 158 -
قائمة المراجع : ..... -162-